المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص دراسات دبلوماسية

مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموضوع

استراتيجية التفاوض الإيرانية حول الملف النووي

(2003 – 2015)

إعداد الطالبة : الويزة شنشوني

إشراف الأستاذ : محمد كريم خيدر

أعضاء لجنة المناقشة

د/ أمقران محمد .....رئيسا..... مدير في وزارة الشؤون الخارجية

د/ محمد كريم خيدر .....مشرفا مقررا .....أستاذ محاضر (م و ع ع س)

أ / وردة بن بخيتة .....عضوا مناقشا .....أستاذة محاضرة (م و ع ع س)

السنة الجامعية : 2015 – 2016

إهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

روح والدي (رحمه الله)

أمي الغالية

جميع أفراد العائلة

جميع الأصدقاء

الويزة شنشوني

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ : محمد كريم خيدر

على قبوله الإشراف على تأطيري

و على توجيهاته طوال فترة إنجاز هذا العمل المتواضع

كل التقدير للأساتذة المحترمين :

لقمان مغراوي ، خمري رضا ، امحند برقوق

كل الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الويزة شنشوني

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري لتحليل المفاوضات الدولية

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المفاوضات الدولية

المطلب الأول **:** تعريف التفاوض

المطلب الثاني : مكونات العملية التفاوضية

المبحث الثاني : استراتيجيات التفاوض الدولي

المطلب الأول : تكتيكات وتقنيات التفاوض الدولي

المطلب الثاني : تصنيف الاستراتيجيات المستخدمة في التفاوض الدولي

الفصل الثاني: محددات الملف النووي الإيراني

المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني التطوير والأسباب

المطلب الأول: مسار ومكونات البرنامج النووي الإيراني

المطلب الثاني: أسباب تطوير إيران لبرنامجها النووي

المبحث الثاني: الأبعاد المكونة لقوة قضية البرنامج النووي الإيراني

المطلب الأول: البعد السياسي والبعد القانوني

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

المطلب الثالث: البعد الاستراتيجي

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني

المطلب الأول:المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

المطلب الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني

الفصل الثالث : استراتيجية التفاوض الإيرانية حول الملف النووي ومحصلاتها

المبحث الأول : المفاوضات مع المجموعة الأوروبية (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا)

المطلب الأول : إيران بين استراتيجية الصراع والتعاون

المطلب الثاني : انسداد المفاوضات بوصول الملف إلى مجلس الأمن

المبحث الثاني : دخول الولايات التحدة الأمريكية في مسار التفاوض الإيراني

المطلب الأول : تطبيق استراتيجية الخطوة خطوة

المطلب الثاني: اتفاق جنيف كمحصلة مؤقتة للمفاوضات

المبحث الثالث : الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على مختلف الأطراف

المطلب الأول : خصائص الاتفاق النووي الإيراني

المطلب الثاني : تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على الصعيد الداخلي والخارجي

الخاتمة

مختصر :

يعتبر فن التفاوض من العمليات السلمية التي تلجأ إليها الدول في الخلافات الدولية ، وذلك من أجل الحفاظ على المصلحة الوطنية و تفادي الخيار العسكري المكلف ماديا و المهدد للأمنين الوطني و الدولي. كما تعتبر الاستراتيجية التفاوضية هي سلسلة التفاعلات التي تتضمن برنامجا شاملا لتحقيق غايات و أهداف مدروسة ضمن مآلات مرتبطة بالعملية التفاوضية.

شكل الملف النووي الإيراني قضية دولية مستعصية وطويلة الأمد؛ نظرا لطبيعة دولة إيران و طبيعة المشروع النووي، إذ تعتبر إيران دولة ذات خصوصية إسلامية و مقومات اقتصادية و استراتيجية هامة ، تجعل منها قوة مركزية. تعتبر التقنية النووية محور ظاهرة الانتشار النووي، ذات الميزة الردعية والقيمة الاستراتيجية. تخوفت القوى الدولية من الاستعمال العسكري للتقنية النووية ، في منطقة مثل منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراع ميزان قوى بين عدة دول طامحة لتكون القوة المركزية.

في المرحلة الأولى من التفاوض، بين إيران والترويكا الاوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ، انطلقت إيران من مبدأ الحق القانوني في الحصول على الطاقة النووية و تطوير برنامجها النووي ووضع الغرب أمام الأمر الواقع. تبنت إيران تكتيك ربح الوقت من خلال منهجي التعاون والصراع ؛ إلى أن توصلت إلى نتائج إيجابية؛ على مستوى عدد المفاعلات النووية ومخزون اليورانيوم المخصب ونسبة التخصيب غير أن هذه المرحلة انتهت بالعقوبات الدولية التي فرضت عبر مجلس الأمن. الأمر الذي أنهى الدور الأوروبي وفتح الباب لوساطة الدول الكبرى .

في المرحلة الثانية، عادت المفاوضات مع الدول الكبرى صاحبة حق النقض وألمانيا. تبنت إيران منهج الخطوة خطوة للوصول إلى اتفاق نهائي ودائم. تحت وقع العقوبات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الإيراني وتحت وقع نفوذها الفاعل في المنطقة ، تم التوصل إلى اتفاق جنيف ثم الاتفاق الإطار في لوزان ، وصولا إلى الاتفاق النووي الإيراني النهائي.

سيشهد الاتفاق النووي الإيراني تداعيات على المستوى الداخلي الإيراني وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي، تحكمها التوازنات الإقليمية ومصالح الدول الكبرى في المنطقة. ستشهد العلاقات الإيرانية الأمريكية تعاونا محدودا وتقابليا وتحالفا قويا مع الصين وروسيا الاتحادية. سيثير الاتفاق مقامة سعودية وإسرائيلية تجاه أي فعالية إيرانية في المنطقة. كما سيشهد الاقتصاد والنفوذ الإيراني تطورا ت متعددة.

الكلمات المفتاحية: إيران، الملف النووي الإيراني، مفاوضات الملف النووي الإيراني، الاتفاق النووي الإيراني.

Résumé :

L'art de négocier est considéré comme un processus de paix pour résoudre les disputes internationales, afin de préserver l'intérêt national et éviter l'option militaire . Ce dernier contribuera matériellement et menacera la sécurité nationale et internationale. La stratégie de négociation est considérée comme une série d'interactions comprend un programme complet pour atteindre des fins et des buts étudiés, en relation avec l'opération de négociation .

Le dossier nucléaire Iranien a toujours formé une question épineuse ; considérant la nature de l'état Iranien et le projet nucléaire . Iran consiste d'une spécificité islamique et des fondamentaux économique et stratégique. La technique nucléaire est le pivot du phénomène de la prolifération nucléaire qui dote d'une valeur dissuasive et stratégique. Dans la région du Moyen Orient , la technique nucléaire peut provoquer des conflits entre des états tentent d'etre l'état central .

Pendant la première période , avec le négociateur troika Européenne (Grande Bretagne , France, Allemagne), Iran a adapter comme principe, le droit légal d'avoir l'énergie nucléaire ,et par conséquence, le développement du projet nucléaire . Iran adopte le tactique de gagner le temps, cela lui permet d' augmenter le nombre des réacteurs , le stock du uranium enrichi et le pourcentage d'enrichissement , mais aussi, avec des sanctions internationales qui donne fin à la médiation Européenne .

Pendant la deuxième phase, les négociations se fut avec les six grandes puissances. Pour atteindre un accord final, Iran a suit le tactique " pas à pas ".Après l'accord de Genève et l' accord-cadre à Lausanne la voie était dure et ouverte pour un accord permanent, global et final .

L'accord nucléaire Iranien va avoir des répercussions, au niveau national , régional et international, qui seront régies par les équilibres des forces et les intérets des grandes puissances dans la région. Sur le niveau international , L'Iran va avoir des collaborations limités avec les états unies, des alliances fortes avec la Russie et la Chine .Sur le niveau régional, l'Arabie saoudite et Israel seront sur l'axe de résistance contre toutes participations régionales de l'Iran . Sur le niveau interne, L'Iran connaitra un progrès économique et une contribution assez effective aux questions stratégiques de la région .

Mots-clés : Iran, le dossier nucléaire Iranien, Négociation sur le nucléaire Iranien , L'accord sur le nucléaire Iranien .

Abstract :

Art of negotiation is a peaceful process practiced by states in international disputes, in order to protect the national interest and to prevent the military choice. This latter costs much and threats both national and international security. The negotiation strategy is a series of activities needed for a comprehensive program to achieve specific objectives, related within the negotiation operation.

The Iranian nuclear file, for long time, has formed an intractable issue; due to the nature of both Iran and the nuclear project. Iran has the capacities of cenrtral state and its project presents a detterent and strategic technology, thus lead the international forces fear of the military use of this technology, in a the middle East, where many states compete to be the central state.

During the first period, negotiations between Iran and European troika(Great Britain-France-Germany) started from the Iranian right to have the nuclear energy and to develop its nuclear program , in order to place the; in front of a fait accompli . Iran adopted the tactic of gaining time through two methods of cooperate and conflict. In fact, this strategy enabled Iran to achieve vital results ; number of nuclear reactors, enriched uranium stock , the percentage of enrichment . But this period, finishes by applying international sanctions, by the security council, on Iran. As a consequence, the European mediation has finished, to give the opportunity to others.

During the second period, negotiations restarted with the five permanent members of the security council and Germany i.e (5+1) . Iran adopted " step by step" tactic to achieve a final and permanent deal. Under the Impact of the international sanctions on the Iranian economy and due to the Iranian regional influence ,the two parts had reached agreements. Respectively, Geneva Accord , Frame Agreement Lausanne and finally the final Iranian nuclear deal .

The latter deal will have repercussions on the international, regional and internal levels. Iranian- American relationship will be determined in a limited and back to back cooperation. Russia, China and Iran will form a strong coalition . Among Iranian neighbors accept Saudi Arabia and Israel which will resist extremely to any Iranian effective role. Internally, surely , Iran will know economic growth, also an increasing involvement in the strategic issues of the region. But, balance of power and great powers interests will control the area.

Key words : Iran, Iranian nuclear file, Iranian nuclear negotiation, Iranian nuclear deal.

مقدمة

مقدمة

يعتبر فن التفاوض من العمليات السلمية التي تلجأ إليها الدول في الخلافات الدولية ، وذلك من أجل الحفاظ على المصلحة الوطنية و تفادي الخيار العسكري المكلف ماديا و المهدد للأمنين الوطني و الدولي.

شكل الملف النووي الإيراني قضية دولية مستعصية وطويلة الأمد؛ يعود ذلك إلى طبيعة دولة إيران و طبيعة المشروع النووي. فإيران دولة ذات خصوصية إسلامية ومقومات اقتصادية و استراتيجية هامة، تجعل منها قوة مركزية، إضافة إلى التقنية النووية التي تعتبر محور ظاهرة الانتشار النووي ، نظرا لميزته الردعية ولقيمته الاستراتيجية الفارقة. هذا ما جعل القوى الدولية المختلفة تتخوف من إصرار إيران على اكتساب التقنية النووية، في منطقة مثل منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراع ميزان قوى بين عدة دول طامحة لتكون القوة المركزية.

و لقد سعت الدول الغربية إلى الحد من أي طموح محتمل لإيران بامتلاك السلاح النووي، وبمنعها من الوصول إلى امتلاك تقنية تخصيب اليورانيوم، إما بالمفاوضات أو بالعقوبات و حتى بالتهديد باستخدام القوة العسكرية. ونظرا للتداعيات الخطيرة للخيار العسكري على المنطقة و على المصالح الاقتصادية الإيرانية الغربية، فقد أعطيت الأولوية للمفاوضات كآلية للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. تولى هذه المهمة المجموعة الدولية (5+1) من طرف الغرب وإيران ممثلة لنفسها.

1-أهمية الدراسة

يمكن إرجاعها إلى ما يلي:

- تعتبر إيران دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط، من حيث الثقل والتأثير. تثير علاقتها مع القوى الكبرى، من خلال أزمة الملف النووي، الاهتمام على ضوء آثار هذه الأزمة على هذه المنطقة الحيوية.

- تبرز أهمية الموضوع في محاولة فهم سلوك إيران في إدارة الملف النووي من خلال المفاوضات ، التي يكتنفها الكثير من السرية والغموض، في ظل عدم كفاية المقاربات الخاصة بالتفاوض الدولي.

2-أسباب اختيار الموضوع

تتمثل في أسباب ذاتية و أسباب موضوعية :

أ – الأسباب الذاتية :

الاهتمام الشخصي بالشأن الإيراني، كدولة نامية ذات سلوك يفوق إمكانياتها، حيث واصلت التعامل مع القوى الدولية بندية ولمدة طويلة. مما يثير الرغبة في دراسة هذا النموذج لمعرفة نقاط القوة وكيفية استخدامها.

ب – الأسباب الموضوعية :

باعتبار التفاوض الدولي من المواضيع التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة التطبيقية وتعتبر المفاوضات الإيرانية والاتفاق التاريخي الذي نتج عنها مثالا مناسبا لدراسة الظاهرة و فهم متغيراتها.

3- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل و تحديد الاستراتيجية الإيرانية في المسار التفاوضي.
- محاولة معرفة سلوك الدولة و إدراكاتها للمسألة النووية، من حيث الفوائد الرتقبة منه والدوافع الداعية إليه ومعرفة المخاطر التي تترتب عن مشروع حساس و استراتيجي.
- فهم العناصر المشكلة للموضوع، خلفيات البرنامج النووي الإيراني، مسار المفاوضات وتفاعلها مع المعطيات الداخلية والخارجية، نهاية بدراسة الاتفاق النووي وتداعياته المختلفة.

4- حدود الدراسة:

- الإطار الزمني: بالنظر إلى نقطة بداية المفاوضات، فقد كانت الانطلاقة بداية من(2003) وصولا إلى(2015) حيث تم التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني، مع العودة إلى فترات سابقة عن هذه الفترة قصد الدراسة والتوضيح.

- الإطار المكاني: تركز الدراسة على إيران كدولة شرق أوسطية جغرافيا بمعطياتها الدينية والعرقية والجيوسياسية، في إطار مشروعها النووي، وانعكاساته على الساحة الإقليمية والدولية.

- تحديد المصطلحات :

- الاستراتيجيا: تعتبرالاستراتيجيا(STRATEGY) مشتقة من الكلمة اليونانية(STRATO) بمعنى جَيَّش أو حَشدَ، من مشتقاتها (STRATEGO) التي تعني فن القيادة[1].ارتبط تعريف الاستراتيجيا، إلى حد بعيد و لفترة طويلة، بالتخطيط العسكري في لحرب.بمعنى إدارة العمليات العسكرية في كلياتها أثناء الحرب. تعددت الاستخدامات المعاصرة للمفهوم، وشملت ميادين اقتصادية وسياسية متعددة، فغدت التطبيق العملي للسياسة في أكثر من مجال[2]. فالاستراتيجية أصبحت تسري على مواقف سياسية واقتصادية وعسكرية، تكون نابعة من العقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. أي أن الاستراتيجية تابعة للسياسة و نابعة منها، فالسياسة هي الوسيط الذي ينشأ فيه الفعل الاستراتيجي، هدفا وتخطيطا ووسيلة. وكتصور شمولي تعرف الاستراتيجية بأنها(علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب)[3] . على هذا الأساس يمكن القول، أن الاستراتيجية التفاوضية هي؛ سلسلة التفاعلات التي تتضمن برنامجا شاملا لتحقيق غايات و أهداف مدروسة ضمن مآلات مرتبطة بالعملية التفاوضية.

– إيران : تقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في غرب آسيا. يحدها من الشمال تركمانستان، أذربيجان ، أرمينيا، وبحر قزوين ومن الغرب العراق، تركيا ، من الجنوب الغربي والجنوب الخليج العربي وخليج عمان ، من الشرق أفغانستان وباكستان. ليس تركيبة سكانية متينة تتألف من ست قوميات؛ الفرس (40%) ، الآذريون أو الأتراك الإيرانيون (30%) ،الأكراد و العرب والبلوش والتركمان. اللغة الرسمية الفارسية وتستعمل أيضا الكردية والتركية والعربية[4]. الأغلبية العظمى تتبنى مذهب الإثنى عشرية و5% من السنة مع أعداد بسيطة تعتنق أديانا أخرى. شهدت إيران حكما ملكيا أثناء حكم الشاه

[1] عبد القادرمحمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006)،ص. 17.
[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية** (بيروت: مؤسسة مجد،ط3 ،2010) ،ص .99.
[3] عبد القادرمحمد فهمي، **مرجع سابق**، ص.27.

محمد رضا بهلوي ، بعد 1979 قامت الثورة الإسلامية وتغير الحكم إلى اعتماد الجمهورية الإسلامية بقيادة آية الله الخميني. تلعب إيران دورا مهما في منطقة الشرق الأوسط لثروتها النفطية وموقعها الاستراتيجي وثقلها الديمغرافي و الحضاري.

ـ **الدولة المحورية:** يعتبر التنافس بين دول إقليم واحد على احتلال موقع " الدولة المحورية" " core state " من أهم المشكلات السياسية في العالم. يعني التمتع بمركز الدولة المحورية؛ أن تمر كل تفاعلات العالم مع الإقليم عبر إرادتها، وأن تتمكن من تكييف كل تلك التفاعلات لمصلحتها.وكلما كان التفاوت في ميزان القوى بين وحدات الإقليم السياسي أكبر، خبا التنافس لمصلحة القوة الكبرى، في حين يشتد أوار التنافس كلما كانت موازين القوى بين تلك الوحدات أكثر تقاربا. تتغذى مظاهر التنافس، على مركز الدولة المحورية بين القوى الإقليمية المتقاربة، على مجموعة من المتغيرات ذات الصبغة التاريخية أو المعاصرة والمتجددة، وتتباين هذه المتغيرات حسب الاختيارات الاستراتيجية لكل دولة[1].

ـ **البرنامج النووي:** يقصد بالبرنامج النووي عموما؛ ما يرتبط بخطة الحصول على الطاقة النووية من خلال المواد التي يكون فيها الوقود النووي قد مر بسلسلة من الإجراءات ، تبدأ باستخراج اليورانيوم من المنجم ثم طحنه؛ سواء طحنه في موقعه الأصلي أو الطحن في باطن الأرض، ثم يمر بدورة الوقود النووي بدخوله إلى المفاعل النووي ليتحول من يورانيوم 235إلى 238 الكفؤ لتوليد الطاقة النووية. بعد طحن اليورانيوم الخام تستخلص منه مادة كيميائية بصورة مسحوق ناعم، ثم يعاد إلى هيئة صلبة نحصل منه على الكعك الأصفر، الذي يعد الشكل الأولي لليوراينوم الخام الجاهز للتخصيب، وبعد عدد من المعالجات يضغط اليورانيوم إلى كريات [2].

استطاعت إيران امتلاك كل القدرات الفنية وتكنولوجيا الدورة النووية. يعتبر الانشطار النووي، الذي يعني كسر نواة اليورانيوم 235 بطريقة معقدة، عملية هامة لإنتاج طاقة تفوق ما ينتج بالطرق الميكانيكية والكيميائية بآلاف المرات. اليورانيوم الطبيعي 235 غير صالح للانشطار بنسبة 99.9% أما 0.1% المتبقية هي القابلة للانشطار؛ لذلك لا بد من تخصيب اليورانيوم بتكنولوجيا متطورة لرفع النسبة المئوية منه، حسب الاستعمال؛ فاليورانيوم 235 المخصب ب3.5 إلى 5% صالح للمفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، أما بنسبة 20% فهو صالح للمفاعلات النووية لإنتاج الأدوية المشعة لعلاج الأمراض المستعصية كالسرطان، أما نسبة 45% يصلح لمحركات البواخر والغواصات النووية ، من 85 إلى 90 % يدخل في تصنيع السلاح النووي. تمكنت إيران من الدورة النووية على مستوى الصناعي لإنتاج الطاقة السلمية، إذ تمتلك مصنعين للتخصيب (نطنز وفوردو)، طورت الإنتاج المنجمي لليورانيوم، تمكنت من تصنيع الكعكة الصفراء و صنع القضبان التي تحشى باليورانيوم المخصب 3.5% أو5 % ، التي توضع في قلب المفاعل النووي لإنتاج الطاقة [3].

---

[1] وليد عبد الحي ،" العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، **سياسات عربية**، ع . 06 جانفي 2014، ص ص.31-40.

[2] حبيبة زلاقي، **تأثير التحولات الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2010/2009)، ص. 129 .

[3] بوعرعارة يونس،" الملف النووي الإيراني في بعده الاستراتيجي"، في:
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/26612- ، (2016/05/13) .

5- الدراسات السابقة :

1- كتاب "التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم ؟ وهي دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية، وقد ركز الكاتب على الجانب الذي يخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تخصيص مطلب من الدراسة للتفاوض مع المجموعة الأوروبية .

2- رسالة ماجستير مقدمة من طرف محمدي صليحة بعنوان " استراتيجية التفاوض الإيراني تجاه الملف النووي "، تناولت الباحثة الموضوع من "2003-2011" ، حيث أشارت إلى الخلفية التاريخية للبرنامج النووي ، غطت الدراسة الفترة الرئاسية لكل من الرئيسين خاتمي وأحمدي نجاد. اهتمت بتحليل الظروف المحيطة بالتفاوض مقتصرة على الفترة المذكورة، مع سيناريوهات لما ستؤول إليه المفاوضات.

6 ـ صعوبات الدراسة :

في إطار البحوث الأكاديمية حول الشؤون الأمنية من خلال التفاوض الدولي، تبرز مجموعة من الصعوبات، هي:

ـ قلة والمعلومات التي تنقل لنا الأجواء الحقيقية التي تدور فيها المفاوضات بين المفاوضين، مما يجعل الدراسة تعتمد على تحليل النتائج المعلنة والتركيز على التصريحات التي يدلي بها المسؤولون والمفاوضون.

ـ لا نجد كثيرا من الدراسات المتخصصة في حالات التفاوض الدولي؛ من حيث كيفيةلتفاوض الدول ومراحله ونتائجه ، بل معظمها دراسات منفصلة تهتم بجزئية محدودة . فيما يخص الملف الإيراني، نجد ما يتعلق بالجانب التفاوضي مبثوثا في الكثير من الدراسات ، كعناصر جزئية تخدم مواضيع أخرى.

7- إشكالية الدراسة :

يعد التفاوض الوسيلة السلمية التي تلجأ إليها الدول لتحقيق مصالحها الوطنية ولتفادي البدائل غير السلمية المكلفة. كما أن العملية التفاوضية، كسلسلة تفاعلات في مسار تفاوضي متطور ومعقد و متغير ، يتضمن تكتيكات مدروسة للوصول إلى محصلة؛ تتمثل في اتفاق يمثل إما أقصى المأمول أو أدنى المقبول، ومن ثم اتباع المسار الذي يحدد مقتضيات هذا الاتفاق. تعد الاستراتيجية التفاوضية منهج ينطلق من هدف منظور معتمدا على بيانات مدروسة على أساسها يبني المفاوض تكتيكات ملائمة وفق خطة عمل متطورة في الزمن، التفاعل، القيم وحتى التكتيكات، بغرض خدمة الهدف المرسوم.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تشهد نزاعات و صراعات على عدة أصعدة، حيث تلعب فيها مجموعة من الدول دور الدول المحورية، وهي: إيران، السعودية، إسرائيل، مصر، تركيا. ينصب اهتمام هذه الدول إلى لعب الدور المركزي القائد إقليميا، و إذا أضيف إلى هذا الطموح طموح امتلاك السلاح النووي، كسلاح ردع ذو ثقل في توازن القوى، فإن المعادلات الاستراتيجية و الأمنية سيكون لها تفاعلات نزاعية و استباقية تنافسية لامتلاك هذا السلاح.

أثناء المسار التفاوضي هدفت إيران إلى ربح الوقت لاستثماره في مكاسب متعددة في ظل تناقض مصالح الأقطاب الدولية، والاستعانة بالطرف الروسي والصيني لتضييق الخناق، والضغط على الطرف الغربي. حيث كان الهدف هو إنهاك الخصم باستنزاف الجهد و الوقت في محاولة للتقدم في تطوير البرنامج النووي، الذي تهدف من ورائه كسب ثقل إقليمي يعطيها الدور المحوري.

وفي سعينا لتحليل المسار التفاوضي لإيران في إطار استراتيجيتها التفاوضية التي أدارت بها ملف برنامجها النووي، الذي كلل بالاتفاق النووي كمحصلة للعملية التفاوضية . نطرح التالي:

- **ما هي استراتيجية إيران في التفاوض مع الأطراف الدولية، من أجل إدارة الملف النووي ، للتوصل إلى اتفاق نهائي ؟**

تتفرع تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من **التساؤلات** الفرعية التي تثيرها الدراسة:

- ما هي مقومات و أهداف البرنامج النووي الإيراني ؟
- ما هو المسار الذي سلكته إيران للتوصل إلى محصلات تفاوضية مع الدول الكبرى ؛ الترويكا الأوروبية (3+1) و المجموعة السداسية (5+1) ؟
- ما هي تداعيات تنفيذ بنود الاتفاق النووي على المستويين الداخلي والدولي ؟

8- فرضيات الدراسة :

سوف يتم من خلال الدراسة اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تعد المحددات الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة في استراتيجية التفاوض.
- كلما طال أمد المفاوضات كلما زادت قوة الموقف الإيراني في تطوير برنامجها النووي.
- تعبر محصلات التفاوض عن نجاح أو فشل استراتيجية التفاوض المتبعة.

9- منهجية الدراسة :

استدعت طبيعة الموضوع تبني مقاربات منهجية تسمح بتحليل الظاهرة ، لذلك اعتمدنا على التالي :

- المقاربات :

- **المقاربة النظمية** : تتم التفاعلات الدولية ، حسب مقاربة هذا المنهج، على ثلاث مستويات و هي : المستوى الدولي ، المستوى الوطني و على مستوى الفرد. يقوم هذا المنهج على دراسة التفاعلات التي تحدث بين هذه المستويات في إطار علاقة تأثير و تأثر مع القدرة على فصل وحدات التحليل. ولقد قمت باستخدام هذا المقاربة لدراسة العملية التفاوضية بين إيران كوحدة تحليل والطرف المقابل ضمن تفاعلات المسار التفاوضي وتغير القيم إلى غاية الوصول إلى محصلة هذا التفاوض.

- نظرية المباريات: تُعنى بدراسة سلوك لاعبين، أو أكثر، في علاقاتهما المتبادلة حول قضية تهم كليهما، فالبحث لا ينحصر في وصف سلوك اللاعبين ولكن حساب السلوك الأمثل لكل لاعب في مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب الخصم. ويتمثل السلوك النموذجي لكل لاعب هو محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن، وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وفقا لمقتضيات التكتيك المستخدم من جانب اللاعبين الآخرين[1]. وفق هذه النظرية لدراسة وفهم الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة في المسار التفاوضي والاتفاقات المبرمة خلالها.

[1] مارسيل ميل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ب ت)، ص. 127.

10- تقسيم الدراسة :

انتظمت الدراسة في خطة هيكلية تمثلت في ثلاثة فصول، إضافة إلى مقدمة و خاتمة. تفرع من كل فصل مباحث و مطالب .

الفصل الأول: يهتم في مبحثه الأول بالإطار المفاهيمي للمفاوضات، من حيث إعطاء تعريف للتفاوض. في المبحث الثاني نتطرق إلى مكونات العملية التفاوضية المتمثلة في الأطراف، أهداف التفاوض، القوة التفاوضية ثم محصلات التفاوض. أما المبحث الثاني، فنركز فيه على استراتيجيات التفاوض التي تخدم البحث وهي استراتيجيات منهجي التعاون والمصلحة المشتركة، واستراتيجيات أخرى مستخدمة في التفاوض الدولي.

أما **الفصل الثاني**، فسيتم تخصيصه للجوانب الخاصة بمحددات البرنامج النووي الإيراني، من خلال المبحث الأول نبحث البرنامج النووي انطلاقا من المسار التاريخي الخاص به، ثم البنى التحتية المكونة له، مع التطرق إلى الأسباب الدافعة لإقامة المشروع النووي. في المبحث الثاني، يتم التطرق إلى أهم نقاط القوة في قضية التفاوض، من النواحي السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية والقانونية. نستعرض في المبحث الثالث تفاعل البيئة الخارجية مع المشروع النووي، سواء على مستوى دول الجوار غير المرحبة في عمومها، ثم مواقف الدول الكبري المتباينة بين مؤيد ومعارض.

الفصل الثالث، يستعرض مسار العملية التفاوضية و محصلاتها من اتفاقات و تفاهمات؛ المبحث الأول يهتم ببداية المفاوضات مع الترويكا الأوروبية ؛ فرنسا وبريطانيا و ألمانيا (3+1)، بدراسة استراتيجية إيران في هذه المرحلة حيث تراوحت بين التعاون و الصراع، إلى أن انتهى المسار بالملف النووي في مجلس الأمن حيث فرضت العقوبات، وبذلك فترت المفاوضات. يهتم المبحث الثاني بمرحلة دخول الطرف الأمريكي ضمن المجوعة الدولية ؛ الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الصين، فرنسا، بريطانيا وألمانيا (5+1)، حيث نستعرض الظروف المحيطة بالعملية التفاوضية وأثر تبني مبدأ الخطوة خطوة من قبل الطرفين، الأمر الذي نتج عنه اتفاق جنيف 2013م ، الذي يعتبر وثيقة قانونية مرجعية لاتفاق نهائي مرتقب. المبحث الثالث يكون مكرسا لكيفية التوصل للاتفاق النووي النهائي، بعد تفاهمات "لوزان" ، في ظل المواقف المتشددة من الطرفين، ثم نحاول قراءة الاتفاق؛ من حيث أثره على اقتصاد إيران و دوره المستقبلي في المنطقة، و تداعيات الاتفاق على أمن المنطقة و توازنات القوى الدولية ، على المستويين الإقليمي والدولي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتحليل

المفاوضات الدولية

يتناول هذا الفصل، من خلال مبحثين، الإطار النظري للمفاوضات الدولية. يختص المبحث الأول بالبحث في مفهوم التفاوض وذلك بإعطاء تعريف للتفاوض بصفة عامة ثم التركيز على التعريف بالتفاوض الدولي. ثم دراسة المكونات الأساسية للعملية التفاوضية؛ المتمثلة في: فريق التفاوض، القوة التفاوضية ، القضية التفاوضية و محصلات التفاوض. يهتم المبحث الثاني باستراتيجية التفاوض، من حيث المفهوم ومكوناتها، المتمثلة في التكتيكات والتقنيات، المصاحبة لها من أجل تنفيذها. في ختام المبحث نستعرض تصنيفا لأهم الاستراتيجيات المتداولة في التفاوض الدولي. حيث تتوزع التصنيفات على أربعة فئات تحوي كل واحدة منها عدة استراتيجيات، مع التكتيكات المصاحبة لها.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المفاوضات الدولية .

يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية المصاحبة للعملية التفاوضية في مجال المفاوضات الدولية ، بهدف توضيح هذه المبادئ الأساسية في جانبها النظري،ومحاولة إسقاطها في الجانب التطبيقي.

المطلب الأول : تعريف التفاوض .

تعددت التعريفات الخاصة بالتفاوض بتعدد الباحثين وتعدد الميادين العلمية التي تنتهج التفاوض كمدخل للدراسة. يلقى التفاوض اهتماما في علم النفس، العلوم التجارية، علوم الإدارة وحقل الممارسة الدبلوماسية؛ من حيث التفاوض في وقت الأزمات و النزاعات الدولية، العقود التجارية الدولية، التفاوض الثنائي و المتعدد الأطراف. سيتم في هذا العنصر عرض مجموعة من التعاريف، من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

- ورد في المعجم الوجيز، بأنه :"إن المفاوضة هي: تبادل الرأي من ذوي الشأن فيه، بغية الوصول إلى اتفاق، و فاوضه في الأمر، أي: بادله الرأي فيه بغية الوصول إلى تسوية و اتفاق، ويقال: فاوضه الحديث أي بادله القول فيه"[1].يركز على الصفة التبادلية للأفكار المتعلقة بأداء الأفراد.

- أما في منجد ماك ميلن Macmillan studyورد:" محاولة الوصول إلى اتفاق بمناقشة موضوع معين بصفة رسمية " [2]. يعطي أهمية للصفة الرسمية التي يتخذها التفاوض.

- في منجد لاروس petit Larousse ، جاء: " عملية التفاوض هي مناقشة المواضيع المشتركة بين الأطراف للتوصل إلى اتفاق.هي مجموع المحادثات و المناقشات بين الأفراد و الشركاء سواء كانوا أفرادا، شركاء اجتماعيين ،ممثلين للدول، يتم تناولها للتوصل إلى اتفاق حول المشاكل المطروحة [3]."يزودنا هذا التعريف بتعريف لغوي وآخر اصطلاحي، يتضمن أهم العناصر المكونة للتفاوض (الماهية- الأطراف- النتيجة).

تشترك التعريفات الموضحة لمفردة التفاوض في معناها اللغوي، في احتواء التفاوض على العناصر الآتية : تبادل الرأي والنقاش، يقوده أطراف ذوو رأي، الوصول إلى حل- اتفاق- تسوية.

من الناحية الاصطلاحية لتعريف التفاوض، نورد بعض التعاريف منها:

- أورد "Moran Robert مورانروبار"، بأن التفاوض هو: "عملية تدير بواسطتها مجموعتان أو أكثر محادثات حول المصالح المشتركة و الخلافية، بغية التوصل إلى اتفاقية مفيدة للطرفين"[4]. يهتم بمدى أهمية المحصلة التفاوضية للأطراف والتي تصب في مجال المصالح الاقتصادية.

- أما ماوستنبروك Mastenbroek، يعرفه على أنه:" الاستراتيجية المناسبة التي تستخدمها الأطراف المتفاوضة لمعالجة قضية تمثل بالنسبة إليهم مصلحة مشتركة ، في بعض الأحيان متناقضة ، في ظل

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** ،(القاهرة: شركة الإعلانات الشرقية ، دار التحرير للطبع و النشر، 1980)،"مادة التفاوض"، ص 120.
[2] **Macmillan dictionary** ,MichalRandell ,(Oxford :Macmillan Education,2010) “negotiate”,p 492.
[3] **Le petit LAROUSSE** ,IsabelleJeuge-Maynart ,(PARIS : LAROUSSE ,2007) « négociation » , 684 .
[4] Pool S P, **Never Offer Concessions** (London: Routledge Publications, 1997),p.15.

وجود اعتماد متبادل بينهما إلى الحد الذي يجعل إبرام الاتفاق مفيدا لهما."[1]. يورد عنصر الاعتماد المتبادل الذي يطبع العلاقة، الأمر الذي يصرف المفاوضات نحو المبادلات الاقتصادية.

- يعرف كريستوف ديبوDupont"Christophe "النشاط الذي يتضمن مشاركة طرفين أو أكثر(أفراد ، مجموعات، وفود)، في سبيل إيجاد حل مرض غير عنيف لقضية تهم الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع كل منهما" [2]. يطرح التفاعلات التي تصاحب عمليات التفاوض الدولي ،غير أنه يؤكد صفة الرضا و مراعاة واقع الدول ، الأمر الذي لا يضمنه التفاوض بقدر ما يخضع لميزان القوة.

من التعاريف السابقة، نلاحظ توسع الدائرة التي تسعى لإعطاء تعريف للتفاوض. يعود ذلك إلى المدخل المعرفي، المتغيرات المؤثرة والأهداف المحصلة.

توجد ثلاث مجموعات من التعاريف، تخص مجال التفاوض الدولي. الأولى ترى أن: "التفاوض الدولي هو عملية تقدم فيها الاقتراحات الصريحة بغرض التوصل إلى اتفاق متبادل؛ أي تحقيق مصلحة مشتركة في أمر تتصارع فيه المصالح" . الاتجاه الثاني يركز على مفهوم التفاعل لكونه عملية تفاعل استراتيجي بين طرفين تحدده أنماط سلوكية تعبر عنها أطراف تشترك في اتخاذ قرار متداخل و مشترك. أما الاتجاه الثالث، فهو اتجاه صنع القرار، الذي يصف المفاوضات الدولية على أنها إحدى العمليات السياسية أوإحدى عمليات صنع القرارالتي تجتمع فيها وجهات نظر مختلفة للتوصل إلى اتفاق مشترك [3].

من خلال التعريفات، نلاحظ ،على الأقل على المستوى اللغوي، ثبات عنصري التبادل الذي يختص بالتفاعل والتعامل لذي يتولد من أفراد الفريقين ومن هدف الأطراف في التوصل إلى اتفاق يخدم أهدافهم. أما في المعنى الاصطلاحي للتفاوض الدولي، فيعتبر تعدد التعاريف يعود أساسا إما إلى: الهدف من العملية التفاوضية، عدد وقوة أعضاء فريق الطرفين، القضية المتفاوض حولها والظروف المحيطة بالتفاوض.

يمكن أن نقدم التعريف الإجرائي التالي للتفاوض الدولي :

" هي عملية تفاعلية تدار بين طرفين أو أكثر لها الصفة التمثيلية، بهدف الوصول إلى اتفاق يحافظ على مصالح الأطراف، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المحصلة من طرف الأجهزة الرسمية للدول".

توجد في مجال التفاوض الدولي مفاهيم مهمة لها صلة بالتفاوض من حيث التطبيق العملي، وأخرى تخص التفاوض الذي يعنى بفض النزاعات بين الأطراف الدولية، أهمها:

-المساومة : قد يقع لبس بين التفاوض والمساومة، حيث تعتبر المساومة: " شكلا بسيطا لعملية مفاوضات تحمل في طياتها التنافس وعادة ما تكون على أساس التبادلية بالأخذ والعطاء."[4] أي أن المساومة تتعلق بالتبادل؛ بكسب أو إنجاز شيء مقابل تقديم شيء أو التنازل عن شيء معين، فهي عملية مشروطة وعنصر الشرطية هو ما يوضح الفرق بين التفاوض وعملية المساومة. حيث يوافق أحد أطراف المساومة على حل معين، بشرط أن يقدم الطرف الثاني تنازلا في المقابل. كما يمكن اعتبارها

[1] Mastenbroek W, Conflicten hantering en onderhandelen , in Christophe Dupont, **La Négociation: Conduite, Theorie, Applications** (France: Dalloz, 1982),p.23.

[2] Dupont Christoph, **la Négociation : Conduite, Théorie, Application**(France : Dalloz, 1982) ,p.22.

[3] محمد سعد أبو عامود، **التفاوض الدولي** (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2010)، ص. 18 .

[4] صائب عريقات، **الحياة مفاوضات** (نابلس : جامعة النجاح الوطنية،2008)، ص.23.

، من جهة أخرى، جزءا من التفاوض ومن الممكن أن تستعمل كأحد الاستراتيجيات أوالتكتيكات أثناء مرحلة متقدمة من مراحل التفاوض [1].

-البديل الأفضل في المفاوضات : Best Alternative To a Negotiated Agreement (BATNA)

هو أفضل مسار يمكن أن يسلكه أطراف التفاوض في المحادثات التي وصلت إلى طريق مسدود. بحيث يستخدم كل طرف خياره الأفضل، مع إدراكه بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق يرضي كل الأطراف عبر هذه المفاوضات. وبذلك يستخدم كل طرف خياره المفضل، مع الإدراك بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق، و الهدف من ذلك هو عدم الوصول إلى نقطة الانهيار التام للجهود المبذولة نحو الاتفاق [2]. يشير إلى أفضل مسار يمكن أن يسلكه طرف من أطراف المحادثات التي وصلت إلى نفق مسدود. بغرض إطالة عمر المفاوضات على أمل التوصل إلى اتفاق عبر عمليات تساومية أثناء المحادثات، مع تقدير لحجم التنازلات و الهدف هو التوصل إلى حل ولو بصفة محتملة.

-المساعي الحميدة : "هو التدخل الودي من جانب طرف محايد، دولة أو منظمة، في حال نشوب خلاف، بقصد تصفية العلاقات بين هاتين الدولتين**"[3]**.يعتبر الهدف من هذا العمل الودي هو إيجاد مناخ ممهد للاتفاق و لحمل الدولتين على القبول به. يتلخص دور القائم بالمساعي الحميدة بجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة التفاوض لتفادي أزمة أو حل نزاع أو إنهاء حرب، بصورة سرية و بدون اقتراح حلول [4].تصنف المساعي الحميدة كممارسة من الاتصالات المباشرة مثلها في ذلك مثل المفاوضات.

-الوساطة : يقصد بها ذلك النشاط الودي الذي تبذله دولة أو منظمة دولية بغية حل خلاف قائم بين دولتين [5].

تطور مفهوم الوساطة وأصبح يتم عبر مسارين؛المسار الأول: يقصد به الوساطة التي تقوم بها الدبلوماسية الرسمية التابعة للدول. المسار الثاني: هو الوساطة التي تقوم بها الدبلوماسية غير الرسمية ؛ التي يقوم بها الأفراد، المنظمات بأنواعها.من صفات الوساطة أنها اختيارية؛إذ أن الوسيط غير ملزم بالقيام بها والأطراف المتنازعة لها حرية رفض الوساطة والنتائج المترتبة عنها. يتبع الوسيط، أثناء مباشرته الوساطة، طريقة المفاوضات، كما يقترح الحلول ويعمل على بناء التواصل بين الأطراف ومتابعة الموضوع، كما يوفر المعلومات ويعمل على انسيابها، يحرص على توثيق عرى الصداقة بين الأطراف وزرع الرغبة التي تدفع الأطراف للانخراط في المفاوضات المباشرة[6].يستمر دور الوسيط أثناء المفاوضات وبعدها، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق؛ إذ أن الوسيط قد يكون طرفا ممضيا للاتفاق ومتحملا لتبعاته مع الأطراف.

-التوفيق : هو تمهيد مسبق لحل الخلاف نهائيا في المراحل اللاحقة، يتم ذلك عن طريق لجان التوفيق ، التي تقدم مقترحاتها للأطراف المتنازعة. يأتي إجراء التوفيق في مرحلة لاحقة بعد الوساطة والتحقيق

[1] ثابت عبد الرحمن إدريس، **مهارات التفاوض الفعال** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008) ، ص ص . 30-32 .
[2] صائب عريقات ، **مرجع سابق** ، ص 27.
[3] عبد العزيز محمد سرحان، **مبادئ القانون الدولي العام** (القاهرة: ب م ،1975)، ص ص.389،388.
[4] شارل روسو، **القانون الدولي العام** (بيروت:الأهلية للنشر و التوزيع،1987)،ص ص. 286،285.
[5] عبد العزيز محمد سرحان، **المرجع نفسه**، ص.289.
[6] محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة ،2003)،ص ص. 47،46.

و تقوم لجان التوفيق بدراسة النازع محل التفاوض وتقديم تقريرها بشأنه والمتضمن مقترحاتها حول فرص الحل و الوقائع المتعلقة بموقف ومركز الأطراف. قد يصبح تقرير لجان التوفيق ذو حجية قانونية يعطي قوة للقضية التفاوضية؛ إذا قرر أحد الأطراف الأخذ به كحجة قانونية [1].

تجدر الإشارة بوجود مصطلحات أخرى تتعلق بميدان التفاوض الدولي، إضافة إلى المساعي الحميدة ، الوساطة والتوفيق، مثل: المصالحة، التحقيق، التحكيم. تقوم هذه الوسائل أو البدائل، المساعدة للتفاوض، بالمساعدة على وضع الأطراف المتنازعة في مسار المفاوضات وجلبهم إلى مائدة المفاوضات. معظم هذه البدائل مقنن في مبادئ يعالجها القانون الدولي العام. من جانب آخر، تأتي لتعطي للطرف الذي يستعين بها، كحجة قانونية، قوة لموقفه التفاوضي وفي حال الرجوع إلى طاولة المفاوضات، يتخذ التفاوض صبغة وفق موازين القوة الجديدة .

المطلب الثاني : مكونات العملية التفاوضية .

نحاول فهم العملية التفاوضية من خلال المكونات الأساسية التي لا تنفك أي عملية تفاوضية من احتوائها، تتمثل هذه العناصر، أساسا، في: الفاعلين، القضية التفاوضية، القوة التفاوضية ثم بالنهاية ما ينتج من محصلات عند استكمال عملية التفاوض.

أولا : فريق التفاوض .

يشكل أطراف التفاوض أحد العناصر الفاعلة في سير التفاوض. في المجال الدولي، يتوقف اختيار فريق التفاوض على الجانب السلوكي، المتصل بالمهارات التواصلية والخبرة المتراكمة عند المفاوضين،إلى جانب مراعاة التخصص الوظيفي القانوني للأطراف. تنعكس نوعية التفاوض، من حيث التفاوض الثنائي الأطراف بين(دولة- دولة أو دولة - منظمة) أو المتعدد الأطراف في إطار المؤتمرات الدولية،على عدد المفاوضين وتخصصاتهم المتناسبة مع الموضوع وعدد الأطراف المنخرطة في التفاوض.

يعكس اختيار فريق التفاوض نوعية القضية المتفاوض حولها والأهداف المرسومة والأداء المتفاعل على مائدة التفاوض. تتمثل البداية في تحديد نوعية التفاوض؛ هل يقوم بالتفاوض فرد واحد أم يقوم به فريق، أم بالجمع بين الأسلوبين عبر فترات التفاوض.كما يمكن في بعض الحالات،تكليف جهة استشارية متخصصة للقيام بالتفاوض بالنيابة عن الطرف الأصلي، على شرط تحديد نطاق سلطتها و مسؤوليتها [2].يتم تقسيم فريق التفاوض، بعد تعيين الرئيس، الذي يمثل المتحدث الأساسي باسم الفريق والذي يتولى عرض القضية وتوجيه الحوار واتخاذ القرارات. يتم تقسيم الفريق إلى عدة لجان، بحيث كل لجنة تتكفل فقط بموضوع تخصصها في قضية التفاوض، على سبيل المثال، قد يقسم الفريق إلى: لجنة اقتصادية ، لجنة قانونية،...يؤخذ برأيها في مجال تخصصها.إلى جانب ذلك، يحتوي الفريق على مراقب أو ملاحظ للجلسة وهو يتكفل بطرح نقاط للنقاش بعد رفع الجلسة التفاوضية قصد إعادة تصحيح التفاوض[3]. قد يتطلب الموضوع و جود اختصاصيين منذ بداية التفاوض دون الحاجة إلى اللجان المتخصصة، غير أن الاختصاصيين ، في هذه الحالة، لا يشتركون مباشرة في المفاوضات.هذا التقسيم يعتمد أساسا على

[1] شارل روسو، **مرجع سابق**، ص.295.
[2] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص 129 .
[3] عبد الحق توفيق، **مهارات التفاوض الفعال** (الجيزة: بيماك ،2014) ، ص.19 .

طبيعة الموضوع وحجم الفريق المتفاوض من الجانبين. غير أنه في كل الحالات، لا بد من تحديد التخصصات الواجب توافرها لدى أعضاء الفريق ،خاصة واجبات كل عضو، تحديد مهارات و مواصفات رئيس الفريق ووضوح واجباته ووضع قواعد و ضوابط التعاون بين أعضاء الفريق المتفاوض[1]. يعتبر حسن التواصل بين أفرد الفريق والمعرفة المتبادلة بين الفاعلين والخصائص الفردية السلوكية و الثقافية للأفراد، تعتبر من المتغيرات المتفاعلة على مدى سير المفاوضات والمؤثرة سلبا أو إيجابا على التقدم في التفاوض و نوعية نتائجه.

نستكمل الجانب السلوكي للفاعلين بالإشارة إلى عنصر التدريب، الذي يعتبر مدخلا عمليا لتحقيق الفاعلية في الممارسة الفعلية. قد يتخذ التدريب طريقة تمثيل الأدوار بالمحاكاة أو طريقة عصف الأفكار ؛ لاستقبال الأفكار المتولدة وترتيبها وتنظيمها للاستفادة منها في مرحلة الإعداد. وكل ما يتعلق بترتيبات العامل البشري المتميزة بالتفاعل قد يطرأ عليها التعديل أو التكيف حسب ما تقتضيه الظروف.

ثانيا : القوة التفاوضية .

تعرف القوة التفاوضية على أنها القدرة على التأثير في الآخر وهي حاصل ضرب القوة المادية والثقل في الواقع وكفاءة التواصل التفاوضي والقدرة على استثمارها. أي القوة المرتبطة بالموارد الكلية ، والقوة المرتبطة بقضية معينة، والقوة المرتبطة بسلوك المفاوضين.وفق المعادلة التالية:

القوة التفاوضية = القوة المادية x الثقل في الواقع x كفاءة التواصل التفاوضي.

تتمثل القوة المادية في ما تمتلكه الدولة من قوة اقتصادية، عسكرية ومالية، كل الموارد الذاتية أو الخارجية، تنوع أساليب الضغط التي تفعلها الدولة، كفاءة وفعالية وتنظيم المؤسسات مع التمكن من شبكة من العلاقات المترابطة و المتناسقة[2].وهي بذلك تشير إلى القوة المرتبطة ببنية الموارد العامة للدولة، باعتبارها الفاعل في التفاوض الدولي.

تعني القوة المرتبطة بالقضية التفاوضية، التي تمثل عنصرا أساسيا من عناصر القوة عند تحليل عملية التفاوض الدولي، عدالة وشرعية موضوع التفاوض، قانونية أو مرجعية الكيان المتفاوض، ومدى الثقة والمصداقية والانتشار للقضية، ومدى اجتياح الموضوع وتعبيره عن رغبة الكثيرين في البيئة الداخلية أو الخارجية [3].

أما القوة المرتبطة السلوك (سلوك الفاعلين)، فتتمثل في القدرة على التعرف على طبيعة الطرف المفاوض ومعرف استراتيجياته وتكتيكاته، والقدرة على تنويع الاستراتيجيات و التكتيكات وفق المستجدات، و توفر المهارات اللازمة لدى المفاوضين و الإحاطة بموضوع التفاوض من كل جوانبه ، مع الإحاطة بالخلفية السياسية و الاجتماعية و النفسية، ومن أجل سلوك تواصلي كفء لا بد من استخدام لغة تفاوضية واضحة و توحيد المصطلحات المستخدمة.

---

[1] ربحي عبد القادر موسى الجديلي ،"إدارة المفاوضات"، في:
http://road.net/upload/news/adart_almafaw5at.doc
.(12/11 /2011)

[2] Arab British Academy for High Educatio " في :"القوة التفاوضية
www.abahe.co.uk/b/international.../international-marketing-158.pdf
(2016-03-13)

[3] **المكان نفسه .**

تتوقف قوة القضية بالبدائل و الالتزام والتحكم. تعني البدائل قدرة الفاعل تحصيل مكتسبات مع الطرف المقابل بالرغم من كون ميزان القوى في صالح الخصم، إلا أنه يستطيع كسب محصلاته المفضلة في أي شأن من شؤون التفاوض، أما الالتزام؛ فهو الإصرار ومدى الرغبة التي يوليها المفاوض لأهدافه المأمولة من القضية موضوع التفاوض. فيما يخص التحكم؛ يدل على مدى قدرة الدولة، من جانب واحد ، تحقيق محصلتها المفضلة على الرغم من التكاليف التي تتكبدها أثناء القيام بذلك [1].

من أجل الوصول إلى اتفاق مشترك في مجال التفاوض بين الدول، خاصة في حالة وجود ميزان قوى مختل بين هذه الدول المتفاوضة، فمن البديهي أن يتم التعديل بين هذه القوى بتناسب معين. لأنه في المسائل المتخصصة فنيا وتقنيا أو ذات البعد الجماهيري ، عندما تكون الدولة الطرف في المفاوضات ذات هيمنة، بحكم التفوق العسكري أو بحكم الاحتكار، فإن الدولة التي تمثل الطرف الضعيف تحاول التفاوض بالاستعانة بمساندة الرأي العام عبر وسائل الإعلام لتغيير موازين القوى لصالحها، أو باقتطاع بعض المصالح بواسطة وضمن عملية التفاوض[2].

تعتبر القوة التفاوضية المجسدة من خلال عناصرها الثلاث، التي تتفاعل أثناء المسار التفاوضي ، بغرض الوصول إلى أهداف التفاوض و بالنتيجة تجسيدها في المحصلة النهائية. إن المسلم به إن الدول لن تدخر جهدا في دعم قوتها التفاوضية سواء بالوسائل المعلنة و غير المعلنة، الرسمية وغير الرسمية ، الصلبة والناعمة.

ثالثا : القضية التفاوضية .

لا تعدو أن تدور كل المفاوضات حول قضية أو موضوع يتم التفاوض والتحاور بشأنه. في مجال التفاوض الدولي، ينظر إلى القضية التفاوضية من خلال الأهداف أو من خلال معايير أخرى يراها الأطراف مهمة. تدور أهم الأهداف في مجال التفاوض الدولي حول: مد اتفاقيات قائمة أو تجديدها،بمختلف مواضيعها، تطبيع العلاقات الدبلوماسية، إعادة ترتيب الأوضاع القائمة، كبناء التحالفات أو النظم الإقليمية. تهدف كذلك إلى وضع ترتيبات بابتكارات خاصة، إيجاد علاقات أو قيود للتحكم في موضوعات أو مناطق معينة. بالإضافة إلى حل وتسوية وإنهاء المنازعات التي قد تبدأ بالتفاوض أولا حول الوسيلة؛ إما الوساطة أو التحكيم. كما تسعى إلى تحقيق أهداف جانبية في مواضيع معينة ، بحيث لا تهدف إلى اتفاق نهائي بل إلى الوصول إلى غايات أخرى، مثل: الحفاظ على الاتصال مع الأطراف و جمع المعلومات والتضليل والخداع والتأثير على طرف ثالث [3]. هذه القضايا التي يتناولها التفاوض تشترك فيها الدول على غرار المنظمات الدولية والشركات المختلفة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، حيث تمارس التفاوض كطرف مع الدول أو فيما بينها. هذا التنوع في الأطراف والمواضيع يتطلب تنوعا في الخبراء والمدربين والفنيين والتقنيين فضلا عن الدبلوماسيين الضالعين.

إن المعيار الذي على أساسه يتم تصنيف المواضيع ذو أهمية حول كيفية التعامل مع القضية التفاوضية. بالنسبة للمعيار النوعي الذي على أساسه تصنف القضية التفاوضية إما إلى قضية: سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية،... . يفيد هذا النوع من التقسيم في تحديد الخبرات البشرية والموارد المادية لإدارة المفاوضات.أما معيار النتائج، فيصنف القضايا التفاوضية إلى قضايا صفرية النتائج

[1] عبد الله راقدي، **مرجع سابق** ، ص ص . 44 ،45 .

[2]Patrick Audebert, **bien négocier** (Paris :edition d'organisation,troisième édition,2005) ,p .29 .

[3] محمد سعد أبوعامود، **مرجع سابق** ، ص ص، 103-106 .

وأخرى ذات مكاسب؛ إما مكاسب متزايدة أو متناقصة أو متبادلة. تلعب هذه التصنيفات دورا هاما في اختيار الاستراتيجية الملائمة. قد تتعلق القضية بطبيعة العلاقة بين الطرفين، المتراوحة بين التعاون كما هو الحال في: قضايا البيئة والجريمة المنظمة ومكافحة الأمراض الفتاكة. أو قضايا الصراع مثل القضايا العرقية والطائفية والحدود السياسية. أو في منزلة بينهما؛ مثل قضايا المياه والنفط والسلاح والثقافة واللاجئين. يساعد معيار المصالح على تصنيف القضايا التفاوضية بدلالة درجة أهمية المصلحة، فهي إما: مصالح حيوية أو استراتيجية أو هامة. يؤثر ترتيب درجة الأهمية على مقدار ونوعية التنازلات المقدمة والأعباء المحتملة من قبل الأطراف المتفاوضة. إذا كانت القضية التفاوضية تركز على الجانب الموضوعي أي صلب القضية محل الاهتمام، إلا أن معالجة الجانب الشكلي الإجرائي، يتم التكفل به قبل الخوض في العملية التفاوضية. و هو ذات الجانب الذي يحظى بالأهمية والدقة اللازمتين، خاصة في مجال التفاوض الدولي. حيث تستدعي الترتيبات التنظيمية الدبلوماسية إجراءات محسوبة مبنية على المساواة بين الدول في السيادة. من أجل ذلك تعتبر الجوانب الشكلية ذات آثار على سير التفاوض أو عرقلته أو توجيهه[1]. قد تجتمع عدة معايير في قضية واحدة. مع ذلك، يعتبر تصنيف القضايا التفاوضية عاملا مساعدا على فهم العملية التفاوضية من حيث: الأهداف، الاستراتيجيات، الأطراف، الموارد المادية والنتائج المحصلة.

من جانب آخر، يتطلب التحضير للقضية التفاوضية تحليل عدد من الجوانب. يقع نطاق القضية في بداية هذه الاهتمامات من حيث كونها، إما : قضية بسيطة واضحة المعالم أو معقدة الجوانب ومتعدية الآثار ومتعددة الأطراف. يأتي في مستوى آخر كيفية رؤيةكل طرف متفاوض للقضية التفاوضية ومدى اتفاق أو اختلاف تلك الرؤى. من ناحية أخرى، يتم النظر فيمدى الربط أو الفصل في القضايا التفاوضية،من زاوية قابلية هذه القضايا للتجزئة من عدمها ، أما عنصر مرونة القضية موضوع التفاوض، فتتضح أهميته بشكل بارز في التفاوض السياسي الدولي؛ حيث وفق مدى مرونة القضية يمكن قياس التنازلات التي يمكن تقديمها من المتفاوضين. في حين يعتبر معيار، مدى خطورة وأهمية القضية التفاوضية والعناصر المكونة لها بالنسبة لكلا الطرفين،أمرا حاسما لتحديد الأهداف[2]. تعمل هذه الجوانب التي تختص بها القضية التفاوضية، أثناء مرحلة التحضير والإعداد، على مساعدة الفريق المفاوض فتحديد القضية التفاوضية، عناصرها المكونة لها، الجوانب الأكثر أهمية فيها، الآثار أو النتائج المتوقعة منها والأطراف التي ستتأثر بهذه القضية.

في مجال التفاوض الدولي متعدد الأطراف، تلعب التوازنات الدولية دورا هاما في جلب موضوع التفاوض إلى التداول أو فرض القضية التفاوضية على مجموع الدول الأقل قوة، كما أن الدول الكبرى المساندة للقضية التفاوضية تؤثر في تحديد جوانب القضية وسير المفاوضات إضافة إلى نوعية النتائج.

رابعا : محصلات التفاوض .

تعبر محصلات التفاوض، في الغالب، عن محصلة التفاوض بالنتيجة النهائية؛ المتمثلة في اتفاق مشترك، إي تعبر عن توصل الأطراف إلى حل يفضله الأطراف بدل الاستمرار في النزاع أو في التفاوض. تتجسد المحصلة في شكل وثائق دولية أهمها:المعاهدات، البروتوكولات، الاتفاقات، المواثيق ، المذكرات المتبادلة ، التصريح أو الإعلان والتسوية.

[1] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص ص 104-111 .
[2] ثابت عبد الرحمن إدريس، **مرجع سابق**، ص ص.128-130.

توصف المفاوضات بالجيدة إذا نجم عنها نوعان من النتائج؛ بعضها موضوعي والآخر بسيكولوجي. يقصد بالنتائج الموضوعية الجيدة، هي حصول كل طرف من أطراف التفاوض على ما يريده مقابل تضحية مقبولة ومدروسة ويقصد بالنتائج البسيكولوجية الجيدة ؛ هو الرضا الذي يتحقق لدى الأطراف لشعورهم بما حققوه من مكاسب[1]. في مجال المفاوضات الدولية، يجب التمييز بين مفهومي النتيجة والمخرج. إذ يجب على المفاوض أن يراقب المؤثرات المختلفة: (الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية ، العلائقية وغيرها)، التي يخلفها الاتفاق الذي يتوصل إليه المفاوض، سواء على المدى المتوسط أو البعيد، إما على مؤسسته أو منظمته. فهذا يعتبر مخرجا وليس نتيجة؛ لأنه غالبا ما يلجأ المفاوض إلى هذه الصورة من أجل إنقاذ جو تعاوني أو تخفيف جو صراعي؛ خوف الإضرار بحقائق ومصالح اقتصادية بين الأطراف ، سواء كانت على المدى البعيد أو المتوسط[2]. يساعد المخرج على التحكم في النتيجة ويوجهها وفق رؤية أوسع للمصالح التي تقع خارج الأهداف التفاوضية ويتم ذلك في مرحلة متابعة وتقييم تنفيذ الاتفاق.

تعتبر الجلسات الجدية تلك الجلسات التي تشهد حسما للعملية التفاوضية؛ وذلك بتحديد النقاط المتفق عليها والتي سيتم صياغتها على شكل اتفاق. بالنسبة للاتفاق قد تتم صياغته من قبل لجنة فنية قانونية متخصصة، ضمن جلسات خاصة في نهاية التفاوض. الغرض من هذه الجلسات، هو الاتفاق على المسائل اللغوية والصياغة القانونية للمواد والمصطلحات الفنية الخاصة بالموضوع. قد يتم التوصل إلى الاتفاق أثناء العملية التفاوضية عبر تقنية خطوة بخطوة؛ أي أن كل نقطة يتم الاتفاق عليها لا يتم الرجوع عنها ويتم تثبيتها في الاتفاق. كما قد يتم الحصول على الاتفاق بالجمع بين الطريقين؛ أي صياغة عناصر الاتفاق أثناء العملية التفاوضية ثم تتولى الصياغة النهائية والقانونية لما تم التوصل إليه لجنة خاصة [3].تلعب الصياغة الاتفاقية دورا هاما، من حيث اللغة المعتمدة والمصطلحات المختارة والكلمات المصاغة والمدونة ، للحفاظ على ما تم التوصل إليه وضمان تنفيذه دون خلافات.

يتم إضفاء أجواء رسمية في حالة التوصل إلى اتفاق ومراسم توقيعه. غالبا ما يكون ذلك في جو احتفالي مشترك. حتى يدخل الاتفاق حيز التنفيذ لا بد من أن يحظى بالمصادقة عليه من طرف السلطة التي تخولها دساتير للدول الأطراف في الاتفاق. بعد هذا الإجراء، تأتي مرحلة تنفيذ الاتفاق، والتي بدورها قد تنشأ فيها مشكلات إجرائية أو موضوعية أو نزاعات، بين الأطراف المنخرطة في الاتفاق. تدفع هذه العقبات المحتملة الأطراف إلى التعاون نحو إنفاذ وتطبيق الاتفاقية، كما أنه من الممكن أن ينزع أحد الأطراف إلى التهرب من الالتزامات وفق مصالحه المنظورة. في هذا المستوى، الذي يعقب إمضاء الاتفاق تبرز أهمية متابعة تنفيذه.في نطاق المعاهدات الدولية، غالبا ما تكون البنود من الضوابط التي تضمن التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات. وتشمل هذه البنود : وضع برنامج زمني محدد للتنفيذ وتكوين فريق عمل مهمتها الإشراف على متابعة التنفيذ [4].

قد يكون من محصلات التفاوض عدم التوصل على أي اتفاق وغالبا ما يعبر عن ذلك بالانهيار. كما يعبر عنه "بالإخفاق التام" في الوصول إلى نتائج مرضية للطرفين، و مصطلح "توقف عملية التفاوض" لعدم وجود أي تقدم إيجابي . كذلك، يعرف البعض عدم التوصل إلى اتفاق " بالمأزق أو الطريق

[1] صالح العصفور، " أساليب التفاوض التجاري الدولي " ، **جسر التنمية** ، ع.53. ماي 2006 ، ص 14 .

[2] Patrick Audebert,**op .cit**,p . 42.

[3] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق** ، ص ص. 143 ،144 .

[4] ثابت عبد الرحمان إدريس، **مرجع سابق** ، ص. 212 .

المسدود"،في انتظار أن تتم معالجة أسباب الإخفاق، قد يكون ذلك إجراء تكتيكيا أو عائقا مؤقتا قد يحل ببدائل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد يعود تعثر التفاوض إلى العامل السلوكي والاتصالي للمفاوضين ؛ من حيث، تصعيد الصراع واستخدام التهديد وفقدان الأرضية المشتركة بين الأطراف. من أجل معالجة تعثر أو انهيار المفاوضات يُلجأ إلى استراتيجيات. تتمثل فأساسا؛ إما في المبادرة من جانب أحد الأطراف، أو اللجوء إلى جهة ثالثة للتدخل في صورة توفيق أو وساطة أو التحكيم [1]. إن انهيار المفاوضات لا يعبر دائما عن الفشل، بقدر ما يعني عدم تهيئ الظروف المناسبة لإنجاحها، كما أن التوصل إلى اتفاق لا يعني انتهاء الملف التفاوضي وإقفاله إلى الأبد، إذ قد يتم فتحه من طرف أحد الأطراف، في المستقبل، تحت الظروف المناسبة للطرف المبادر والمصالح التي قد يحققها.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 213-217.

المبحث الثاني:استراتيجيات التفاوض الدولي

تمثل استراتيجيات التفاوض التصور العام للمسار، الذي ينبغي أن تسلكه المفاوضات، وتشتمل على تحديد للأهداف والغايات المرجوة من عملية التفاوض والتكتيكات والسياسة الموصلة إليها[1]. فهي خطة تشتمل (تحديد الهدف والمحطات الواجب الوصول إليها وطريقة الوصول والتنازلات التي سيتم تقديمها للوصول إلى الهدف)[2].إنها الإطار الشامل والعام المسبق للمسار الذي ستأخذه المفاوضات والذي سيحكم السلوك التفاوضي، فيها يتم وضع خطط مرشدة للقرارات وللتصرفات الصادرة من المفاوض أثناء المباريات التفاوضية لتحقيق الأهداف المسطرة. وإذا كانت الاستراتيجية تمثل الخط العام ، الذي يقودنا إلى رغباتنا وأهدافنا ومصالحنا؛ لكن إذا تم تحديد العناصر السالفة الذكر باستراتيجية خاطئة فهذا يعني انطلاقة خاطئة ، فقط الحظ قد يوفقنا في بلوغ الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: تكتيكات وتقنيات التفاوض

إن تحديد الاستراتيجية التي تتحكم في العملية التفاوضية،يستلزم عناصر أخرى تفعّلها وتجسدها وتسير بها نحو الأهداف المسطرة. وتتمثل في التكتيكات والتقنيات.

أولا: تكتيكات التفاوض

تندرج التكتيكات تحت الاستراتيجية، وإذا كانت في أصلها اللغوي اللاتيني(تكتيكوس)، والتي تعني علامة تنظيم الجيوش، إلا أنها أصبحت ذات خصائص مرتبطة بالتنفيذ والظرفية المرتبطة بالحدث ، الهدف منها هو تجاوز العقبات والفرص العارضة. كما يتم استخدامها حينما تكون الأهداف قريبة وبسيطة نسبيا[3]. تختلف التكتيكات عن الاستراتيجية في المنظور والمدى الزمني والحجم، لأنها خطوات قصيرة المدى وتكيُّفية، مصممة أو معدة لإصدار أو تنفيذ استراتيجية عامة أو عالية المستوى، والتي بدورها تحدد السلوكيات القائمة على التكتيكات[4]. وكل استراتيجية لها تكتيكات مناسبة لها.

تعتبر التكتيكات النتيجة المباشرة للاستراتيجية التي تقوم بتبنيها ، من خلال خط سير من الأفعال الملموسة. إذا ما اعتبرنا الاستراتيجية هي الفكرة فالتكتيك يمثل الصياغة . كلاهما ضروري، لكن التكتيك لن يستطيع خدمة الأهداف بصفة مباشرة إن لم تكن الاستراتيجة هي من يعطي المعنى الكلي لها ؛ لأنه قد يسلك التكتيك مسارا ملتويا أو مفاجئا قد يوحي بالانحراف عن الهدف الأساسي، لكن ما يهم، أن يلتزم التكتيك بمسار الخيار الاستراتيجي[5].

لا يمكن اعتبار، بصفة دائمة، الطريق الأقصر هو الأفضل، أحيانا يجب التجاوز أو الالتفاف حول العقبات و الصعوبات. غير أن التكتيك المثالي هو الذي يصل إلى الهدف المسطر في أقصر وقت وبأدنى

[1] باربارا أندرسون، **مهارات التفاوض الإحترافي** (القاهرة : وكتبة الهلال للنشر والتوزيع، ب ت)، ص. 49 .
[2] صائب عريقات ، **مرجع سابق**، ص.21.
[3] عبد الله راقدي ، **مرجع سابق** ، ص.36.
[4] روي ج-لوسكي، وآخرون ، **أساسيات التفاوض** ، ترجمة خالد بن عبد المحسن المحيسين (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2012)، ص.60.
[5] Raymond Saner, **op. cit**, p.110.

جهد. من أجل ذلك، فالفعل التكتيكي كثيرا ما يكون موضوعا للمراجعة في إطار الخيارات الاستراتيجية ؛ يعود ذلك إلى الطبيعة التلاؤمية للتكتيك والتي تفتقدها الاستراتيجية[1].

ثانيا : تقنيات التفاوض

لا تتفق الكثير من المراجع حول مفهوم ودور ووجود عنصر التقنيات. من المراجع من لا يذكرها مطلقا، فيُكتفي بالتكتيكات. منها من لا يفرق بينها وبين التكتيكات ؛ بحيث يعطيها نفس الوظيفة. والقسم الآخر أفرد لها شرحا ودورا خاصا بها يميزها عن التكتيكات .

يمكن حصر دور التقنيات في العناصر المتعلقة بالاختيارات المتبناة وفي المخرج المحبذ والخيارات التي تحظى بالأولوية، مثل: اختيار أرضية التفاوض، كيفية استخدام الوقت، معرفة مستويات المخاطرة ، إضافة إلى الأساليب التي يجدر اتباعها و المبادرات المتعلقة بمرحلة الإعداد. تختلف التقنيات عن التكتيكات، في كون هذه الأخيرة تتسم بالطابع الآني السياقي الذي يرمي إلى تحقيق أهداف جزئية وآنية ، أما التقنية، فتعتبر جزءا من الاستراتيجية ومدخلا للظاهرة من منظور شامل بحيث تدير الفعل بنفس المنطق وفي مدة معينة ومحددة وتتطلع على المحصلة النهائية دون مزايا المواقف الظرفية[2].

يوجد في الواقع عدد محدود من التقنيات، قدم ديبون Dupont سبعة أصناف منها، هي[3]:

- تقنيات التقسيم أو التمفصل Techniques de découpage ou d'articulation
- تقنيات التبديلات أو الانتقالات (منهج المحاور)، Techniques des retournements, substitutions ou déplacements (méthode des pivot)
- تقنيات التوسيع والتحول Les techniques d'élargissement et de transformation
- تقنية التقرير La technique du bilan
- التقنيات المرتبطة بإدارة الوقت Les techniques liées au maniement du temps
- تقنية الخطوات الأربع La technique des quatre marches

يمكن تلخيص العناصر الثلاث: الاستراتيجية والتقنيات والتكتيكات، على النحو التالي: الاستراتيجية تبحث عن: ما العمل؟ على ضوء التوجهات الكبرى والتفكير في بلوغ الأهداف. التقنيات تبحث عن كيفية القيام بالعمل؟ انطلاقا من كيفية التعامل مع موضوع التفاوض، مع التركيز على التقدم نحو التطلعات. أما التكتيكات فتبحث عن كيفية القيام بالعمل في الوقت المحدد؟ مع التحرك على ضوء الظروف الآنية والمفاجئة [4].

لا شك أن الاستراتيجية ترسم الخطة والتوجه العام المشرف على سير المفاوضات والتكتيكات تركز على التنفيذ الجزئي والآني و الظرفي القابل للتأقلم، حسب التطورات في العملية التفاوضية، إلى غاية نهاية التفاوض، أما التقنيات فتقع بين الاثنين إذ تهتم بالموضوع ككل ولكن ليس كالاستراتيجية، وتعمل على تنفيذها وفق تقدم مرحلي أقل تجزيئا من التكتيكات.

---

[1] **Ibid.**

[2] Dupont Christoph, **la Négociation : Conduite, Théorie, Application** (France : Dalloz, 1982) ,pp.67,68.

[3] Ibid, pp. 68-72.

[4] Fisher R, and W Ury , **Getting to Yes :Negotiating Agreement Without Giving In** (London: arrow Books Limited, 1988), p.87.

المطلب الثاني: تصنيف الاستراتيجيات المستخدمة في التفاوض الدولي

أولا -استراتيجيات بدلالة المكان والزمان والطريقة:

تدعى هذه الاستراتيجيات باستراتيجية متى؟ وكيف ؟ وأين ؟ تختص استراتيجية متى ؟ بالتركيز على عنصر التوقيت في التفاوض وما يندرج تحتها من مسائل. أما استراتيجيات أين؟ وكيف ؟ فتشتمل على طرق ووسائل سير المفاوضات. وتتضمن كل منها على تكتيكات ملائمة لها.

1-استراتيجيات متى؟ ? Strategy When

تستخدم هذه الاستراتيجية في المواقف التفاوضية الديناميكية، بحيث تستلزم حسن استخدام الوقت، أي أنها تسمح بإمكانية إدخال عناصر جديدة في الصورة، خاصة إذا لم تكن عناصر الموقف محددة وثابتة. أما إذا كان الموقف واضحا فيمكن تحويله إلى موقف آخر ذو أبعاد أو عناصر جديدة. تتضمن الاستراتيجية التكتيكات التالية.

أ- شراء الوقت (الصبر): Forbearance الهدف من هذا التكتيك هو ربح الوقت؛ يكون بالوسائل التالية: عدم الرد الفوري على السؤال أو تغيير مجرى الحديث أو الرد بسؤال مضاد. يعتبر الأسلوب فرصة للطرفين للتفكير وتقرير ما سيفعله. الهدف من ربح الوقت هو عدم التورط في إعطاء إجابات من غير تفكير. وهذا يتطلب حنكة من المفاوض ليعرف متى يتكلم ومتى يصمت[1].

ب- المفاجأة : Surprise تتمثل في تغيير مفاجئ ومثير ومتطرف ولا يكون مطلوبا في جميع الأحوال. يكون هذا أثناء العملية التفاوضية ويكون فيما يلي: في أسلوب وطريقة الحديث أو في مدخل التفاوض أو في استبدال قائد الفريق أو عزل أحد الأعضاء أو الخروج عن المنهج المتفق عليه بين المتفاوضين. تحدث هذه التغييرات في ظرف تتسم فيه المفاوضات بالاستقرار، فتأتي بغتة للإرباك. تكمن خطورة هذا التكتيك في أنه بقدر ما يمكن أن يحققه من مكاسب، قد يحدث انهيارا للمفاوضات[2].

ج-الأمر الواقع: Fait Accompli شعاره، "الأمر متروك لك"،يتم اللجوء لهذا التكتيك عند وجود شك في الوصول إلى عمل محدد أو نتيجة محددة.يترجم ذلك في قيام أحد أطراف التفاوض بمحاولة فرض تصرف ما على الطرف الآخر، ثم انتظار ردود الفعل تجاه هذا التصرف. يستوجب هذا التكتيك حساب النتائج بدقة.من أجل نجاحه، لا بد من أن يكون احتمال قبول الطرف المعارض للنتيجة في النهاية احتمالا كبيرا. كما يجب أن تكون خسارةالطرف المعارض أكبر ماديا ومعنويا من خسائره في حالة عدم قبوله لتكتيك الأمر الواقع[3].

د-الانسحاب الظاهر : Apparent Withdrawal تتضمن هذه الاستراتيجية ، أن يقوم المفاوض بالانسحاب في اللحظة الحاسمة، للحصول على مزيد من التنازلات من الطرف الآخر.هذا التكتيك مزيج من كسب الوقت(التسويف) والتنظيم الذاتي والقليل من الخداع. الأمر الذي يدعو إلى ذلك، هو إقناع الخصم بأنك قد انسحبت من المفاوضات في حين أنك مازلت تأمل في استمرار المفاوضات. الهدف من التكتيك هو إقناع الخصم بتقديم بعض التنازلات أو إضافة بعض المزايا التي تعطي للطرف الأول قوة تفاوضية[4].

[1] صلاح محمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص.56.
[2] عبد الرحمان إدريس ثابت، **مرجع سابق**، ص.171.
[3] باربارا أندرسون، **مرجع سابق**، ص.50.
[4] عبد الرحمان إدريس ثابت، **مرجع سابق**، ص.172.

2- استراتيجيات كيف؟وأين؟ Strategy Where ? and How?

تركز هذه الاستراتيجيات على الكيفية والموضع الدقيق حيث يلجأ لها ، من أجل إجراء مفاوضات فعالة والحصول على نتائج إيجابية. تتمثل استراتيجياتها فيما يلي:

أ-المشاركة في العمل : Participation يكون سلوك المفاوض فيها بمحاولة الحصول على تعاون الطرف الآخر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. كما تعني إمكانية اللجوء إلى طرف ثالث لتحقيق هذا التعاون، ومنه تحقيق الاتفاق الملائم للجميع. يسود المفاوضات في ظل هذه الاستراتيجية التعاون والمشاركة الفعالة، كما تستلزم حدا أدنى من السياسات العليا والأهداف المشتركة بين الأعضاء[1].

ب-المساهمة المتبادلة : Mutual Contribution هو أن يقدم المفاوض تنازلات للطرف الآخر ، لأن ذلك يمثل؛ إما بداية تعاون طويل المدى بين الطرفين أو كسب ثقة الطرف الآخر أو تقوية المركز التفاوضي أو منع الخصم من الاستمرار في نشاط ما[2].

ج- التدرج (الخطوة خطوة) : Step by Step يقوم المفاوض بتجزئة موضوع التفاوض إلى أجزاء وتتم مناقشة كل جزء على حدة، ثم اتخاذ قرار بشأنه، ثم يتم الانتقال إلى الجزء الموالي، وهكذا. تستخدم هذه الاستراتيجية في القضايا المعقدة أو عند انعدام الخبرة التفاوضية للطرفين أو في حالة العقود الكبيرة ، التي يخشى أن تكون خسارتها كبيرة، في حالة مناقشتها بالمجمل دون تفصيل[3].

الشكل رقم (01) يبين الاستراتيجيات وفق المكان والزمان والطريقة

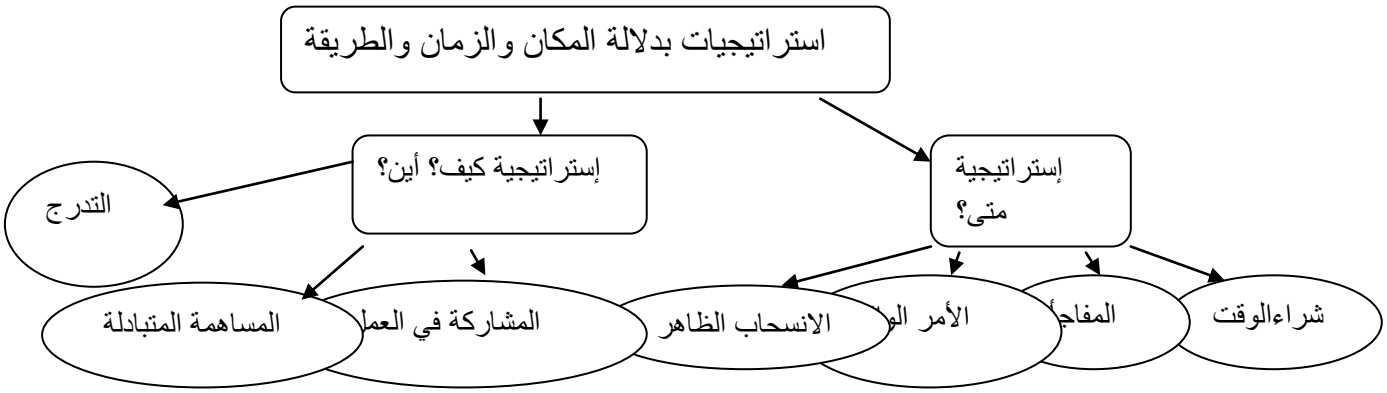

المصدر : إعداد الطالبة

ثانيا: استراتيجيات بدلالة سلوك المفاوضين

يهتم هذا التصنيف بالتركيز على الممارسة العملية للتفاوض، من خلال السلوك الذي يتبعه المفاوضون في سير المفاوضات. تتراوح هذه الاستراتيجيات بين التعاون، التوزيع، الهجوم والدفاع. تعتبر هذه الاستراتيجيات الأكثر شيوعا، مع العلم بوجود استراتيجيات أخرى. يختص بعضها في التفاوض المتعدد الأطراف أكثر مما يهتم بالتفاوض الثنائي.

[1] صلاح محمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص.60.
[2] عبد الرحمان إدريس ثابت، **مرجع سابق**، ص.173.
[3] باربارا أندرسون، **مرجع سابق**، ص .57.

1-الاستراتيجية التوزيعية: " Distributive Strategy"

تبرز هذه الاستراتيجية في التفاوض متعدد الأطراف الذي تسوده الصفة التنافسية. يدرج كل من والتن Walton وماكرسي McKersi تعريفا للاستراتيجية التوزيعية، على أنها: عبارة عن نسق معقد من الأنشطة المساعدة على تحقيق أهداف طرف من الأطراف عندما يكون في نزاع مع أطراف أخرى ، ويكون النزاع حول قضية يفترض أن تكون أهداف الأطراف المتفاوضة بشأنها مشتركة[1].

تسعى الأطراف من خلال هذه الاستراتيجية، إلى تحقيق مكاسب نسبية من القيم التي تكون قابلة للتوزيع، وفق مفاوضات تقوم على طرفي قيمة الربح - الخسارة الصرف، حيث أن مكاسب طرف تمثل خسارة للآخر، أي تعني بعبارة أخرى لعبة صفرية. على ضوء هذا الفهم، يلجأ المفاوضون إلى استخدام مجموعة من التكتيكات، بهدف إجبار أحد الأطراف على الرضوخ لمطالب الطرف المنافس، ومنها: استخدام التهديد، التخويف و القيام بتصرفات أحادية الجانب[2].

تعتبر المخرجات التفاوضية لهذه التكتيكات ضئيلة، خاصة عندما تكون القيود عالية.وتتمثل في: الحصول على مكاسب مشتركة متدنية والإخفاق في التوصل إلى إبرام الاتفاقية.من الناحية السلوكية يرى بروتpruitt أن استخدام تكتيك المواجهة يحول دون بروز عنصر الإبداع مما يؤدي إلى وضعيات يصعب معها قبول بدائل جديدة، حتى ولو توفرت القناعة بأنها لصالح الطرف الآخر[3].

2-الاستراتيجية التعاونية : " Collaborative Strategy"

تهتم هذه الاستراتيجية بمحاولة إيجاد حلول مشتركة، في إطار الأدوار التكاملية بهدف إيجاد حل لنزاع معين أو موضوع ما. من أجل ذلك تقوم الأطراف بالاتفاق حول القضية التفاوضية، وأسبابها، والعمل بشكل جماعي نحو إيجاد مقترب مشترك حولها. هذا السلوك المقترح، يعتبر في أغلب الأحيان ممكنا، إذا تم تبني حل ابتكاري مع التزود بإرادة جادة و العمل على حل نقاط الاختلاف، دون إغفال المبادئ المشتركة و الأهداف المرجوة. لا تمنع هذه الاستراتيجية من أن يتم دراسة نقاط الاختلاف بصفة مستقلة ، من أجل تنحيتها جانبا وفتح المجال للاتفاق الشامل والهام. لأن التوصل إلى محصلة تفاوضية مرضية لكل أو لجزء من أهداف الطرف الآخر هو أمر مصيري؛ مما يستدعي تفهما كبيرا لاحتياجات الطرف الآخر. الأطراف المتفاوضة، في ظل هذه الاستراتيجية، تعرض احتياجاتها وأهدافها في جو تعاوني تسوده الثقة ويسهل فيه التوصل إلى نتائج طويلة الأمد. وعلى العموم، تطبيق هذه الاستراتيجية لا يعمل على إضعاف التفاوض بقدر ما يوجد إرادة للتعاون من الطرفين المنخرطين في التفاوض[4].

يتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في تكتل عدة أطراف متفاوضة متفقة في وجهات النظر، أو متفقة مع طرف واحد متعاون. من أجل ذلك، يتم التفاوض لزيادة التعاون بين هذه الأطراف بهدف الدفاع عن مواقفها المتماثلة.إضافة إلى، رغبة هذه الأطراف ببلورة موقف عام مشترك يجمع بين كل عناصر القوة المتعلقة بالمسألة المتفق عليها بين أطراف العملية التفاوضية. يتجلى استعمال الاستراتيجية المعنية في

---

[1] Walton R E ,and McKenieR B**, A Behavioural Theory of Labor Negotiation:An Analysis of a social Interaction System** (New York:Ithaca ILR Press,2 edition,1991),p.4.

[2] عبد الله راقدي ، **مرجع سابق** ، ص.33.

[3]Peter J Carnevale,and dean G Pruitt, "Negotiation and Mediation "**Annual Review Psychological**, 43(1992),pp.544-551.

[4]Raymond Saner, **op.cit** .pp.112,113.

مجال التفاوض الدولي المتعدد الأطراف، الذي يكون بين الدول فيما بينها أو بين الدول والمنظمات الدولية، بحيث تجتمع حول موقف مشترك ومطالب موحدة تسعى للدفاع عنها عبر التكتل الجماعي.

تجسد زيادة قوة المفاوضين عبر بلورة موقف عام مشترك يجمع بين كل عناصر القوة. من أجل ذلك، يتم استخدام التكتيكات التالية :

أ- تبادل الاقتراحات.
ب- تقديم الحلول للمشكلات القائمة.
ت- توثيق الحديث أو الكلام الذي يدور أثناء العملية التفاوضية ومده بالأساليب والحجج الداعمة لوجهات النظر المرتبطة بموضوع التفاوض[1].

3-الاستراتيجية الدفاعية : "Deffensive Strategy"

يتبنى هذه الاستراتيجية عادة الطرف الضعيف في العملية التفاوضية، ولا توفر لهذا المفاوض إمكانية التقدم، بقدر ما يستخدمها،عامة، للحفاظ على موقفه وحدوده وضعه التفاوضي من التدهور. غير أن الأهداف متعددة؛ منها: تقليل الخسائر إلى أقل حد ممكن أو تقليل حجم التنازلات المطلوب تقديمها أو الرغبة في الحصول على تنازلات من جانب الطرف الآخر أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه أو تصحيح الأوضاع والمحافظة على استمرار العلاقة بين الأطراف المتفاوضة. تتمثل دواعي استعمال هذه الاستراتيجية فيما يلي: عندما يكون المفاوض في موقف ضعيف، عندما تتوفر الرغبة اللازمة للتقليل الخسائر إلى أقل حد ممكن و في حالة المواجهة الأولى لاستراتيجية هجومية من الطرف الآخر. يجب على المفاوض الذي يتبنى هذه الاستراتيجية أن يراعي بعض الجوانب المهمة، والتي يمكن اعتبارها تكتيكات تابعة لهذه الاستراتيجية؛ مثل: تقديم المبررات المقنعة والأدلة الموثُقة المدعُمة بالأرقام، اللجوء إلى المصارحة ، التدرج أثناء الدفاع وشراء الوقت، كذلك استخدام الانسحاب الهادئ أو المنظم وطلب التعويض أحيانا ولو كان تعويضا معنويا[2].

نوجز التكتيكات المستخدمة ضمن هذه الاستراتيجية كما يلي:

أ- تكتيك جس النبض: من خلال إرسال مندوب إلى الطرف الآخر، أو من خلال وسائل الإعلام.
ب- تكتيك كسب الوقت: يكون ذلك باللجوء إلى محاولة التأجيل وتضييع الوقت، أملا في حدوث تغييرات في ميزان القوة.
ت- تكتيك الاستعانة بوسيط: قد يسعى الطرف الضعيف إلى اللجوء إلى وسيط مقرب منه، ولهذا الوسيط القدرة على التأثير في الطرف الآخرالمفاوض، أو له مصلحة في إضعافه[3].

4-الاستراتيجية الهجومية:" Offensive Strategy"

يستخدمها المفاوض بإصرار للحصول على أقصى المأمول وأفضل المزايا. كما تقوم هذه الاستراتيجية على قيام الطرف القوي باتخاذ موقف عدواني أو إجراء انتقامي أو تصعيد للموقف، من أجل الحد من التنازلات التي قد يقدمها. يلجأ إلى هذه الاستراتيجية،في العادة، الطرف الأقوى، غير أن

[1] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص ص. 190.

[2] ثابت عبد الرحمان إدريس، **مرجع سابق**، ص .163.
[3] سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص ص. 188.

الطرف الضعيف قد يلجأ إليها إذا تأكد لديه أن خسارته أكيدة ولا يضيره إذا طبق هذه الاستراتيجية في مواجهة الآخر، مما يستلزم على الطرف القوي أن يمنعه من ذلك، وإلا تقيدت إمكانيته لاستخدام هذه الاستراتيجيته بعدم الكفاءة والفعالية المطلوبة. تتخذ هذه الاستراتيجية المظاهر التالية: اتخاذ موقف هجومي من بداية الجلسة التفاوضية، التحلي بسلوك شبه عدواني، الاتسام بالتشدد والتصلب على الحدود أو الأوضاع التفاوضية، مع العناد والتظاهر بعدم تقديم تنازلات، إضافة إلى اللجوء إلى التلميح بالقوة.

تصاحب هذه الاستراتيجية التكتيكات التالية :

أ- التهديد المباشر: يوجه الطرف المطبق لهذه الاستراتيجية اتهامات وتهديدات مباشرة للطرف الآخر.
ب- تكتيك الوقت: يحدد الطرف القوي مجالا زمنيا للطرف الضعيف لكي يتخذ إجراءات معينة.
ت- تكتيك استمرار الضغط: بأن يقوم الطرف القوي بممارسة الضغط المستمر على الطرف الضعيف للوصول إلى أهدافه.
ث- تكتيك التدرج: هو اعتماد تحقيق الأهداف خطوة بخطوة، وليس دفعة واحدة[1].

على المفاوض المقابل تفادي هذه الاستراتيجية بسلوك بعض التكتيكات، منها: الاهتمام بامتصاص غضب الطرف الآخر، بالسماح له بالكلام والتعبير عن هجومه، محاولة إقناعه باستخدام الحجج والبراهين مع إمكانية تقديم تنازلات بسيطة، دون الانزلاق في تنازلات متتالية ومستمرة[2].

الشكل رقم (02) يبين الاستراتيجيات بدلالة سلوك المفاوضين

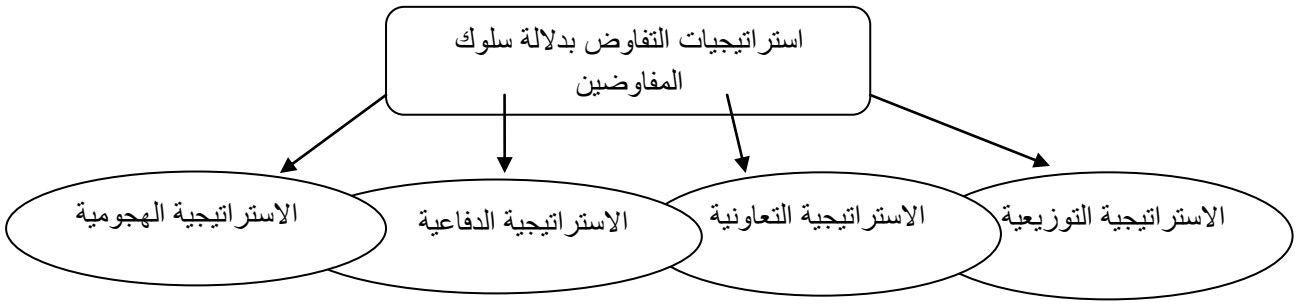

المصدر: إعداد الطالبة

[1] **المكان نفسه.**
[2] ثابت عبد الرحمان إدريس، **مرجع سابق**، ص .159.

ثالثا:استراتيجيات منهجي الصراع والمصلحة المشتركة

تتحدث الكثير من المراجع عن هذين الأسلوبين، بكونه إطارا عاما، يتضمن مجموعة من الاستراتيجيات؛ بحيث كل مجموعة تتفق حول التمهيد أو تعميق أو استمرار المنهج المتبنى. يتمثل ذلك في منهجي الصراع والمصلحة المشتركة.

1 – استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

يتضمن هذا المنهج استراتيجيات رئيسية، والتي بدورها تحوي مجموعة من الاستراتيجيات الثانوية ، وهي كما يأتي:

أ – استراتيجية التكامل[1]: يقصد بالتكامل، تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض، ليصبح كل منهما مكملا للآخر في كل شيء، ويتم ذلك عبر ثلاثة بدائل :

-التكامل الخلفي: يتمثل في قيام أحد الأطراف بإيجاد رابطة مصلحة ليستفيد بواسطتها مما يمتلكه الطرف الآخر من مزايا وإمكانات، للحصول أو تحقيق منفعة معينة تعود على الطرفين، مما يزيد من قدراتهما أو من ربحهما من المنافع المشتركة.

-التكامل الأمامي: يقوم هذا التكامل على مبادرة أحد الأطراف المتفاوضة بالكشف عما لديه من مزايا ليستفيد منها الطرف الآخر، ينتج عن هذا التكاملتطوير في أساليب التعاون وزيادة في المنافع.

- التكامل الأفقي : يتمثل هذا التكامل في توسيع نطاق المصلحة المشتركة بين الطرفين، بحيث يتم إشراك طرف ثالث أو أطراف جديدة بهدف زيادة فاعلية قدرات ومهارات المجموعة إجمالا.

ب- استراتيجية تطوير التعاون الحالي[2]: تقوم هذه الاستراتيجية على تحقيق مجموعة من الأهداف العليا،التي تؤسس للمصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض وتوثق التعاون بينهما. تنتظم تحتها استراتيجيات فرعية، هي:

- توسيع مجالات التعاون: يتم ذلك بإقناع المتفاوضين بالتعاون في عدة مجالات.

- الارتقاء بدرجة التعاون: تركز الاستراتيجية على الارتقاء بالمرحلة التعاونية القائمة بين الطرفين ، لأن التعاون يتدرج من مرحلة التفهم المشترك، إلى مرحلة الاتفاق في الرأي ثم مرحلة العمل على التنفيذ وأخيرا مرحلة اقتسام المائدة.

ج- استراتيجية تعميق العلاقة: تتوجه الاستراتيجية إلى أطراف لهم مصالح مشتركة، بحيث يرغب كل واحد منهم في تطوير العلاقات القائمة وإحداث عمق فيها. وتُعنى بمجال العلاقات الاقتصادية والتجارية.

د-استراتيجية توسيع نطاق التعاون : تنطلق أساسا من العلاقة التاريخية بين الطرفين، ثم من إحساس كل طرف منهما بأهمية التعاون مع الآخر. قد يكون التوسيع عبر مد مجال التعاون لفترات زمنية جديدة ،أو بتوسيع نطاقه لمجالات جديدة، بحيث يضمن الطرفان التعاون بصورة أفضل[1].

[1] صلاح محمد عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ص.65.66.
[2] باربارا أندرسن، **مرجع سابق** ، ص ص . 60،61.

2- استراتيجيات منهج الصراع:

تعتمد هذه الاستراتيجيات على الخداع والتمويه، بحجة المنفعة والمصلحة المتبادلة.تنتظم تحتها استراتيجيات رئيسية، و أدناها نجد استراتيجيات ثانوية، كما يلي:

أ- استراتيجية الإنهاك(الاستنزاف): تتوزع على ثلاثة أنواع ، هي[2]:

-استراتيجية استنزاف الطرف الآخر: تعمل الاستراتيجية على تطويل فترة التفاوض، بالتركيز على أمور إجرائية، مثل: مبدأ التفاوض، توقيت و مكان التفاوض ثم الأولويات التي تحكم التفاوض،إضافة إلى تحديد موضوعات التفاوض.

-استنزاف جهد الطرف الآخر:تركز على توجيه جهد الطرف الآخر إلى عناصر شكلية، مثل: إثارة عقبات قانونية حول عناصر قضية التفاوض، خلافات حول مسميات المواضيع، إضاعة الوقت في نشاطات هامشية؛ كبرامج الحفلات والمؤتمرات والاهتمام بالنواحي الفنية الشديدة التشعب.

-استنزاف أموال الطرف الآخر: يتم ذلك بزيادة معدلات الإنفاق المالي الخاصة بالمستشارين أو كثرة التكاليف أثناء عملية التفاوض، ليكون الخصم في موقع ضعيف، فيبدي مرونة أكبر لحفظ ماء الوجه.

ب- استراتيجية التشتيت(التفتيت): تقوم هذه الاستراتيجية بتحليل نقاط الضعف والقوة في الطرف الآخر و تحديد انتماءات أعضائه وعقائدهم و مستواهم العلمي والفني والطبقي. يلي ذلك استخدام هذه المعطيات لتفتيت وحدته. كما قد يتم استخدام الاستراتيجية لتفريع القضية التفاوضية ومكوناتها إلى أجزاء متعددة وجوانب تفصيلية وشكلية. تستخدم هذه الاستراتيجية بنجاح في حالة التعرض لضغط تفاوضي[3].

ج- استراتيجية إحكام السيطرة(الإخضاع): تقوم هذه الاستراتيجية على أساس القدرة على التنويع ، التشكيل، التعديل والتبديل في المبادرات التفاوضية، قبل أن ينتبه أو يتفاعل الطرف الآخر. لتحقيق ذلك، تعتمد الاستراتيجية على الاستعداد الدائم للتفاوض والاستجابة التلقائية الفورية والحركة السريعة والسيطرة على العملية لتفويت الفرصة على الخصم في أخذ زمام المبادرة، مع إبقائه في مركز التابع أو مركز المدافع[4].

د- استراتيجية الدحر(الغزو المنظم) : تستخدم هذه الاستراتيجية في ظل ندرة المعلومات عن الطرف الآخر. تقوم على التفاوض المتدرج خطوة خطوة، ثم ليتطور إلى عملية غزو منظم، بعد أن تم كسر حاجز الصمت وتم جمع المعلومات الممكنة عن الخصم وقدراته التنافسية التي يمتلكها[5].

هـ- استراتيجية التدمير الذاتي (الانتحار) : كل طرف ينخرط في مفاوضة، يملك أهدافا يسعى إلى تحقيقها، ويستميت في ذلك. إلا أنه في مرحلة ما يصرف النظر وييأس في بلوغها، بينما الطرف الثاني

---

[1] **باربارا أندرسن ، مرجع سابق** ، ص ص. 61،62.

[2] تركي بن نايف الدعجاني، **مهارات التفاوض ودورها في مواجهة الأزمات الأمنية** ، رسالة ماجستير عير منشورة (جامعة نايف العربية: كلية العلوم الأمنية، 2009)،ص ص.75،76.

[3] سيف السيف، **التفاوض فن تحقيق الممكن** (الرياض: مؤسسة اليمامة للطبع والنشر، 1996)، ص ص.85،86.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص.86،87.

[5] باربرا أندرسون ، **مرجع سابق**، ص.64.

يصر على أهدافه. وهو نفسه من يستخدم أساليب التفاوض الذكي ووسائل التدمير الذاتي؛ بإفقاد المفاوض مؤيديه وتحويل أصدقائه إلى أعداء وتحويل مصادر قوته إلى نقاط ضعف[1].

الشكل رقم (03) يبين استراتيجيات وفق منهجي الصراع والمصلحة المشتركة

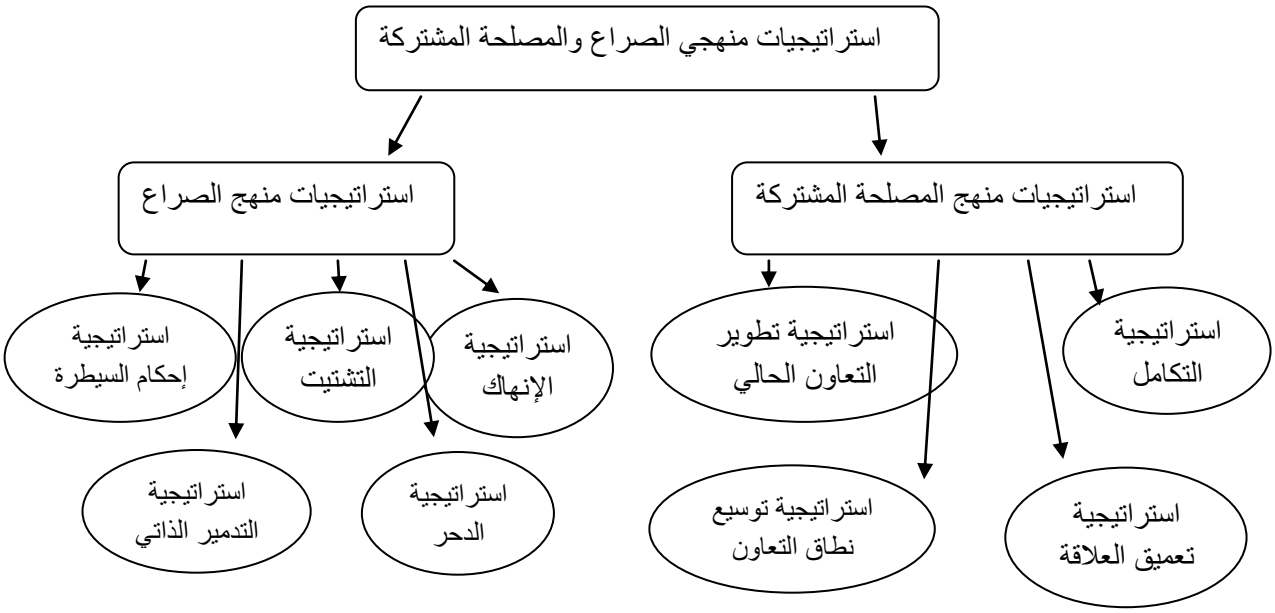

المصدر : إعداد الطالبة

بعد استعراض منهج التعاون ومنهج الصراع كاستراتيجيات رئيسية، يمكن اعتبار الاستراتيجيات الثانوية بمثابة تكتيكات عند تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية. كما تعتبر دراسة المفاوضات الدولية، عبر منهجي التعاون والصراع، بمثابة توضيح للأطر العامة التي تسير وفقها العملية التفاوضية.

رابعا : استراتيجيات واردة في مجال التفاوض الدولي

هي مجموعة من أهم الاستراتيجيات المتداولة في مجال التفاوض المعاصر. أوردها الكاتب محمد سعد أبو عامود، في كتابه "التفاوض الدولي". تدور هذه الاستراتيجيات حول التعاون بين المتفاوضين أو التنافس بينهما أو الجمع بين المنهجين. بعد إبعاد استراتيجيات تم تناولها نورد ما يلي:

1- استراتيجية المكاسب المشتركة:

تستهدف هذه الاستراتيجية توسيع قائمة المنافع المشتركة بين أطراف العملية التفاوضية. تسعى إلى أن يتمكن كل طرف من تحقيق الفوز، كل ما يحققه طرف من فوز أو منفعة لا يمثل بالضرورة خسارة صافية للطرف الآخر. في هذه الاستراتيجية تثور إشكالية الاختلاف في الأهمية النسبية للمنافع بالنسبة لكل طرف من أطراف التفاوض؛ أي كلما كانت الأهمية النسبية لهذه المنافع عالية بالنسبة للأطراف، كلما كان من الصعب التوصل إلى اتفاق بينهما. أما إذا كانت الأهمية النسبية مختلف عليها بصفة كبيرة، فإن هذا يساعد على نجاح هذه الاستراتيجية . إضافة إلى أن تقدير الأهمية النسبية للمنافع بالنسبة لكل طرف من أطراف العملية التفاوضية يمكن تعديله من خلال العملية التفاوضية ذاتها، يعود ذلك إلى إعادة

[1] صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية** (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ،2012)، ص ص.65 -70.

تقييم الأهداف من طرف المفاوضين، أثناء سير التفاوض، بحيث قد يكتشف أن ما يراه مهما،هو في الحقيقة، أقل نفعا أو أقل أهمية.

تختص هذه الاستراتيجية بمجموعة من التكتيكات، منها ما يلي:

أ- المشاركة: بمعنى أن يكوَن المتفاوضون مجموعة للتعاون بين أطراف العملية التفاوضية، الهدف من ذلك هو تحديد الأهمية النسبية للمنافع المشتركة وحدود عملية تبادل المنافع.
ب- تكتيك كشف الحقائق: يقوم أحد الأطراف بكشف حقائق معينة للطرف الآخر، هذه الحقائق كانت الأساس الذي بنى عليه حسابات خاطئة. الغرض من ذلك هو مساعدته على إعادة تقييم مواقفه أومراجعتها.
ت- تكتيك المساهمة: يقوم على مبدأ تقديم التنازلات المتبادلة بين أطراف العملية التفاوضية، لكن في حدود المنافع التي يمكن لكل واحد منهما أن يقدم تنازلات بشأنها، سواء كانت هذه التنازلات كبيرة أو جزئية.
ث- تكتيك الوصول إلى نقطة وسط بين الطرفين: في هذه الحالة لا يكون التركيز على موضوع المنافع، بل يكون التركيز على نقاط تحمُّل الأعباء والتكاليف، فهذا التكتيك لا يهتم بالمنافع. لذلك فهو يقوم على الصيغة التي تمكّن من توزيع الأعباء بين أطراف العملية التفاوضية.

من أهم المميزات التي تختص بها هذه الاستراتيجية ، ما يلي:

1- تعتبر استراتيجية ملائمة لهذا العصر،الذي يتسم بالاعتماد المتبادل في العلاقات بين الدول. الأمر الذي يجعل الأطراف الدولية تبحث عن صيغة لتبادل المنافع وتوزيع الأعباء.
2- تناسب ظواهر الصراع الدولي، التي تتسم بالتكاليف المرتفعة الأعباء والخسائر الصافية لأحد أطراف النزاع .
3- تتطلب من فرق التفاوض مهارات عالية ورؤية استراتيجية ومتكاملة لكافة جوانب القضية والعملية التفاوضية معا، مما يسمها بصفة التعقيد أثناء التطبيق وأثناء الممارسة[1].

2-استراتيجية تفادي النزاع:

الهدف من هذه الاستراتيجية هو إصرار و سعي أحد الأطراف المتفاوضة إلى الحصول على اتفاق سريع.تنطوي هذه الاستراتيجية على التحرك بحذر للتكيف مع المواقف واحتوائها لتفادي وقوع نزاعات بين أطراف التفاوض. وبذلك تفادي انهيار أو فشل عملية التفاوض. بما أن هدف المفاوض هو التوصل إلى اتفاق ونجاح العملية التفاوضية، فقد يقوم المفاوض، ضمن هذه الاستراتيجية، بالاستعانة بوسيط أحيانا أو قبول طلبات الطرف الآخر أو تقديم بعض التنازلات[2].

يعود تحرك المفاوض بسرعة وبحذر، إلى أسباب منها:

1- أن يكون عامل الوقت ليس في صالح الطرف الذي يريد استخدام هذه الاستراتيجية.
2- أن يشكل استمرار النزاع أو إمكانية انهيار المفاوضات حدوث أضرارا كبيرة.

[1] سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص ص.184-186.
[2] عبد الرحمان إدريس ثابت، **مرجع سابق**، ص.173.

3- قد يكون استخدام هذه الاستراتيجية لدوافع شخصية من أحد السياسيين، بغرض تحسين موقفه السياسي الداخلي.

التكتيكات المصاحبة لهذه الاستراتيجية ، التي يتبناها أحد الأطراف، تستوجب عليه أن يكون قادرا على تقديم تنازلات للطرف الآخر. تتمثل فيما:

أ- القبول بطلبات الطرف الآخر مع بعض التحفظات.
ب- كسب الوقت.
ت- اقتراح الاستعانة بوسيط.
ث- قبول عرض مقدم من الطرف الآخر لتسوية النزاع، مع التحفظ على بعض ما جاء في هذا العرض[1].

3-استراتيجية تحقيق المكاسب الذاتية:

تستهدف هذه الاستراتيجية الحصول على أكبر قدر من المنافع من الطرف الآخر، باعتبار أن هذا الطرف قوي وله هذا الحق. أي أنها تقوم استنادا على مفهوم القوة وموازين القوى، وهي التي تحدد نجاح هذه الاستراتيجية. فالقوة محدد أساسي لتوزيع المكاسب والمنافع، ولتوزيع التكاليف والأعباء. وكلما كان توازن القوى بين أطراف العملية التفاوضية يميل لأحد الأطراف بشدة على حساب الطرف الآخر، كلما أتاح ذلك للطرف الأقوى أن يحقق أهدافه. والتكتيكات المتبعة ضمن هذه الاستراتيجية هي:

أ- الخداع: بأن يقدم الطرف القوي معلومات غير دقيقة حول حقيقة الأهمية النسبية للمنافع المستهدفة بالنسبة له، بحيث يظهر أن هذه المكاسب لا تمثل بالنسبة له شيئا ذا بال، وأنه على الطرف الضعيف أن يقدم مزيدا من التنازلات.
ب- الادعاء:باتهام الطرف الضعيف بمحاولة تدمير المفاوضات، أو رغبته في الحصول على منافع لا يستحقها، أو أنه لا يتفهم ظروف الطرف الآخر القوي، إلى غير ذلك من أساليب الادعاء والتضليل.
ت- المراوغة:هو من خلال السعي الدائم بعدم تحديد مواقف واضحة أو محددة بشأن القضايا محل التفاوض.
ث- المفاجأة : وتعني التحرك المفاجئ من طرف أحد المفاوضين في صورة انسحاب ظاهري من التفاوض، أو التهديد بالانسحاب. يتوقف نجاح هذا التكتيك على مدى قدرة المفاوض على الإقناع الطرف الآخر به، كما أن الحد من تأثيره يكمن في قدرة استيعاب المفاجأة من الطرف الآخر[2].

[1] محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**، ص. 189.
[2] **المرجع نفسه** ، ص. 187.

الشكل رقم (04) يبين استراتيجيات أخرى مستخدمة في التفاوض الدولي

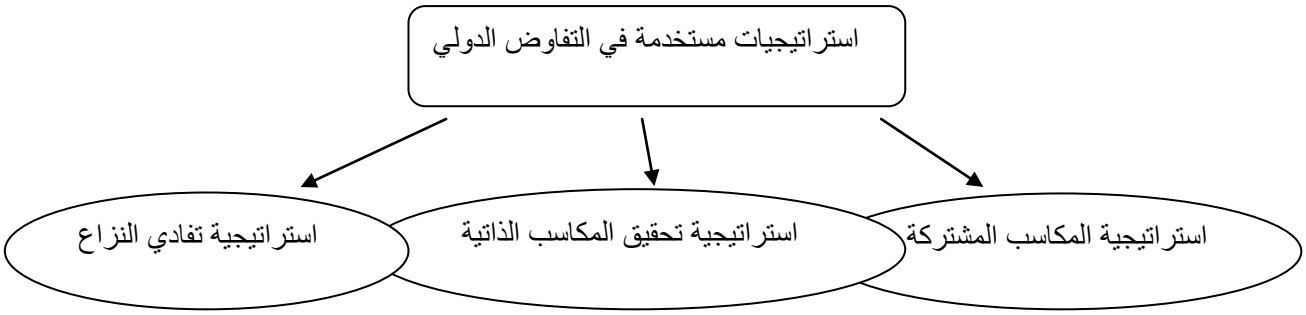

المصدر: إعداد الطالبة

يمثل هذا التصنيف حوصلة لأهم الاستراتيجيات السائدة في مجال التفاوض الدولي المعاصر، غير أن ذلك لا يعني عدم وجود استراتيجيات أخرى يمكن أن يلجأ إليها المفاوض حسب دلالة الظروف المحيطة به وحسب الأطراف المتفاوض معهم. غير أنها لا تخرج من دائرة التعاون أو التنافس أو المزج بينهما ، كما أنها قد تتداخل مع استراتيجيات أخرى في بعض المراحل أو في بعض التكتيكات، مما يدل على صعوبة إيجاد نموذج محدد يوصل إلى الاستراتيجية المثالية الدائمة والتي تسنح للطرف المقابل الجزم بمعرفتها وبذلك التنبؤ بسلوك الطرف المفاوض وباتجاه العملية التفاوضية . من جانب آخر، فهذه التصنيفات المتعددة والمتداخلة تجعل مجال الاستراتيجيات التفاوضية مساحة للابتكار والاجتهاد والسلطة التقديرية للمفاوض، من حيث الزمن (التوقيت) والأهداف والمحصلة.

خلاصة الفصل الأول:

تعددت التعاريف الخاصة بالتفاوض، لامتداد هذه الممارسة على مدى تاريخ الإنسانية وفي جميع ميادين الحياة ؛ ابتداء من تفاوض الإنسان مع نفسه ومع من يحيط به، في أموره التجارية والسياسية ، وصولا إلى التفاوض بين الدول. انعكست طبيعة التفاوض، كمقاربة علمية، على التعريف الإجرائي. غير أن عنصري تبادل التنازلات بين طرفي التفاوض والرغبة المشتركة بين الطرفين في الوصول إلى اتفاق هو النقطة المشتركة بين هذه التعاريف. بالنسبة للتفاوض الدولي، تركزت التعاريف حول سلوك الأطراف و الغاية من التفاوض،التي تتمثل في التوصل إلى اتفاق.

لفهم العملية التفاوضية لا بد من التعرف على العناصر الأساسية المكونة لها والمتمثلة في: أطراف التفاوض؛و التي تبدأ من اختيار فريق التفاوض حسب الكفاءات والتدريب المناسب، إضافة إلى التفاعل فيما بين أعضاء الفريقين. يتعلق عنصر القوة التفاوضية بالإمكانات المادية لكل طرف وقوة السلوك التي يتحلى بها أعضاء الفريق وقوة القضية التفاوضية نفسها؛ من حيث إيمان الفريق بها وشرعيتها غير المنقوصة. كما يعتبر الوضوح و التحديد في القضية التفاوضية عاملا أساسيا لفعالية التفاوض. أخيرا ،تعتبر محصلات التفاوض من العناصر الملموسة في نهاية العملية التفاوضية، التي وإن تمثلت عادة في الاتفاقات إلا أن ذلك، لا يعني عدم حدوث محصلات أخرى مغايرة أو لاحقة للاتفاقيات .

إن الاستراتيجيات، باعتبارها الإطار العام للعمل والخطة الشاملة المشرفة على المسار التفاوضي. تحتاج إلى تكتيكات وتقنيات تقوم بمهمة تنفيذ وتجسيد الاستراتيجية من أجل بلوغ الأهداف.تعتبر التقنيات العملية الأقرب إلى الاستراتيجية من حيث التحرك البعيد المدى مقارنة بالتكتيكات التي تعمل على المتابعة العملية الدقيقة والظرفية لمراحل التحرك التفاوضي نحو الغايات والأهداف. توجد عدة تقسيمات لاستراتيجيات التفاوض الدولي، تنتظم هذه التصنيفات وفق المقاربة التي يتبناها الفريق على ضوء الظروف المحيطة. إما على أساس: [التعاون - التنافس] أو[الزمان - المكان] أو [الدفاع - الهجوم] أو [المصلحة المشتركة- الصراع]. لا يعني اختيار استرتيجية معينة عدم الانتقال إلى غيرها في حال الضرورة ،كما أن إمكانية التداخل بين الاستراتيجيات تمليه الظروف والأهداف.

الفصل الثاني

محددات البرنامج

النووي الإيراني

يتناول هذا الفصل بالتحليل القضية التفاوضية المتمثلة في البرنامج النووي الإيراني؛ من خلال ثلاث مباحث. يختص المبحث الأول بالتطرق إلى المسار التاريخي للبرنامج النووي الذي مر بثلاث مراحل. تتمثل في: مرحلة التأسيس ومرحلة التشغيل ومرحلة التحديث والتطوير. نقوم بالتعرف على هياكل البرنامج البنيوية، المكونة من: مراكز البحث و المفاعلات النووية، مواقع التخصيب والمناجم، كما يتم التطرق إلى الأسباب الكامنة وراء تطوير البرنامج النووي. هذه الأخيرة تتمثل في الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية. يتناول المبحث الثاني المحددات والأبعاد التي تكون قوة القضية التفاوضية. تتمثل في: البعد السياسي الذي يشرحه كيفية صنع القرار النووي، البعد الاقتصادي من حيث الإمكانات الاقتصادية وأثر الاقتصاد الداخلي على تماسك الجبهة الداخلية في ظل العقوبات الاقتصادية، البعد الاستراتيجي، الذي يلقي الضوء على النفوذ الإيراني في مناطق الجوار عبر البعد المذهبي مما أكسبها ثقلا وتموضعا مهما. يتناول البعد القانوني المحددات القانونية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية واعتماد إيران هذا الحق في قضيتها الدولية. المبحث الثالث يهتم بالمواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني، من حيث كون بعضها طرفا في التفاوض، مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمواقف الإقليمية الخاصة بدول الجوار المعنية بالملف النووي مباشرة؛ وهي إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. تتحدد المواقف على ضوء التفاعلات الدولية والاهتمام الدولي بالبرنامج النووي.

المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني التطوير والأسباب

المطلب الأول: مسار ومكونات البرنامج النووي الإيراني.

أولا-مسار البرنامج النووي الإيراني:

مر المشروع النووي الإيراني بعدة مراحل، تراوحت بين ما قبل الثورة وما بعد الثورة. في بداية الأمر شهد البرنامج النووي مرحلة التأسيس التي كانت في عهد الشاه(محمد رضا بهلوي)، ثم التوقف المؤقت فيما بعد الثورة مباشرة ثم تلتها مرحلة التشغيل، لكن في بداية القرن الجديد شهد البرنامج مرحلة التحديث والتطوير.

1-مرحلة التأسيس : 1958 م - 1977 م .

كانت بداية هذه المرحلة في عصر الشاه وبمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، كان ذلك في عام1957م ، حيث وقعت الولايات المتحدة وإيران اتفاقا يقضي بالتعاون لتطوير أبحاث الطاقة النووية المدنية. في سنة 1858م، حصلت إيران على مفاعل نووي بحثي بقدرة خمسة ميغاواط وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب وبعض المساعدات الفنية، بموجب برنامج "الذرة من أجل السلام"[1]. ولكي تظهر إيران حسن نواياها، كانت أول من يوقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، عام 1968م .

امتلك الشاه نظرة استراتيجية تهدف إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، حيث أعلن سنة 1974م عن خطة تتضمن مقدرة إيران ،في 20 عاما، على إنتاج نحو23 ميغا واط من الطاقة الكهربائية النووية. يتطلب هذا الطموح بناء 20 محطة نووية على مدى20 عاما بتكلفة 30 مليار دولار. كان الشاه يخطط لإنشاء23 مفاعلا نوويا تغطي عموم إيران، تكون هذه المفاعلات جاهزة للعمل في منتصف التسعينات من القرن العشرين[2]. في هذا الإطار، سار البرنامج النووي في اتجاهين؛ يتمثل الاتجاه الأول في وضع أسس البنية التحتية والتنظيمية الوطنية في إيران والثاني هو التوسع في التعاون مع العالم الخارجي في المجال النووي، من أجل الحصول على التكنولوجيا الغربية، خاصة من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا[3].

حققت إيران أرباحا هامة من عوائدها النفطية، عام 1974م، مما وفر لها تكاليف إنجاز البرنامج النووي وأصبح بذلك تحت إشراف الشاه مباشرة. أمر الشاه بإنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI) لتنفذ خطط البرنامج النووي. كما أبرم عقودا لشراء مفاعلات نووية مع أمريكا وفرنسا وألمانيا. أبدت الولايات المتحدة رغبتها في التعاون النووي مع إيران، حسب اتفاق مبدئي يقضي بتزويدها بمفاعلين نووين للطاقة ووقود من اليورانيوم المخصب، ثم قامت إيران بإبرام عقد لتدريب المهندسين الإيرانيين، كما تم الاتفاق على تزويد إيران بالوقود المخصب لثمانية مفاعلات للطاقة النووية، في نفس السنة 1975م، تم الاتفاق على شراء إيران 8 مفاعلات نووية مع تزويدها بالوقود اللازم لتشغيل مفاعلين نوويين آخرين . في سنة 1977م، عقدت اتفاقية بين إيران والولايات المتحدة تجعل إيران "الدولة الأكثر رعاية " وتسمح لها بشراء ما بين(6-8) مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف. في العام

---

[1] برنار أوكار، **جغرافية إيران السياسية** ، ترجمة فاطمة علي خوجة (لبنان: جروس برس، 2012)، ص. 178.

[2] وسام الدين محمد العكلة ، **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السامية** ، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، دمشق ، 2011،ص ص.413 ،412.

[3] أحمد إبراهيم محمود ، **البرنامج النووي الإيراني** (القاهرة: الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،2005) ، ص. 30.

الموالي، تم شحن 4 أجهزة ليزر غازية، قادرة على تخصيب اليورانيوم[1]. يهدف الإشراف الأمريكي على المشروع النووي الإيراني إلى تحصيل عائد اقتصادي هام؛ من العقود الخاصة بالبنية التحتية ومراقبة مباشرة ودقيقة للمشروع الإيراني ؛ تسمح بالاطلاع على وتيرة التسلح في المنطقة.

نوعت إيران من المتعاونين؛ حيث ساهمت ألمانيا بتزويدها بالتقنية اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم وبناء مفاعلين نووين في مدينة بوشهر، مع التخطيط لبناء 4 مفاعلات أخرى. كما قام الشاه بالتعاقد مع مؤسسة (ALSHTOME)الفرنسية لبناء4 مفاعلات نووية في مدينة "دارخوين" وشراء أسهم في مؤسسات فرنسية للحصول على تكنولوجيا التخصيب وحصة من اليورانيوم المخصب. إضافة إلى تدريب 350 فنيا إيرانيا وبناء مركز للبحوث النووية في"أصفهان". إضافة إلى مجموعة أخرى من الدول؛ حيث وقعت إيران اتفاقا مع الأرجنتين لتقديم النصح والمشورة في المجالات النووية. تركز التعاون بين إيران وجنوب إفريقيا على الحصول على اليورانيوم و تزويدها بما قيمته 700 مليون دولار من الكعكة الصفراء مقابل تمويل إيران لمحطة نووية في جنوب إفريقيا. كما ساهمت الهند بتدريب العلماء والمستشارين الإيرانيين[2]. تعاونت إيران مع إسرائيل عبر لجان الطاقة في معهد "وايزمن Weismann Institute " ومركز البحوث في جامعة طهران لتطبيق البحوث النووية في مجالات الزراعة والطب، كما أجري العديد من البحوث على المنتجات الانشطارية[3].سعت إيران إلى توسيع قاعدة الشركاء الممولين لبرنامجها النووي، على مختلف المستويات المتعلقة بمراحل المعالجة النووية. كما هدفت من تنويع المصادر الإسراع في إنجاز مشروعها وأن لا تقع تحت رحمة التبعية لطرف واحد. من جهة أخرى، يتضح من اتساع البنية التحتية للمشروع وتكامل مكوناته ومراحله على أرض إيران ، من كونه طموحا يتجاوز الاستعمال المدني والسلمي للطاقة النووية.

2- مرحلة التشغيل 1984 م - 2004 م :

بعد نجاح الثورة الإيرانية وتغير النظام السياسي تغيرت نظرة النظام الحاكم الجديد للبرنامج النووي الإيراني ، حيث دخل مرحلة عدم الاكتراث؛ لأن السلطة الجديدة ركزت جهودها على حفظ الثورة الوليدة من أي محاولة للإجهاض[4]. في هذه المرحلة، ساهمت جهود علماء الذرة الإيرانيين، بصفة خاصة، على الحفاظ على البنية النووية الأساسية وتطويرها[5]. إلا أن تداعيات الحرب العراقية الإيرانية ، خاصة بعد الهجوم العراقي على إيران بالسلاح الكيميائي، جعلت النظام في إيران يعيد النظر في برنامجه النووي، ويقرر إعادة بعثه من جديد. تمثلت البداية بمتابعة القضايا العالقة مع القوى الغربية.

تركز العمل، في هذه المرحلة، على استكمال المراكز العلمية والإعداد العلمي للعلماء والمهندسين والفنيين، لكن على نطاق أقل مما كان عليه في عهد الشاه. في عام1984م افتتحت إيران مركز أصفهان للبحوث النووية بمساعدة من الصين وأنشأت معملا لإنتاج الكعكة الصفراء في إقليم "يزد". في سنة 1987 م، أنشأت إيران مركز"معالم كاليه" للتخصيب بالليزر. في عهد رفسنجاني، سنة 1989م ، استمر بناء مفاعلات نووية جديدة، كما تم الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي (سابقا) على بناء محطة كهرونووية

[1] وسام الدين العكلة ، **مرجع سابق**، ص ص .414 -417 .
[2] وسام الدين العكلة، **مرجع سابق**، ص ص . 418- 421.
[3] عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ،2015)، ص. 18.
[4] **المرجع نفسه** ، ص . 18.
[5] أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق** ، ص. 51 .

واتفقت مع ألمانيا الغربية (سابقا) على تنفيذ مشروع كيميائي لخدمة الأبحاث النووية وإعادة بناء مفاعل (بوشهر)النووي [1].

زادت أولوية وأهمية البرنامج النووي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، إذ حاولت إيران استكمال المشروع مع الأطراف الغربية، إلا أن الضغوط الأمريكية عليها عملت على عرقلة هذه الجهود؛ تم ذلك مع ألمانيا والصين التي علقت مبيعاتها من اليورانيوم ومواد "أسيد هيدروفلورايد" المستخدمة في صناعة الطاقة النووية الصينية. أما تعاونها مع روسيا الاتحادية فقد كان أكثر تميزا وشكل دفعا للبرنامج النووي الإيراني؛ بحيث في عام 1994م، تم الإعلان عن استكمال بناء مفاعل"بوشهر" بصفقة قدرت ب 850 مليون دولار، إضافة إلى تدريب علماء نوويين إيرانيين للعمل في محطة "بوشهر" وإرسال حوالي600خبير وفني روسي إلى محطة "بوشهر". كما أقنعت إيران روسيا بضرورة الإبقاء على البلوتونيوم، المتولد من الوقود النووي، في إيران مقابل تعويض مادي. مع نفس الشريك، أظهرت إيران اهتماما ببناء شبكة ضخمة من المفاعلات النووية وذلك بشراء خمسة مفاعلات كبيرة، حسب اتفاق موقع سنة2001م. فشلت الولايات المتحدة في عرقلة هذا التعاون القائم بين روسيا وإيران نظرا للأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها روسيا، بحيث سمح لها هذا التعاون من دخول السوق الدولية للمفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية من جهة والضغط على الجانب الأمريكي من جهة أخرى[2]، كما شكل ذلك لروسيا عودة قوية للساحة الدولية .

استمرت إيران في تطوير برنامجها النووي، على الرغم من العراقيل الأمريكية، هذه الأخيرة التي كانت الراعي الأساسي للبرنامج النووي في عهد الشاه، أصبحت الآن المعطل الأول؛ حيث استجاب لها معظم الدول الغربية، عدا روسيا التي كانت لها مواقف ندية. هذا السلوك الروسي انعكس إيجابا على تطوير البرنامج النووي الإيراني. وبذلك استطاعت إيران الاستفادة من المتغيرات الدولية والإقليمية إلى أن هيأت البنية التحتية ووفرت من الخارج مواد التشغيل اللازمة لانطلاق وتطوير برنامجها النووي.

3- مرحلة التحديث والتطوير :

تميزت مرحلة التحديث والتطوير بالتوتر الشديد في علاقة إيران مع القوى الدولية من جانب، وبالتقدم الملحوظ في برنامجها النووي من جانب آخر. حيث قامت إيران في عام 2004م بتطوير منجم "ساغاند" الخاص بالتنقيب عن خامات اليورانيوم، الذي سيتم معالجته محليا ليتحول إلى" الكعكة الصفراء" ـ وهي الخطوة الأولى في دورة الوقود النووي- ونفس الشيء في منجم "غشين"، بقدرة إنتاجية تقدرب12 طن من اليورانيوم. في سنة 2005م، قامت إيران باختزال سادس فلوريد اليورانيوم (UF6)، بواسطة الطاردات المركزية، إلى معدن اليورانيوم المخصب بكميات صغيرة، ثم قامت بسكب هذا المعدن في أشكال نصف كروية خاصة بصنع مكونات الأسلحة النووية[3].

أعلنت إيران، في سنة 2006 م، أنها تمتلك التقنية النووية وأنها دخلت النادي النووي بالفعل. جاء هذا الإنجاز بعد أن وفرت إيران إمكانيات لإنتاج اليورانيوم وأجهزة للطرد المركزي ومعدات لإنتاج الماء الثقيل. أما فيما يخص إنتاج اليورانيوم المخصب، فقد أصبحت تمتلك برنامجا متطورا؛ من حيث توفر

---

[1] هيا عدنان عاشور، **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات** (القدس : دار الجندي للنشر والتوزيع،2016)، ص.93.

[2] عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية1979** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة مؤتة : قسم العلوم السياسية،2007)، ص ص.61،62.

[3] هاشم أجريد الخوالدة ، **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية ،2013)، ص.30 .

المادة الخام محليا وتطوير وسائل المعالجة. من أجل ذلك، عملت إيران على الإسراع في توفير مخزون متزايد من اليورانيوم منخفض التخصيب. الأمر الذي تجسد عند دخول مفاعل "بوشهر" مرحلة التشغيل التجريبي، حيث كان يحتوي على 4920 رطلا من اليورانيوم المخصب فعليا. بحلول سنة 2010م وقعت إيران اتفاقا مع تركيا يقضي بمبادلتها يورانيوم منخفض التخصيب (نسبة3.5%) بيورانيوم ذا تخصيب (20%)؛ مما يعني أن إيران باتت قادرة على إنتاج نظائر اليورانيوم المشعة (الكعكة الصفراء) لأغراض البحث الطبي أو الصناعي في مفاعل "أراك". هذا الأخير تحول بتعديلات بسيطة إلى إنتاج البلوتونيوم المستخدم في الأغراض العسكرية.

أصبحت إيران، خلال عام 2013م، قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20%. أما أجهزة الطرد المركزي، التي تعد الدعامة الأساسية لأي برنامج نووي، فخلال سنة 2007م، أصبحت تمتلك مجموعة من الجيل الأول منها والتي تقدرب 8308 جهازا. في سنة 2009 م ، أعلنت إيران أن لديها جيلا جديدا من أجهزة الطرد المركزي أفضل أداء. كما أعلنت إيران، في عام 2013م، أنها ستسرع من وتيرة التخصيب بأجهزة متقدمة من نوع IR-2M، إذ أصبحت تمتلك 18 ألف جهاز طرد مركزي. أما فيما يخص تقنية الماء الثقيل، منذ سنة 2006 م، عملت إيران على إنشاء مصنع لإنتاج الماء الثقيل في مجمع "آراك". يحتوي هذا الماء على نيوترون في ذرة الهيدروجين ليس موجودا في الماء العادي أو الخفيف، مما يجعله مناسبا لتبريد قضبان اليورانيوم في المفاعلات النووية، كما يستغل في مجالات زراعية وطبية. يثير الماء الثقيل التخوف الدولي من محاولة استخدامه في إنتاج القنبلة النووية؛ لأن المفاعل النووي المشغل بالماء الثقيل يعتمد على اليوانيوم الطبيعي من دون تخصيب؛ مما يحرر الدولة من الضغوط السياسية الدولية الناجمة عن عملية التخصيب[1].

استطاعت إيران أن تمتلك القدرة التكنولوجية النووية، مما يجعل إمكانية إعادتها إلى الوراء أمرا صعبا ومع استفادتها من هذه التقنية في المجالات المدنية يظل هاجس الاستغلال العسكري يطاردها. إنه ذات المدخل الذي جعل ملف برنامجها النووي يدخل مراحل شد وجذب بينها وبين القوى الدولية. في عام 2002م ، عندما كشف المنشق رضا جعفري عن وجود موقعين غير معروفين، جزء من منشأة "ناتانز" ومنشأة "آراك". بالرغم من أن ذلك لم يكن انتهاكا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لكن تخوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتمثل في محاولة إدخال مواد نووية إليها[2]. تم التعامل مع الملف النووي عبر الوكالة الدولية، مع إصرار إيراني على سلمية برنامجها. جاءت تقارير الوكالة، منذ 2004 م إلى2006 م، تحمل الشك في حصرية الأغراض المدنية للمشروع، إضافة إلى عدم تعاون إيران مع الوكالة فيما يخص تعليق التخصيب، إضافة إلى، رفضها اقتراح تخصيب اليورانيوم خارج ترابها. مما أوقع على إيران عقوبات صادرة عن مجلس الأمن سنة 2006م . لكن بعد أن تمكنت إيران من التقنية النووية أصبح من غير المجدي إيقافها، مما فتح الباب لخيار التفاوض. المفاوضات، التي امتدت 12 عاما، قطعت خلالها إيران والمجموعة الدولية أشواطا طويلة، إلى أن توصلت إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، في 14 جويلية 2015م

[1] عطا محمد زهرة ، **مرجع سابق** ، ص ص.24-29 .

[2] تاج الدين جعفر الطائي ، **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي** (دمشق: دار مؤسسة رسلان،2013) ، ص .217 .

ثانيا-البنية التحتية النووية الإيرانية:

أقامت إيران منذ الستينات بنية تحتية قوية وموزعة على كامل التراب الإيراني، عن قصد. تعود قوة هذه البنية التحتية لضخامة المشروع النووي . أما الهدف من توزيعه، فيأتي لتفادي تدميره تدميرا شاملا في حال تعرضه إلى ضربات مباشرة من الخارج، ولتفادي مصير البرنامج النووي العراقي. يضم الآتي:

1- مراكز أبحاث

- مجمع أصفهان التكنولوجي النووي : يشكل قلب البرنامج النووي الإيراني، يضم عددا من مراكز البحث والإنتاج و به مفاعلان نوويان، يستخدم الأول كمصدر للنيوترون، والثاني للتدريب والبحث.

- مركز طهران للبحوث النووية: يحتوي على مفاعل بحثي حراري بقدرة 5 ميغاواط وخلايا التسخين ومختبر لفصل البلوتونيوم. لم يعد المركز مستمرا في مهامه بسبب تقادمه.

- منشأة جابر بن حيان : تعتبر منشأة متعددة الأغراض، كما يتم فيها تدريب علماء الذرة. تقع في مركز طهران للبحوث النووية، تضم مفاعل أبحاث قدرته 5 ميغاواط. حسب تقديرات الوكالة الدولية جرى في هذه المنشأة اختبارات غير مصرح عنها بواسطة مواد نووية ؛ بما فيها إنتاج معدن اليورانيوم.

- مركز "خرج" للبحوث الطبية والزراعية ومركز "كورجان" الكبير ومركز "جامعة الشريف" : تختص هذه المراكز بالبحوث التكنولوجية النووية.

- مركز "بوناب" لبحوث الطاقة : يعمل على البحوث الطبية والزراعية، تديره الوكالة الإيرانية للطلقة الذرية.

- مركز ابن الهيثم : يتبع برنامج بحوث الليزر.

- مركز الأبحاث الدفاعية : يتبع وزارة الصناعة ووزارة الدفاع.

- مركز "بابول" : يختص بتطوير البحث الذري في مجال الزراعة والطب.

- مركز "درمند" : يختص بأبحاث فيزياء البلازما.

2- مفاعلات نووية

- مجمع "بوشهر" النووي : يضم مفاعلين نوويين للمياه الخفيفة وكلية الطاقة للتدريب. يعتبر أهم مفاعل في الشرق الأوسط. ينتج ما يقارب 23 كلغ من البلوتونيوم سنويا، يضم مفاعلين نووية وكلية للطاقة النووية لتدريب الفنيين النوويين.

- منشأة "آراك" : يقع بها مفاعل أبحاث بالماء الثقيل لإنتاج النظائر المشعة ويعمل بالماء الثقيل. يثير قلق الوكالة لأنها تعتقد أنه يهدف لإنتاج البلوتونيوم للحصول على الوقود النووي.

- موقع "دارخوين" النووي : يضم مفاعلان نوويان يشغلان بيورانيوم منخفض التخصيب.

- مفاعل"خواندا ب" : يعمل لإنتاج المياه الثقيلة **ومفاعل"فاسا"** الذي يختص بتحويل اليورانيوم.

3- مواقع التخصيب

- منشأة "نطنز" : منشأة نووية كبيرة جدا، بني قسم منها تحت الأرض. تتضمن عددا من الوحدات الهامة ، أبرزها محطة مركزية (بايلوت) ومحطة للتخصيب التجاري لليورانيوم، التي تعتمد على الطرد المركزي. تتألف من جزء فوق سطح الأرض يقوم بتجميع وحدات الطرد المركزي والثاني يقع تحت سطح الأرض يتولى تقديم الخدمات الإدارية والفنية للأقسام الأخرى. كان من المفترض أن تتضمن المحطة 50 ألف وحدة للطرد المركزي لتتمكن من إنتاج 500 كلغ من اليورانيوم عالي التخصيب أوائل 2005م.

- منشأة "فوردو" النووية : هي منشاة محمية ومخفية بدرجة عالية، تقع في منطقة جبلية. شيدت لتخصيب اليورانيوم في حال ما تم استهداف منشأة نطنز. وهي مصممة لاستيعاب 3000 جهاز طرد مركزي.

- منشأة "آب" : تستخدم لاختبار أجهزة الطرد المركزي، وتعمل تحت غطاء شركة تصنيع الساعات(كالاي إلكتريك). ويضم ورشتين تظن الوكالة أنهما تستخدمان لإنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي.

-منشأة "لشقر أباد" : تقع في منطقة زراعية وهي عبارة عن منشاة لتخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر. تم تفكيكها حاليا، في حين كانت تتضمن ورشة لإنتاج قطع أجهزة الطرد المركزي واختبارها.

- موقع"دار خوين" : يعتقد أنه معد للتخصيب.

- موقع "معالم كاليه" : يقع بالقرب من بحر قزوين، يخضع لسيطرة الحرس الثوري، يشتمل على معامل لليورانيوم ومعدات للتخصيب بالليزر. باشر الهنود العمل فيه إلا أن المشروع توقف.

- مركز"أردوغان" : يختص بتنقية خام اليورانيوم.

4- مناجم اليورانيوم

- منجم "غشين" : يقدر إنتاجه سنويا بـ 21 طنا من اليورانيوم سنويا، يحتوي على مصنع لتعدين خامات اليورانيوم.

- منجم "ساغاند" (صفند) : تبلغ قدرته الإنتاجية التصميمية التقديرية السنوية بـ 50 طنا من اليورانيوم[1].

يتضح، من معاينة حجم البنية التحتية النووية الإيرانية، مدى ضخامة هذا المشروع، من حيث المكونات المتكاملة الوظائف، ومن حيث الأهداف الكامنة من ورائه. كما يدل على إصرار الإرادة السياسية، بدءا من عهد الشاه، على الحصول على التقنية النووية، بطابع وطني داخلي محظ تتجسد فيه استقلالية الدولة في المصادر(المناجم)، التصنيع (المفاعلات النووية، معامل التخصيب،)، الكفاءات البشرية (مراكز البحث والتكوين والتدريب الفني النووي)، التوجيه والتحكم (تابع لعدة وزارات أو الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية أو الحرس الثوري) .

[1] وسام الدين العكلة ، **مرجع سابق** ، ص ص . 501-511.

الشكل رقم (05) : يبين المنشآت النووية في إيران ومواقعها

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المطلب الثاني: أسباب تطوير إيران لبرنامجها النووي.

أولا- الدوافع الاقتصادية

يرتكز الهدف الاقتصادي من الطاقة النووية بتوفير الطاقة الكهربائية والتي تهدف بالنسبة لإيران، إلى تأمين ما مقداره 20% من الطاقة الكهربائية. وذلك من أجل تخفيض استهلاك الغاز والنفط المتزايد مع وتيرة الزيادة السكانية وخطط التنمية المستهلكة للطاقة بكثافة. يتمثل الهدف الآخر بالحفاظ على الثروة القومية وتوجيهها نحو التصدير؛ من أجل الحصول على العائدات المالية[1]. غير أن هذا التبرير، لا يبدو منطقيا لدولة تمتلك ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي، حسب بعض الخبراء في مجال الطاقة، إضافة إلى أن البنية التحتية النووية كلفت المليارات، بينما الطاقة الكهربائية المستولدة من الطاقة المتوفرة لا تتعدى 18- 20% من تكلفة الكهرباء النووية[2]. مع ذلك ، يظل حق إيران في الحصول على الطاقة السلمية النووية عملا سياديا يكيف حسب المصلحة الوطنية للدولة ، طالما أنه لا يتعارض مع القانون الدولي.

[1] أحمد إبراهيم محمود ، **مرجع سابق** ، ص .14.
[2] وسام الدين العكلة ، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم** (ب م،2013) ، ص . 145.

ثانيا - الدوافع الأمنية

تمثل الدوافع الأمنية ، الممتدة منذ حقبة الحرب العراقية الإيرانية، بعدا مهما لفهم البرنامج النووي ، حيث لم يتردد النظام العراقي في استعمال السلاح الكيميائي ضد الجنود الإيرانيين، كما قام بضرب موقع "بوشهر" ست مرات[1]، مما أشعر إيران بالعجز في الرد . بعد زوال النظام العراقي، شكل الاحتلال الأمريكي للعراق وتواجده في المنطقة ، من خلال قواعده العسكرية في الدول المحيطة بإيران ، تحديات ودوافع لتطوير البرنامج النووي . إضافة إلى دول الجوار الحائزة على السلاح النووي ، خاصة إسرائيل وباكستان، كل ذلك شكل حافزا لإيران للاتجاه نحو خلق توازن نووي إقليمي وقوة رادعة ، للحفاظ على أمن وسلامة أراضيها ومصالحها القومية.

ثالثا - الدوافع الاستراتيجية

لا يخفى البعد الحضاري والتاريخي لإيران في المنطقة ، كما لا يخفى ما شكلته المتغيرات الدولية الأخيرة من تحديات استراتيجية مهمة لإيران ؛ إذ بعد سقوط الاتحاد السوفييتي(سابقا) ، تكونت الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة. حيث تمت إحاطة إيران بتهديدات متعددة تتمثل في كل من : العراق وأفغانستان، خاصة في ظل التواجد الأمريكي بهما، إسرائيل ودول الخليج وباكستان وتركيا، التي تعتبر دولا حليفة لأمريكا، وحتى دول وسط آسيا المطلة على بحر قزوين . أدى هذا إلى حصار جيوستراتيجي لإيران في منطقة الشرق الأوسط وآسيا والقوقاز. هذه المعطيات تشير إلى أن السلاح النووي هو الخيار الاستراتيجي الوحيد لإيران في ظل الترسانة العسكرية التقليدية وغير التقليدية المحيطة بها، كما يعد السلاح النووي هو السلاح المتفوق تكنولوجيا الذي يضمن لها ، من خلال نظرية الردع المتبادل، تفادي هجمات الدول المعادية أو تغيير لتوازن القوى في المنطقة[2].

يعتبر البرنامج النووي ، في نظر إيران، الورقة الرابحة والمصيرية التي تمكنها من تفادي كل تهديدات أو اختلالات أو أخطار اقتصادية ، أمنية واستراتيجية. كما يزيد من فرصها في التمحور في المنطقة كدولة مركزية ، بدل التموقع كتابع للولايات المتحدة الأمريكية .

[1] Sophie chautard , **L IRAN face au monde** (France : groupe studyrama , 2006), p.23.

[2] أمينة عيساوة ، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2010/2009)، ص.87.

المبحث الثاني: الأبعاد المكونة لقوة قضية البرنامج النووي الإيراني

تنطلق القضية المتفاوض عليها من واقعها الداخلي كأحد المحددات المهمة لها، تتمثل هذه المحددات بالنسبة للحالة الإيرانية، في التحكم في القرار السياسي وصمود الاقتصادي الوطني والتفوق في النفوذ الاستراتيجي وقوة القضية في شقها القانوني. كما تتحدد من الكيفية التي عملت فيها إيران على استغلال هذه النقاط، لتكون عامل ترجيح أو ضغط أو مقاومة، على طول مسارها التفاوضي الطويل مع القوى الدولية.

المطلب الأول: البعد السياسي والبعد القانوني

1- البعد السياسي:

تعتبر إيران أول دولة تتسمَى "بالإسلامية " منذ سقوط الدولة العثمانية، لتضفي الطابع الديني على نظامها السياسي. جاء التحول إلى الجمهورية الإسلامية عقب نجاح الثورة عام 1979م ، بقيادة موسوي الخميني[1]، و التي انتهى على إثرها النظام الملكي للشاه محمد رضا بهلوي. ضمَّن الخميني فكره السياسي في الدستور الجديد، مما ولد نظاما سياسيا يتمركز حول نظري ولاية الفقيه؛ التي تتعلق بشرعية الحاكم في الفكر الشيعي الذي يؤمن بغيبة الإمام المعصوم. حيث طول الغيبة توجب إيجاد نظام بديل يقيم الشرع ويتولاه الفقهاء بشكل مباشر ويعطل مسألة "التقية"؛ المرتبطة بعدم تدخل علماء الدين في السياسة زمن الشاه[2].

أولا-البناء السياسي للنظام الإيراني.

من الصعب إيجاد معيار ثابت لتصنيف مؤسسات وسلطات النظام الإيراني، فهي تتوزع بين مؤسسات دستورية وغير دستورية، منتخبة وغير منتخبة، مؤسسات للدولة وأخرى للثورة. سنحاول التطرق إليها باختصار مع التركيز على المؤسسات والسلطات المسؤولة أو المؤثرة في صناعة القرار الخارجي .

1-المرشد الأعلى: يعتبر بنص الدستور، جزءا من عقيدة النظام السياسي الإيراني وعقيدة الإيمان بولايته حسب المذهب الشيعي. يكفل الدستور للمرشد الأعلى صلاحيات سيادية عديدة، أهمها :

- الإشراف على حسن إجراءات السياسات العامة للنظام .
- إصدار الأمر بالإستفتاء العام .
- القيادة العامة للقوات المسلحة .
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام .
- إمضاء تنصيب رئيس الجمهورية.
- نصب وعزل وقبول استقالة كل من : (فقهاء مجلس صيانة الدستور ، رئيس السلطة القضائية ، رئيس أركان القيادة المشتركة والقائد للقوات المسلحة ، الحرس الثوري ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون) .
- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث .

[1] هو: موسوي الخميني ولد عام 1902م في (خمين) جنوب غرب مدينة قم ، ومنها استقى نسبه لأسرة دينية.كان والده رجل دين. انضم الخميني، في سن مبكرة ، إلى حوزة الحائري في آراك ثم في قم ، ليستقي تعليمه الديني الأول. ثم انتقل إلى المدينة العتيقة. اشتغل في حوزاتها مدرسا بعد إنهاء تعليمه. تضمنت دروسه مسائل سياسية مما تسبب في إبعاده خارج إيران في بداية الستينات ، حيث قاد الثورة من العراق ثم من فرنسا، ليعود سنة 1979م بعد نجاح ثورته، وتوفي عام 1989. أنظر: أمل حمادة ،**الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008)،ص.90.

[2] أمل حمادة، **الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008)،ص.91.

- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام[1].

يعتبر المرشد الأعلى محور النظام بصفة مباشرة أو غير مباشرة. يتحكم المرشد في الهيئات العليا للسلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ، له القرار والتحكم في القطاع العسكري، إضافة إلى الإشراف على مجالس الهيئات العابرة للسلطات. من الناحية الوظيفية ، المرشد الأعلى يملك الصلاحية في تنصيب أو عمل معظم المؤسسات المفتاحية في النظام السياسي الإيراني، سواء كانت منتخبة أو معينة. هذا ما يجعل النظام السياسي الإيراني نظاما أحادي المركز، لا يتسم بالفصل بين السلطات ومن الصعب التحكم في منصب المرشد الأعلى أو عزله .

2- السلطة التنفيذية : تشمل ثلاثة عناصر رئيسية ، هي : رئيس الجمهورية، نواب الرئيس والوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا لمدة 4 سنوات ولا يجوز أن ينتخب لأكثر من دورتين متتاليتين . تتوزع مهامه بين إدارة مجلس الوزراء و التوقيع على المعاهدات والعقود الدولية وتولي شؤون التخطيط والميزانية والتصديق على تعيين السفراء وتعيين الوزراء وعزلهم إضافة إلى صلاحيات أخرى موزعة على مواد متفرقة[2]. تتسم مهام رئيس الجمهورية بالصفة التنفيذية في تطبيق السياسة العامة وهو مسؤول على ممارسة سلطاته الدستورية أمام كل من الشعب ومجلس الشورى، في إطار نظام المساءلة و لتحديد مدى صلاحية رئيس الجمهورية لإدارة الأمور التنفيذية.

يحق لرئيس الجمهورية أن يعين نوابا له ومعاونين، أهمهم النائب الأول بصلاحيات موسعة، خاصة بعد أن تم إلغاء منصب رئيس الوزراء. بهدف التخفيف من المسؤوليات التنفيذية الكثيرة الموكلة لرئيس الجمهورية؛ يحق للنائب الأول أن يخلف رئيس الجمهورية حال شغور المنصب، لرئاسة مؤقتة تمتد 50 يوما[3]. يساعد النواب و المستشارون الرئيس في التعبير عن البرنامج السياسي من مختلف الأبعاد و باختيار الشخصيات المناسبة .

يقوم الوزراء بالوظيفة التنفيذية مساعدة لرئيس الجمهورية، يعينهم الرئيس بموافقة مجلس الشورى. لا بد من موافقة رئيس الجمهورية ومجلس الشورى على مدى اتفاق القرارات الوزارية مع جوهر القانون وإلا أعيدت لمجلس الوزراء لإعادة النظر فيها. يتقاطع الوزراء ونواب الرئيس من الناحية الوظيفية ، لكن لا يصوت البرلمان بالثقة عليهم. ومنه فالوظائف التنفيذية منها ما هو خاضع لسلطة الدستور ومنها ما هو غيرخاضع لها ، مما يفسح مجالا للرئيس للتحرك وتمرير برامجه.

3- السلطة التشريعية: قوامها جهازان هما مجلس الشورى الإسلامي ويقابله مجلس صيانة الدستور.

أ- مجلس الشورى الإسلامي :[4] يتكون المجلس من 270 نائبا يضاف لهم 20 عضوا كل 10 سنوات، ينتخبون بالاقتراع السري لمدة4 سنوات. تنتظم الجلسات بحضور ثلثي الأعضاء. تتنوع صلاحيات مجلس الشورى بين سن القوانين في جميع القضايا، شرح القوانين العادية وتفسيرها، النظر في اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها، مناقشة مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات

[1] **دستور إيران** ، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، المادة 110 .
[2] نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية** (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2،2002)، ص ص .89 -91.
[3] **المرجع نفسه** ، ص ص .99 ،100 .
[4] **الدستور الإيراني** ، المواد : من 62 - 90.

التي يقدمها النواب . إضافة إلى صلاحيات تتعلق بالجوانب الاقتصادية، الأمنية والخارجية. تطول قائمة صلاحيات المجلس، إلا أنه يعتبر من أقوى مؤسسات صنع القرار في الدولة ، من خلال نظام المساءلة ، العزل، سحب الثقة وحجب المشروعات . يمكن تفسير هذه القوة من خلال مثلث المرشد العام وموقفه منه وعلاقة المجلس نفسه بنظيره مجلس صيانة الدستور، دون إغفال الثقل السياسي لتيار الأغلبية داخل المجلس.

ب - مجلس صيانة الدستور[1]: يختص المجلس بصيانة أحكام الشريعة الإسلامية فيما يصدر عن مجلس الشورى وضمان نفاذها. يتكون من12 عضوا: 6 فقهاء يعينهم المرشد و6 قانونيين يرشحهم رئيس السلطة القضائية بموافقة مجلس الشورى، لمدة 6 سنوات نصفية التجديد[2]. يقوم مجلس صيانة الدستور بضمان ما يصدر عن مجلس الشورى ، على أنه مطابق لأحكام الدستور والشريعة الإسلامية ، كما أضيف له الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء؛ من حيث التحقق من المواصفات الموضوعية للمرشحين المرتبطة بالنواحي الدينية. تعطي ، هذه السلطات الرقابية ، المجلس قوته التي طالت العديد من السلطات وهذا مدخل آخر لغياب مبدأ الفصل بين السلطات.

4- السلطة القضائية : يتشكل الهيكل الوظيفي للسلطة القضائية من أربع درجات، هي: رئيس السلطة القضائية، وزير العدل، رئيس المحكمة العليا والمدعي العام. يعين المرشد الأعلى رئيس السلطة القضائية لمدة 5 سنوات. يتمتع رئيس السلطة القضائية بالسلطة الانفرادية في الاضطلاع بصلاحيات السلطة القضائية، الأمر الذي اعتبر معه البعض أن هذا المنصب مماثل لمنصبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي. كما يتحكم في تعيين المناصب الثلاث التي تشكّل السلطة القضائية. يختار رئيس الجمهورية وزير العدل من بين الأشخاص الذين يقترحهم رئيس السلطة القضائية، أما رئيس المحكمة العليا والنائب العام، فيعينهما بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا لمدة 5 سنوات.

تتمحور صلاحيات القضاء الإيراني حول إصدار الأحكام الخاصة بالتظلمات والشكاوى والاعتداءات وصيانة الحقوق العامة وتنفيذ القوانين، إضافة إلى التدابير المتعلقة بالجانب الجزائي[3]. أما صلاحيات رئيس السلطة القضائية، فتتمثل في استحداث الإدارات اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات المادة 156 من الدستور ،إعداد اللوائح القضائية، توظيف القضاة العدول، البت في عزلهم وتنصيبهم ونقلهم ، وضع القواعد اللازمة لتشكيل المحكمة العليا للبلاد. مما يوضح ثقل هذا المنصب في السلطة القضائية وتأثيره جزئيا على السلطة التنفيذية.

ينقسم القضاء في إيران إلى: القضاء العام والقضاء الخاص والقضاء الثوري. علما بأن بعضها نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم أصبحت له صلاحيات واسعة تجبَ صلاحيات القضاء المنشأ بحكم الدستور، بل وتتجاوز مهام القضاء القانونية، إذ تحولت إلى جهة لتصفية الحسابات بين التيارات السياسية [4]. إن هذه الازدواجية في جهاز القضاء الإيراني يعكس مدى ازدواجية أجهزة الدولة، حيث مازالت تحتكم إلى الشرعية الثورية و المؤسسات المعينة أكثر مما توالي الشرعية الدستورية و المؤسسات المنتخبة.

---

[1] **الدستور الإيراني** ، المواد : 91 - 99.
[2] نيفين مسعد، **مرجع سابق** ، ص. 117.
[3] **الدستور الإيراني** ، المادة : 156 .
[4] نيفين مسعد ، **مرجع سابق** ، ص . 123.

5- مؤسسات عابرة للسلطات : يقصد بها المؤسسات التي لها تماس وتداخل مع السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية ، من حيث الوظائف و/أو التشكيل . بحيث يصعب نسبتها إلى أي منها، وهي:

أ– مجمع تشخيص مصلحة النظام: هي هيئة غير منتخبة يعيَن معظم أعضائها ، الذين يبلغون 31 عضوا، المرشد الأعلى، لمدة 5 سنوات. الغرض الأساسي من المجمع هو الفصل في النزاع بين مجلسي الشورى وصيانة الدستور على مشروعية وشرعية التشريعات ويضاف لها مهمة المشاركة في تعيين السياسات العامة؛ أي يقع بمثابة هيئة استشارية. إضافة إلى إشرافه على اختيار من يخلف القائد في حالة الوفاة أو الاستقالة أو العزل، كما يملك صلاحية تعديل أو إعادة النظر في الدستور. تجمل مهماته في متابعة تنفيذ السياسات الكبرى وتحديد الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية والإشراف على الأوضاع العامة[1]. يعبر المجمع عن سلطة السلطات، بحيث يعطي الشرعية لقرارات السلطة التشريعية و يعتبر هيئة استشارية لدى المرشد ويجمع ممثلي السلطات الثلاث. يعتبر رئيس المجمع الرجل الثاني في السلطة ويشغل المنصب حاليا هاشمي رفسنجاني.

ب - مجلس إعادة النظر في الدستور: ينظر المجلس في إسلامية القوانين والتشريعات الدستورية (ما عدا المواد المتعلقة بإسلامية النظام، أسسه، معاملاته، أهدافه، طابعه الجمهوري، ولاية الأمر، إمامة الأمة ودينها، مذهبها ومبدأ الشورى). يعتبر المجلس آلية محددة لتعديل الدستور وضبط عمله[2]. يتكون من 28 عضوا، يعيَن معظمهم المرشد الأعلى.

ج- مجلس الأمن القومي الأعلى : يتكون المجلس من : رؤساء السلطات الثلاث ، رئيس أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ، مسؤول التخطيط والميزانية ، وزراء الداخلية والخارجية ، مندوبين يعينهما القائد ، وزير الموضوع المنظور، أعلى مسؤول في الجيش والحرس الثوري ويرأسه رئيس الجمهورية[3]. يختص في تبني السياسات الدفاعية والأمنية التي يحددها القائد والتنسيق بين النشاطات السياسية، الأمنية ، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية- الأمنية العامة ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية[4]. يتسم المجلس بالطابع السياسي في اختصاصاته وتتطلب مقترحاته موافقة المرشد لتأخذ طريقها إلى التنفيذ[5]. كما يتحكم المرشد في تعيين سكرتير المجلس، الأمر الذي يمكنه من الحصول على أغلبية الأعضاء.

6- المؤسسات العسكرية : تتكون القوات المسلحة الإيرانية من ثلاثة أجهزة أساسية، هي: الجيش ، الحرس الثوري أو " الباسدران" وقوات التعبئة أو النفير أو "البسيج". الجهازان الأوليان، ورد النص عليهما في الدستور، على خلاف الجهاز الثالث الذي نشأ واستمر خارج إطار الدستور.

أ-الجيش: لم تتغير مهام الجيش، من حيث التشريع، عما كان عليه قبل الثورة، إلا أن التغيير طرأ على المؤسسة من حيث التنظيم الهيكلي، حيث هدف إلى تضييق نطاق المجلس العسكري الأعلى ليصبح لصالح الجيش وعلى حساب الحرس الثوري. كما تم استحداث قيادات مشتركة بين كل من الجيش والحرس ضمانا لتنسيق العمل بينهما. ما يهم في الهيكل الجديد، هو أن القائد العام للقوات المسلحة هو

---

[1] منال اليرني ، **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني** (القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2015) ، ص .13.
[2] نيفين مسعد ، **مرجع سابق** ، ص .130 .
[3] **الدستور الإيراني** ، المادة 176 .
[4] **المكان نفسه .**
[5] نيفين مسعد ، **مرجع سابق** ، ص . 130.

منصب محجوز للمرشد الأعلى ليعين فيه من يختار. يتكون المجلس العسكري من: 6 أعضاء من الجيش ، (2)عضوين من الحرس الثوري، قائد المخابرات العسكرية ومسؤول شؤون اللاجئين والأسرى[1] .

ب - الحرس الثوري : تشكلت النواة الأولى للحرس الثوري من اللجان المكلفة للتعبئة بين القطاعات المعارضة للشاه . بعد نجاح الثورة أعلن الخميني تكوين الحرس الثوري وتبعيته المباشرة لمجلس قيادة الثورة[2]. يعتبر الحرس الثوري أكثر تعبيرا عن الالتزام الأيديولوجي و يتمتع بقوة في صنع القرار السياسي . يعود ذلك إلى الدور البطولي المستبسل للحرس الثوري في الحرب مع العراق وكونه مؤسسة ضخمة تتمتع بمواردها وميزانيتها وكوادرها وجامعاتها ومساهمة إنتاجية واسعة. إضافة إلى علاقة الحرس بمراكز القوة في إيران أهمها المرشد الأعلى ؛ بحيث تدين له المؤسسة بالولاء و المرشد بدوره لا يمارس أي دور رقابي على المؤسسة ، كما يتمتع بصلات جيدة بالبازار والحوزة الدينية ومؤسسة المستضعفين وانتشار رجاله في مراكز صنع القرار، منها : مجلس الشورى، الجيش والوزارة . لا يخفى اتساع نفوذ الحرس الثوري و تدخله في عدة مؤسسات مع احتفاظه باستقلاله ، هذا النفوذ يطبع الجمهورية بالطابع البوليسي المستند إلى الشرعية الثورية، بحيث يغيب فيه الدور المتعارف عليه للجيش و المتمثل في الدفاع عن الدولة.

يمكن القول أنه توجد ازدواجية في المؤسسات ؛ فكل مؤسسة منتخبة تجسد الدولة ، تقابلها مؤسسة غير منتخبة تجسد الثورة، هذه الأخيرة ذات امتدادات في سلطات أخرى؛ مما يغيب مبدأ الفصل بين السلطات . كما نلاحظ تواجد نفوذ دور المرشد في كل المؤسسات غير المنتخبة ، مما يمكنه من التحكم في القرارات والتوجيه للسياسة العامة ، فهو يمثل مركز القوة الذي يأخذ بزمام كل من مؤسسات الثورة ومؤسسات الدولة في يده.

[1] نيفين مسعد، **مرجع سابق** ، ص . 134 .
[2] أمل حمادة ، **مرجع سابق** ، ص . 190 .

الشكل رقم (06) : يبين هيكل وتفاعل القوى السياسية في إيران

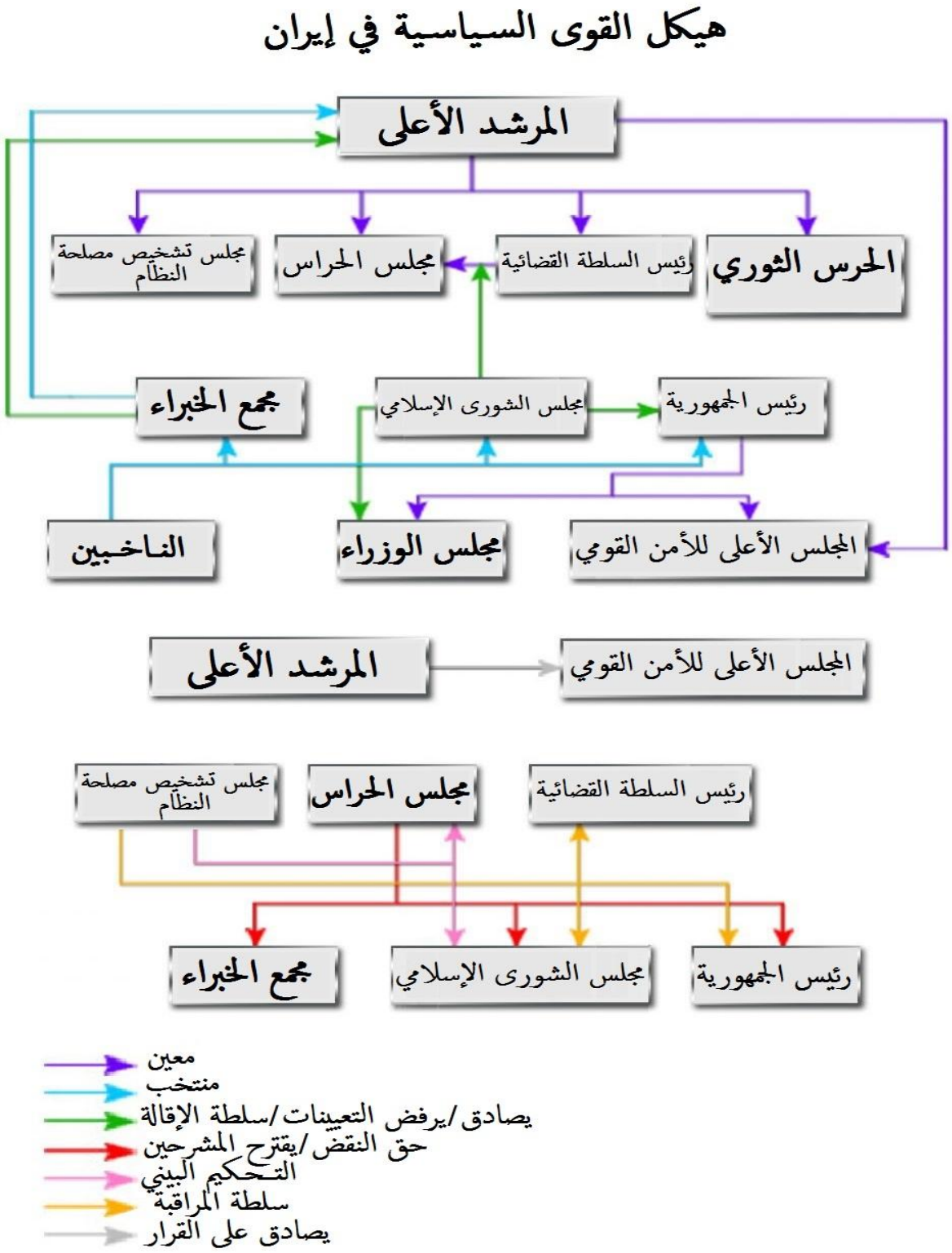

المصدر: www.stratfor.com 2014

ثانيا - صنع القرار النووي الإيراني.

يعتبر التوافق الداخلي وقدرة الساسة الإيرانيين على تفعيل الحق النووي أرضية متينة للقرار السياسي المتعلق بالبرنامج النووي. اتسم المشهد الإيراني الداخلي، باتجاهيه الإصلاحي والمحافظ ، بالتقارب في الموقف المؤكد على أحقية إيران في امتلاك التقنية النووية. كما يؤيد كل من الحرس الثوري ومجلس الحراس على المشروع النووي ويشرفان على صيانته وتمويله. كما لا تخفى الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة واجتماعها على استكمال البرنامج النووي، فرغم الضغوط التي مر بها المشروع من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والترويكا الأوروبية، من خلال المفاوضات والتهديدات، بتحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن، إلا أن النظام ساوم على ضرورة استكمال مراحل التخصيب[1].

تتميز بنية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية بخصوصية شديدة؛ فوزارة الخارجية ليست المختصة حصريا بهذا الملف ، بل يقوم بذلك مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، المنتخبة و المعينة ، المدنية و الدينية و العسكرية . لكن مع احتفاظ المرشد الأعلى بدور محوري . فحتى رئيس الجمهورية مهمته تنفيذية أساسا، إلا أن يقدم أو يؤخر في أولوية القضايا فقط[2].

تم تحويل اختصاص التفاوض على البرنامج النووي، منذ منتصف عام 2003م ، إلى "مجلس الأمن القومي الإيراني" ، بشكل جعل "الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية" مجرد شريك صغير، لأن ذلك يعود ذلك إلى التعقيدات السياسية والأمنية للملف النووي و التي تطغى على الأبعاد التقنية والقانونية . أثناء مرحلة محمد خاتمي/حسن روحاني ، كانت هيكلة صنع القرار تتم عبر 4 مستويات ، هي:

-1- شعبة القضايا التقنية والمفاوضات ، برئاسة نائب وزير الخارجية ؛

2- شعبة القضايا الأمنية وتشابكاتها السياسية برئاسة سكرتير المجلس ؛

3- شعبة الوزارات المعنية للتنسيق مع المجلس ؛

4- لجنة صنع القرار النهائي .

تتلقى هذه الهيئات تعليماتها من المرشد، أما التنسيق بين المستويات الأربعة فقد أوكل إلى حسن روحاني باعتباره ممثلا للمرشد. تتسم هذه الآلية بالتعقيدا من الآلية السابقة المعتمدة على طرفين فقط هما : وزارة الخارجية والوكالة الإيرانية للطاقة الذرية ، اللتين أصبحتا تقدمان المشورة التقنية فقط في التنظيم الجديد[3].

من أجل إلقاء الضوء على القوى الفاعلة في صناعة القرار النووي النهائي ، نركز على ثلاث دوائر.
ـ الدائرة الأولى تشمل: المرشد الأعلى ، رئيس مجلس الخبراء، وزير الدفاع ، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية ، قائد الحرس الثوري ورئيس الجمهورية .

ـ الدائرة الثانية تتضمن : وزير المخابرات ، مدير الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية ، مستشار المرشد الأعلى في السياسة الخارجية ، وزير الخارجية ، سكرتير المجلس.

---

[1] أمينة عيساوة ، **مرجع سابق** ، ص ص .83،84.

[2] علي حسين باكير، المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية2009م ، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5EE9E8B-4EC3-4A0A-A52E-DCBB486DB448.htm
(2016/04/07)

[3] مصطفى اللباد، "صناعة القرار النووي الإيراني"، في :
http://albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=18552&lang
(2016/04/07)

ـ الدائرة الثالثة تتكون من : ممثل مجلس الشورى الإسلامي ، عدة خبراء تقنيين، المتحدث باسم المجلس، ممثل مجلس الشورى للشؤون الخارجية والدفاعية. أعضاء هذه الدائرة يلعبون دورا هاما في انسجام قرارات السلطة التنفيذية والتشريعية[1].

تتسم بنية النظام السياسي الإيراني ، بصفة عامة ، بثنائية " الضبط والتوازن" التي مكنت النظام من التكيف وامتصاص الضربات، وهذا من خلال مؤسسات تكبح جماح بعضها البعض عبر ثنائيات مصممة ، لكن مع الإقرار بدور مركزي للمرشد الأعلى خاصة في التوجهات الاستراتيجية[2]. على الرغم من تباين اتجاه رؤساء الجمهورية ، بين محافظ (أحمدي نجاد) وإصلاحي(محمد خاتمي) ، إلا أن ثبات الموقف الإيراني الخارجي يعود إلى قوة وثقل الدائرة الأولى، من حيث عدد ونوعية و ثقل السلطات ، التي تصب كلها في الشق الأمني . مما يصبغ القرار النووي بطابع الصلابة والثبات وخضوع كل خطوة تتخذ فيه لحسابات دقيقة وعالية التمثيل وضيقة الدائرة.

2- البعد القانوني :

أولا-المحددات القانونية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية:

بعد الحرب العالمية الثانية، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستئثار بالأسرار النووية عامة والعسكرية خاصة، للعلاقة الوثيقة بين الاستخدامين. في عام 1957م ، أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للإشراف والرقابة على الأنشطة النووية وتقديم المساعدات لدول العالم للاستفادة من المعارف النووية في للأغراض السلمية. من الناحية التنظيمية، أكدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968م، على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحق الدول في بحث وتطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في حدود الضمانات.يقصد بالضمانات اتفاقية الضمانات النووية الشاملة، التي تكون بين الدولة المعنية والوكالة الدولية لضمان التزامها بنصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في عام 1992م ، أصدرت الوكالة الدولية مجموعة من القرارات، تتعلق بالإجراءات التنفيذية للتأكد من إبلاغ الدول ، الخاضعة لنظام الضمانات الشاملة ، عن المواد النووية . سواء تعلق الأمر بالمواد أو بالمعدات . وفي سنة 1997م تم إقرار البروتوكول الإضافي الملحق بضمانات الوكالة لسد ثغرات نظام الضمانات. إلا أنه أثار ضجة حول مساسه بسيادة الدول، التي تلتزم بموجبه بالإعلان عن كل عناصر قدراتها النووية التي امتلكتها في السابق أو ما تمتلكه وخططها المستقبلية، إضافة إلى حرية مفتشي الوكالة الدولية في التفتيش و التحرك داخل منشآت الدول. ويعتبر بند " التفتيش العشوائي" ، الذي يقضي بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية بالوصول إلى كل عناصر دورة الوقود النووي، في أي مكان في الدولة دون تشاور معها[3].

أدى الاستخدام المزدوج للطاقة النووية ، من حيث تشابه الطرق الفنية المستعملة لإنتاج قنابل نووية أو من حيث الطرق المتبعة في التطبيقات الصناعية المدنية ، إضافة إلى صعوبة الفصل بين التفجير النووي السلمي والتفجير النووي العسكري لتشابه أجهزة التفجير في كلتا الحالتين . غير أن التسليم بعدم

---

[1] Nader Entissar ,"Iran Nuclear Decision-Making Calculus" , **Middle East Policy**, Vol.xvi,No.2,Summer2009,p.26-38.

[2] وليد عبد الحي ، **"بنية القوة الإيرانية وآفاقها"** ، في :
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343 ، (2016/04/20).

[3] محمد بسام العكلة ، **مرجع سابق** ، ص ص. 126 ،127.

القدرة على الفصل بين الوجهين " العسكري والمدني" سيؤدي إلى حرمان الدول من حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهو نفس المدخل الذي استغلته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا للتستر على أبحاثهم النووية، وما هذه القيود والعقبات القانونية لمنع انتشار الأسلحة النووية ، والقيود السياسية والاحتكارات الاقتصادية الفنية ما هي إلا حرمان للدول النامية من حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهذا بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[1]. نلاحظ التدرج في التشريع المتعلق بالطاقة النووية بشقيها السلمي والمدني . إن الحاجة المتزايدة للطاقة النووية كبديل عن الطاقة الناضبة من جهة، وقدرة التحول من الشق السلمي المطلوب إلى الشق العسكري المدمر، جعل الدول التي امتلكت التقنية النووية تتخذ من ذلك حجة للتضييق على الدول النامية ، مما يفتح الباب على تحويل دور الوكالة الدولية إلى الحسابات السياسية للدول صاحبة القرار الدولي .

ثانيا - اعتماد الحق القانوني في قضية البرنامج النووي الإيراني :

تهدف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى منعها وتطويرها وإلى نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل . فتح باب التوقيع على المعاهدة في عام 1968م ودخلت حيز النفاذ في عام 1970م . وقعت إيران على المعاهدة في عام 1968م ، وبذلك امتلكت الحق في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية دون تمييز يذكر وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية ، وطبقا للمعاهدة فالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ملزمة بتقديم خبرتها النووية والتكنولوجية الخاصة بها إلى باقي الأعضاء الموقعين على المعاهدة ولذلك فإن لإيران الحق في ظل القانون الدولي في تلقي المساعدة في التكنولوجيا النووية من أي دولة من هذه الدول الخمس.

ووفقا للمادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، فإن لإيران الحق الكامل في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتطوير برنامجها النووي المدني، خاصة وهي من أوائل الدول المصدقة على معاهدة عدم الانتشار. كما على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدم كافة التسهيلات الفنية والتكنولوجية المتوافرة لها والإشراف على منشآتها النووية . عبرت إيران دائما عن حقها في امتلاك الطاقة النووية السلمية، حتى في زمن الشاه ، وعن التزامها بذلك ، عبر عدة تصريحات للمسؤولين الإيرانيين . ففي سنة 1995م ، أعلن الرئيس "هاشمي رفسنجاني" بأن بلاده لا تملك سلاحا نوويا ولا تسعى للحصول عليه. وفي عام 2006م ، أعلن الرئيس "أحمدي نجاد" أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التقنية النووية وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي في تخصيب اليورانيوم[2].

ظل السند القانوني الذي تقضي به المعاهدات الدولية برسوخ حق الدول في الحصول علة الطاقة النووية السلمية، هو المحرك للطرف الإيراني في مساره التفاوضي ، خاصة وأن التعامل الدولي مع الملف النووي ظل في الإطار المؤسسي الدولي ضمن إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . غير أن الأبعاد السياسية للملف هو ما أعطاه تداعيات مختلفة ومتأزمة . واعتمت إيران على البعد القانوني في تعاملها مع الوكالة الدولية وفي تبرير تحركاتها أثناء تطوير برنامجها النووي دون التنازل عن هذا الحق مطلقا .

---

[1] هاني عبادي المغلس ، " المحددات القانونية والسياسية لحق الدولة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع .17 شتاء2007 ، ص ص . 112-118 .

[2] عطا محمد زهرة ، **مرجع سابق** ، ص .9.

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي .

أولا- مقومات الاقتصاد الإيراني : تمتلك إيران عناصر قوة متنوعة ؛ انطلاقا من موقعها الاستراتيجي ، وعدد سكانها الذي يبلغ نحو 80 مليون نسمة ، ومساحتها المهمة (1.6) مليون كلم مربع ، وثرواتها الطبيعية الهائلة وصناعاتها الأساسية المتطورة .

تمتلك إيران ثالث أكبر احتياطي للنفط الخام على المستوى العالمي ، وثاني أكبر احتياطي للغاز بعد روسيا ، يمثل البترول 65% من ناتجها القومي الإجمالي ، بلغ نمو صادراتها 47 مليار دولار عام 2005م .

في المجال الزراعي ، يساهم القطاع في الاقتصاد الإيراني بنسبة11%. اهتمت إيران بزيادة المحاصيل الزراعة الأساسية ، إلى أن تمكنت من أن تتحول إلى دولة مصدرة للقمح والشعير عام 2007.[1]

بالنسبة للقطاع الصناعي ، اعتمدت إيران على الطاقات الذاتية لاستغلال مواردها، من الحديد والنحاس، لتصنيع الصلب الذي تحتل فيه المرتبة الـ14 من بين 65 دولة منتجة عالميا ، كما تشكل الصناعات النسيجية وصناعة الآليات نسبة 41%، وقطاع الخدمات49% من الناتج المحلي. حيث احتلت المرتبة 10 عالميا في إنتاج السيارات عام 2007[2] ، وصل إنتاج إيران من السيارات 1.6 مليون سيارة عام 2010م. احتلت إيران المرتبة الأولى في إنتاج الإسمنت عام 2014م. في مجال صناعة الأسلحة ، باعت أسلحة لـ57 دولة بقيمة 100 مليون دولار، كما استطاعت إنتاج دبابات وناقلات للجنود والصواريخ وصنعت أول طائرة حربية و تعتبر من الدول الطليعية في تصنيع الطائرات من دون طيار.

في مجال العلوم التكنولوجية ، تعتبر إيران من الدول التسع في العالم التي تمتلك 18000 جهاز طرد مركزي نووي ، تحتل المرتبة التاسعة عالميا في علوم الفضاء ، إذ تمتلك تقنية إطلاق الأقمار الاصطناعية وتقنية صنع المكوك الفضائي ، ضمن 10 دول قادرة على ذلك في العالم[3]. تحتل المرتبة الأولى إقليميا والثامنة عالميا في علوم الجزئيات وتعتبر من العشر الأوائل عالميا في مجال التقدم العلمي. في الحقل الطبي تحتل إيران المرتبة الأولى بالمنطقة في مجال زراعة الرئة والرابعة في مجال زراعة الكلى. ووفقا لدراسة أعدها مركز أبحاث الكونغرس، يعد الاقتصاد الإيراني أصغر بنحو 20% مما سيكون عليه من دون عقوبات وعلى الرغم من هذا يحتل الاقتصاد الإيراني المرتبة الثانية إقليميا والـ 18 عالميا[4]. تدلل الإحصاءات على الثروات الطبيعية التي تزخر بها إيران في قطاع الزراعة ، الصناعة و الخدمات . كما تشير إلى حدوث استثمارات هامة وموجهة ، كانت لها آثار ملموسة .

---

[1] Iranian Agriculture , in :
http//www.cia.gov./library/publications/the world factbook/geos/ir-html.
(16/03/2011)

[2] حجاب عبد الله ، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011-1012) ص ص .44 ،45.

[3] قناة العالم ، "إيران الوحيدة بالمنطقة قادرة على صنع الأقمار الاصطناعية وإطلاقها" ، في :
http://www.alalam.ir/news/1641851 ،
(2016/04/20).

[4] رضا صوايا ،" السوق الإيرانية... مثل المريخ والقمر"، في :
http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1170288 (2016/04/20) .

ثانيا - أثر تماسك الاقتصاد على البرنامج النووي :

صرح وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف أن العمل بسياسة الاقتصاد المقاوم من أولويات الوزارة في المضي بالدبلوماسية الاقتصادية إلى الأمام[1]. وإن كان هذا للتأكيد على ضرورة جلب الاستثمارات للاقتصاد الإيراني، إلا أنه يعبر عن البناء الاقتصادي المعتمد على الإمكانات والجهود المحلية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

يعتبر الاقتصاد الإيراني اقتصاد حرب أو أزمة، اختبر تأثير الأحداث السياسية التي تسببت له في انكماشات اقتصادية ؛ مرة بعد الثورة وأخرى في نهاية الحرب العراقية الإيرانية. أعقب ذلك دخول الاقتصاد الإيراني في نمو متنام في الفترة ما بين1989 م-2013م ، حيث تجاوز ناتجها المحلي 500 مليار دولار ويصل إلى ترليون دولار بمعيار القوة الشرائية[2]. يستمد الاقتصاد الإيراني قوته من قدرته على النمو الذاتي بمعدلات قياسية و من امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الحروب والعقوبات الاقتصادية ، مما يلاحظ من البيانات المسجلة عن نمو الاقتصاد الإيراني ما يلي :

ـ تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، بلغت بين(2002-2005)6.4% سنويا وبلغت 4% عام 2014م.

– تبلغ نسبة الاستثمارات على المستوى الداخلي 36% وعلى المستوى الخارجي 21% .

ـ لا يعاني الاقتصاد من معدل ديون مرتفع، فهي تحت السيطرة ولا تتجاوز 10مليارات .

– يتمتع بنسبة عالية من الاحتياطات من العملات الأجنبية التي بلغت 60 مليار دولار[3].

كما ساهمت السياسة الاقتصادية المنفتحة بين (1989 م-2005م) ضمن إصلاحات عميقة، بتحرير الأسعار وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وإدماج إيران في السوق العالمية. حتى بعد 2005م، عملت إيران على مواجهة تحديات البطالة وتحديث البنى النفطية وإكمال تحرير الاقتصاد.

إن الصفة الاستخراجية الاستهلاكية حاضرة في المشهد الاقتصادي الإيراني لغناها بالنفط والغاز ، مما جعل اقتصادها مرتبط بمصالح القوى الكبرى وتوازناتها، إضافة إلى غياب التنسيق المؤسساتي المشترك مع دول الجوار الإقليمي النفطية، أين نجد المصالح الآنية تطغى على المصالح المطلقة[4]. خاصة في ظل التجاذبات الإقليمية، حيث يكون النفط أداة ضغط بامتياز.

لا شك أن العقوبات قد ألقت بظلالها على الاقتصاد الإيراني، خاصة وأنه اقتصاد يعتمد على واردات النفط التي تمثل 80% من النقد الأجنبي، كما بلغ معدل التضخم 42%، الأمر الذي يؤثر على توزيع الدخل ونسب البطالة، مع تناقص احتمالات الاستثمارات الأجنبية. إلا أن التجربة الإيرانية في تطوير اقتصاد ذاتي، تنأى به عن الضغوط الخارجية، مكنها من الاستقلالية في قرارات سياستها الخارجية

---

[1] قناة العالم ،" ظريف: الاقتصاد المقاوم من أولويات سياسة إيران الخارجية " ، في : http://www.alalam.ir/news/1659348 ، (2016/04/20).

[2] أجمد خليل الضبع ، "أدوات الاقتصاد الإيراني في مواجهة العقوبات"، في : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3636/، (2016/04/07) .

[3] مغاوري شلبي علي ،"الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب"، **مجلة السياسة الدولية** ، م.42، ع.168، أكتوبر 2007 ، ص ص. 120- 126.

[4] عيساوة أمينة ، **مرجع سابق** ، ص . 78 .

، خاصة ملف البرنامج النووي. فقد قضت بأن المكاسب الأمنية والسياسية المتوخاة من امتلاك السلاح النووي تستحق ما تتحمله من أثمان جراء العزلة الاقتصادية عن الغرب و ما تنفقه على برامجها الاستراتيجية[1]. لكن هذا المشروع جعلها تحول الاقتصاد إلى عنصر قوة إلى الحد الذي يجنبها التبعية الاقتصادية والاختلال الداخلي المؤدي إلى تضرر الوضع لمعيشي لمواطنيها.

تتركز عناصر تماسك الاقتصاد الإيراني ، التي منحت القوة التفاوضية للفريق الإيراني، فيما يلي:

- استغلال موارد النفط للقيام بإصلاح اقتصادي أدى إلى تقدم ملحوظ كمي وكيفي في الإنتاج، حيث شكل الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التنموية. كما استخدمته لإقناع بعض الدول لتغض الطرف عن أنشطتها النووية، مما منحها الوقت والفرصة للتقدم فيه.

- الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية ، خاصة المواد الزراعية الأساسية (القمح والشعير) ، ومختلف السلع الاستهلاكية اليومية من شتى الاحتياجات، مما قلل من الاستيراد الذي يؤثر على الميزان التجاري.

- تنمية ظاهرة الصناعات المدنية والعسكرية. وهي صناعات مؤمنة من الاختراق الأجنبي، لأنها مؤسسات تابعة للحرس الثوري ولها استثمارات واسعة الانتشار في أوساط طبقات الشعب الإيراني ومتنوعة التخصصات في نوعية النشاطات الاستثمارية.

- القدرة على تصنيع السلاح، الأمر الذي يضمن لها عدم التبعية في إمكانية التسلح والقدرة على الدفاع العسكري وهو الدفة الموازية للتماسك الاقتصادي، مما يجعل التكامل بينهما أمرا لا بد منه.

لم يكن تركيز إيران على القوة الاقتصادية بمفهوم احتلال مراكز الدول المتطورة (وإن كان الأمر مرغوبا)، بقدر ما كان الهدف هو النوء بالاقتصاد والأمن من التهديدات الخارجية؛ باستراتيجية تحقق الاكتفاء الذاتي في الأساسيات وتوفير الكماليات بامكانيات محلية، من أجل الحفاظ على الجبهة الداخلية متماسكة دون اختراق خارجي وتجنيب الشعب أي أزمات معيشية تكون مدخلا لأزمات سياسية داخلية و تفادي أي ضغط خارجي قد يؤثر على مركزها التفاوضي في مواجهة القوى الدولية.

المطلب الثالث:البعد الاستراتيجي:

أولا- المعطيات الجيوستراتيجة لإيران .

ترتبط الجغرافيا السياسية والمعطيات الجيوستراتيجية ارتباطا وظيفيا بالدولة التي تخطط للعب دور محوري أو مركزي في محيطها الخارجي. تمتلك إيران من هذه الإمكانيات ما يرشحها لذلك . تعتبر إيران حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين؛ الشرق الأوسط ووسط آسيا، تقع في قلب العالم و في مركز الصراع بين القوى الكبرى.

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، تبلغ مساحتها 1.648.195 كم مربع ، تتميز بإطلالات عدة على مسطحات مائية هامة، هي: الخليج العربي وخليج عمان، المحيط الهندي من الجنوب و بحر قزوين في الشمال . تتيح هذه الإطلالات لإيران الاستفادة من الاستراتيجية البحرية لهذه المسطحات، من حيث النقل البحري والإشراف ؛ بحيث تشرف على مضيق هرمز الذي يعتبر أهم ممر عالمي للنفط، إذ

[1]ACA Research Staff,**Solving the Iranian Nuclear Puzzle**(Washinton, Arm Control Association, 2010),p.13.

يمر من خلاله 40% من تجارة النفط العالمية. أما بحر قزوين، الغني بالنفط والغاز ، يفتح لها منفذا إلى آسيا الوسطى [1].

عمل الدور الريادي لحضارة عمرها (2400 سنة من الوجود) والذي طبع موقع إيران المنفتح على الشرق والغرب، لتشكل حلقة وصل تجارية بين الشرق الأقصى وحوض المتوسط والخليج العربي. كما تعتبر حدودها الممتدة على طول (5440كلم) وضعتها في جوار عدة إثنيات ناطقة بالفارسية في أفغانستان وطاجاكستان وأذربيجان و في جوار الطوائف الشيعية في العراق ولبنان والبحرين وعمان ، هذا الجوار الواسع والممتد في الزمان والمكان هيأ لها البيئة المثالية للعب الدور الإقليمي المؤثر. الذي يسمح لها باحتواء التهديدات الدولية والإقليمية من جهة، والنفوذ القوي إقليميا من جهة أخرى.

تعتبرموارد إيران مسألة حاسمة. فالامكانيات الاقتصادية الهائلة (احتياطات موارد الطاقة) ، ومواردها البشرية الهائلة (68.688.433 نسمة، 2.2 مليون طالب جامعي)، بنظام تعليمي جيد، مع تقدم نوعي في مجالات تكنولوجية (تكنولوجيا الفضاء، والصواريخ البالستية، والطاقة النووية). إضافة إلى تمتعها بمؤسسات سياسية مستقرة وفعالة نسبيا (نظام يحظى بالمشروعية الانتخابية، دبلوماسية نشيطة)، كل هذه المعطيات تؤهلها لتلعب دورها الفاعل.

الشكل رقم (07) : يبين الخريطة السياسية لإيران

المصدر : موقع خرائط العالم

ثانيا-أثر النفوذ الإقليمي على الملف النووي.

نظرا لتفاعل البرنامج النووي الإيراني مع تنامي التهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ، خاصة بعد الاحتلال العراقي في 2003م ، سعت إيران إلى توسيع دائرة نفوذها و استعمال نفوذها الإقليمي في دول الجوار كورقة رابحة للمساومة أثناء التفاوض حول ملفها النووي.

[1] حجاب عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص ص . 38، 40 .

بالنسبة للعراق، بعد سقوط نظام صدام حسين وسيطرة الشيعة على العملية السياسية، تمكنت إيران من التمدد اقتصاديا، عبر المبادلات التجارية الحدودية، ودينيا عبر الوصول إلى المزارات الشيعية في العراق، النجف وكربلاء، لترسيخ الولاء المذهبي كبعد للنفوذ الشيعي في العراق. وبذلك فقد ملأت الفراغ الحاصل وعملت على موازنة النفوذ الأمريكي هناك. كما عملت على إيجاد حكومة عراقية تحت السيطرة الشيعية لتضمن الولاء ولتحد من تمدد الاضطرابات إلى إيران . في سنة 2010م، تحركت إيران لتكون ظهيرا لرئيس الوزراء العراقي نوري لمالكي؛ من خلال عدة زيارات رسمية للمالكي إلى إيران ، كما صرح إياد علاوي، مرشح دولة القانون في العراق، أن تشكيل الحكومة في العراق يتأثر بنسبة 60% بإيران و 30% بأمريكا و الولايات المتحدة و إيران تضغطان بشدة لبقاء نوري المالكي في رئاسة الحكومة [1].

بالنظر إلى النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق، فقد اعتمدت على أسلوب التجارة ؛ بحيث تقوم بربط السوق العراقية بالمنتجات الإيرانية، لتبقى هذه السوق في حالة تبعية و مصدرا للأرباح المالية ومنفذا لها من العقوبات الاقتصادية المسلطة عليها. إلا أن التدخل في الجوانب الأمنية، هو ما يبرز قوة إيران في العراق؛ تقوم إيران بدعم أمني وعسكري للمليشيات الشيعية، خاصة لواء اليوم الموعود وعصائب الحق وكتائب حزب الله. من خلال التدريب والتسليح داخل أراضيها، كما تهتم بالعمليات الاستخباراتية والنفوذ السياسي، لتستفيد من هذه الميليشيات بعد الانسحاب الأمريكي . تعمد إيران في استراتيجية أخرى ، إلى إشاعة نوع من الفوضى القابلة للسيطرة عليها في الأمد القصير في العراق ، لتتدخل لحلها مؤدية دورا دبلوماسيا، كوسيط ذو نفوذ معترف به من جهة ولخدمة مصالحها من جهة أخرى . وبذلك تقوم بالسيطرة على الأوضاع في العراق بطريقتها الخاصة. في ظل كلفة الحرب الباهظة، سعت الولايات المتحدة للاعتراف بحجم الدور الإيراني في العراق، فعمدت إلى إشراك إيران كدولة جوارية للحفاظ على الأمن في المنطقة[2]. استطاعت إيران من تحقيق قفزات استباقية كثيرة وكبيرة على الساحة العراقية؛ فسعت إلى جعل العراق تابعا لها خوف تحوله إلى منافس ندي. كما حولته إلى ما يشبه الحديقة الخلفية التي تضبط فيها إيقاع الأحداث ليتسنى لها استغلالها لخدمة مصالحها العليا وأهمها الملف النووي.

بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن "الهلال الشيعي" المحيط بها و المتشكل من إيران والعراق وسوريا ولبنان. هي ما يعطي لإيران منفذا للعب دورها الإقليمي. تراوحت العلاقات الإيرانية الخليجية بين الانفراج والتأزم ، غير أنه بعد احتلال العراق في2003م وتزامنا مع صعود التيار المحافظ بقيادة أحمدي نجاد، تميزت السياسة الإيرانية بالبحث عن الدور المركزي في تنافس شديد مع المملكة العربية السعودية حول ريادة المنطقة. استغلت إيران نقاط قوتها المتمثلة في علاقاتها الجيدة مع القوتين روسيا والصين ، إضافة إلى كونها دولة نفطية عضوا في الأوبك ، لها دورها في تسعير النفط وكميات الإنتاج ، أما الجانب الأهم في نفوذها فهو الملف الديني المذهبي ، الذي يعتبر قطب الرحى للتحرك الإيراني .

فالعامل المذهبي يعتبر مدخلا لإيران لاختراق دول مجلس التعاون الخليجي وللتأثير على توجهاتها بما يتلاءم ومصالح إيران . دعت إيران إلى رؤية جديدة لبناء نظام أمني إقليمي، عام 2007م ، تضمن تصورا تنمويا أمنيا تعاونيا مرتكزا على عشر نقاط، أهمها التعاون الاقتصادي، توسيع مفهوم الأمن

[1] شنين محمد الهادي ، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014/2013)، ص . 140 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص . 146- 148 .

ليشمل منطقة الشرق الأوسط، طرح القضايا الطائفية والتطرف كمهددات للأمن الإقليمي ، حيث أصبحت تلقي بظلالها على المنطقة[1]. ونظرا لتزايد القوة الإيرانية في الخليج ، في ظل غياب منظومة عربية مشتركة ، لجأت دول الخليج إلى إبرام اتفاقيات أمنية مع الغرب و بناء قواعد عسكرية أمريكية وعقد صفقات أسلحة ضخمة. كل هذا يدل على النفوذ الإيراني، خاصة في البحرين ، عمان و بدرجة أقل في دول الإمارات والسعودية ، ونظرا للمفاوضات الدائرة حول الملف النووي ، فدول الخليج تخشى أن تستغل إيران هذا النفوذ باستهداف المصالح الغربية في الخليج .

مكنت التحالفات الإقليمية في المشرق العربي لإيران قوة دافعة لدورها الإقليمي وبذلك جعلتها طرفا مباشرا وغير مباشر في قضايا دولية عديدة سانحة لها فرص المناورة السياسية ، خاصة في مفاوضات ملفها النووي . أبرز هذه التحالفات ما تسميه إيران محور الممانعة الذي يضم سوريا حزب الله و المقاومة الفلسطينية . بالنسبة للتحالف الإيراني السوري، فقد كان المنطلق الأمني هو الدافع الأول ، باعتبار سوريا هي الخط الدفاعي الأول عن النظام الإيراني لتوافق النظرة الاستراتيجية للطرفين في عدة ملفات ، كالملف اللبناني الذي شهد تعاونا أمنيا وعسكريا، ثم دعم المقاومة الفلسطينية، وخاصة قرب الطرفين حول الصراع مع إسرائيل، وصولا إلى العلاقات المتوترة مع الغرب، ما عزز ضرورة التعاون الأمني والعسكري. فيما يتعلق بالحراك الشعبي السوري، فإن إيران تراه تهديدا لها ومؤامرة ضدها وضد حلفائها، لذلك رمت بثقلها خلف النظام السوري، وأصبح تعاونها متعدد الجوانب؛ اقتصادي ، سياسي ، أيديولوجي وعسكري . ويدلل هذا على حجم إيران المتزايد مع شدة التوتر الدولي في سوريا مما يجعل إيران عضوا ضاغطا في كل تسوية.

بالنسبة لحزب الله اللبناني، الذي يعتبر ذراع إيران الاستراتيجية في المشرق العربي . فبعد انتصاراته في صراعه مع الكيان الإسرائيلي، تمكن من أن يلعب دورا إقليميا مؤثرا في الشرق الأوسط. ولا تخفى الرابطة العقدية و التنظيمية بين إيران وحزب الله، في ضوء الدعم العسكري و الاقتصادي منذ نشأة الحزب، فإن التحالف بينهما مكن إيران من إطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إسرائيل، وبعد حرب 2006م، تأكدت أهمية هذا التحالف في ظل الحراك السياسي في المنطقة، الممتد من غرب العراق إلى جنوب لبنان، وبشكل يفوق الحضور الأمريكي وتحالفاته في المشرق العربي.[2] ومع تصاعد العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران واحتمال ضربها ، تمسكت إيران بحزب الله كورقة قوية في لبنان و المنطقة؛ سواء على مستوى مواجهة إسرائيل أو بالتدخل في سوريا إلى جانب الحليف السوري. يتحدد دور الحزب في استراتيجية إيران باختراق المجال اللبناني والعربي وتهديد الأمن الإسرائيلي، مما يفعل سياستها الخارجية نحو التأثير والنفوذ.

لا يختلف الأمر كثيرا مع المقاومة الفلسطينية ؛ فعلاقة إيران بالقضية الفلسطينية من مبادئ ثورتها ، لكن ليس على حساب مصالحها في المنطقة . دعمت إيران المقاومة الفلسطينية بالأسلحة النوعية والمساعدات المالية ، والخطاب الثوري ، قصد ضمان هذا الحليف وخلق خارطة جيو استراتيجية معارضة وضاغطة ، ليس على واشنطن بل على حلفائها في محور الاعتدال، فيشكل ذلك أهم محاور

[1] عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، **"مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"** ، م.25 ، ع .01 سبتمبر2009، ص ص . 6003-6012 .

[2] أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** (الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012)، ص .213 .

استمرارها في تأدية دور مهم كقوة إقليمية في المنطقة[1]. لقد اعتمدت إيران على الظروف المرحلية التي مرت بها المنطقة و العالم، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، لتفعل دورها الإقليمي من خلال البعد المذهبي لتشكل الكفة الأخرى الموازنة لميزان القوى في محيطها الإقليمي. إن المفاوضات المتعلقة بالملف النووي ، قد ألقت بظلالها على السلوك الخارجي لإيران، فاعتمدت على هذا الثقل النوعي ، المتمثل في الولاء المذهبي والاصطفاف الأيديولوجي في البلدان المجاورة ، للتحرك والتحكم في الأوضاع والتأثير في استراتيجيات المحور المقابل ، وهذا كمحصلة للمساومة من أجل تفادي الضربة العسكرية و لربح الوقت المهم قصد تطوير البرنامج النووي .

المبحث الثالث : المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

تباينت المواقف الدولية والإقليمية حيال البرنامج ، على الرغم من اتفاقها على ضرورة التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي وإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم . مما يعكس الاختلاف في مستوى وطبيعة العلاقات والمصالح بين هذه الدول وإيران .

المطلب الأول : المواقف الإقليمية

أولا - موقف إسرائيل : لا يخفى العداء الشديد بين إيران وإسرائيل ، فإيران بعد الثورة ، اعتمت لغة الشدة التي تدعو إلى محو إسرائيل من خريطة العالم . لذلك فإن إسرائيل تعتبر إيران مصدر تهديد لمصالحها ولوجودها، خاصة إذا امتلكت السلاح النووي. و من جانب آخر فذلك يشكل كسرا لاحتكارها القوة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وما فتئت الحكومة الإسرائيلية تحذر من خطر تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني وتؤكد على صحة شكوكها إزاء بلوغ البرنامج النووي مستويات متطورة للغاية بدرجة فاقت توقعات أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية والغربية.

هذا التخوف دفع الحكومة الإسرائيلية لاتخاذ إجراءات عسكرية وأخرى سياسية. على الصعيد العسكري قامت المسؤولون الإسرائيليون بتكليف جهاز الموساد بتولي الملف النووي الإيراني بدل وزارة الخارجية، لقناعتها أن الأداة الدبلوماسية باتت عاجزة عن التعامل بفاعلية مع هذه الأزمة. وفي نفس الصدد ، تم تخصيص ميزانية ضخمة لمواجهة هذا الخطر، وتكثيف عمليات جمع المعلومات عن القدرات الإيرانية ، كما تم وضع خطة مفصلة لضرب المنشآت النووية الإيرانية كلفت بها وحدة خاصة من الموساد.

على الصعيد السياسي ، لم تستطع إسرائيل إثارة مسألة القدرات النووية الإيرانية على الساحة الدولية ، نظرا لضعف مصداقيتها في مجال قضايا منع الانتشار النووي، وإمكانية أن تصطدم بأسئلة معاكسة عن قدراتها النووية غير المعلنة. لذلك فهي على المستوى الدبلوماسي الدولي، لجأت إلى الحليف الأمريكي للتعامل مع الملف وتقوم بالتحريض وفرض رؤاها على الولايات المتحدة بهدف اللجوء إلى الحل العسكري.

إضافة إلى أن خوف إسرائيل يكمن في جوانب أخرى منها؛ أجزاء البرنامج الإيراني المخفية عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث تتيح لها إنشاء محطات سرية جديدة دون علم الوكالة الدولية

[1] إيناس عبد السادة وإلهام عطية عواد ، "القضية الفلسطينية في منظار السياسة الخارجية الإيرانية" ، **مجلة الدراسات الفلطينية** ، ع .6 سبتمبر 2013، ص ص. 02-10 .

، أواحتمال توجه إيران نحو وقف التعاون مع الوكالة الدولية أو الانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي[1].

كما يعود رفض إسرائيل لحصول إيران على تكنولوجيا نووية تمكنها من إتمام دورة الوقود النووي بمفردها، لخوفها من حصول طهران على أسلحة الدمار الشامل ، إلى الحد الذي هددت فيه إسرائيل بشن هجمات عسكرية على إيران وتدمير منشآتها العسكرية للقضاء على الخطر مبكرا. مرد هذا التخوف الإسرائيلي من الملف النووي هو التوجه الإسلامي المتشدد لإيران والذي لم تستطع الولايات المتحدة احتواءه أو ردعه ، في ظل امتلاكه لمنظومة صاروخية تمكنه من الوصول إلى تل أبيب.

تدرك إسرائيل الصعوبة اللوجستية والواقعية لأي هجوم على إيران، نظرا لتوازنات المنطقة ميزان القوى الدولية وخصوصية السلاح النووي إذا ما تمت استثارته ، لذلك فهي تصطف وراء الحليف الأمريكي[2]، الذي يستخدم بدوره التهديدات الإسرائيلية وحجة الحفاظ على الأمن في المنطقة ، للضغط على المجموعة الأوروبية وروسيا والصين ، كأطراف في العملية التفاوضية وهي بدورها لتقوم بتكثيف ضغوطها على إيران أثناء التفاوض.

ما يمكن استنتاجه من الموقف الإسرائيلي ، أن إسرائيل تنظر إلى إيران كمهدد لوجودها من منطلق أيديولوجي عقدي على طرفي نقيض، بالرغم من أن إيران لم تقدم لحد الآن على أدنى فعل يهدد الأمن الإسرائيلي. لذلك فمعادلة ميزان القوى في ظل المحاور الموالية أو المتحالفة مع إسرائيل لم تبق إلا إيران خارج المحور المسالم وإذا أضيف إليها الحصول على سلاح استراتيجي، فهذا يزيد من حجم التهديد على المصالح الحيوية الإسرائيلية.

ثانيا - موقف دول مجلس التعاون الخليجي : يعتبر موقف دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تقوده المملكة العربية السعودية، من البرنامج النووي الإيراني، ولو في جانبه السلمي تهديدا على البيئة على غرار ما حصل في مفاعل تشيرنوبيل الروسي، خاصة وأن إيران من المناطق النشطة زلزاليا، زيادة على الغيوم النووية التي قد تنجم جراء عملية عسكرية ضد منشآتها. لذلك فهي تسعى إلى تجنيب المنطقة حربا رابعة؛ و الخيار الأفضل لذلك هو التسوية السلمية للملف النووي الإيراني[3]. إضافة إلى المدخل البيئي يوجد المدخل الأمني، حيث ترى هذه الحكومات أن امتلاك إيران للسلاح النووي لا يعني استعماله لضرب إسرائيل و الولايات المتحدة ، بقدر ما ستستعمله كسلاح رادع ضد أي هجوم عسكري يطالها ، كما أنهمن الممكن أن تستعرضه في مواجهة الدول المجاورة والتأثير بشكل مباشر على سوق النفط[4].

تراوحت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني بين الصمت وعدم إبداء الرأي ، أو الإعلان عن القلق من أخطار التسربات الإشعاعية من المفاعلات النووية المحاذية لحدودها ، أو التهديد بالعدوان الخارجي على المواقع النووية . ويمكن تلخيص موقف دول الخليج من البرنامج الإيراني في ثلاث مبادئ ، هي :

1- تشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للأزمة ؛
2- الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

---

[1] أحمد إبراهيم محمود ، **مرجع سابق** ، ص ص .219، 220 .

[2] Sophie chautard **, op.cit** ,p.31.

[3] مصطفى العاني ، **الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية** (مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية ، 2004) ، ص . 12 .

[4] رائد حسين عبد الهادي حسنين ، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر في غزة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،2011/2010) ، ص . 100 .

3- المطالبة بشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل.

كما أن دول المجلس تفرق بين موضوعين : الملف النووي والمفاعل النووي. فالبرنامج النووي يتعلق بأبحاث في مجال تخصيب اليورانيوم : ويترتب عنه تداعيات التوصل إلة القنبلة النووية . أما المفاعل النووي فيعكس قلق دول الجوار من خطر تسرب إشعاعات نووية تلحق بالبيئة والإنسان والثروات .

إلا أن متغيرات أخرى تتحكم في الموقف الخليجي ، فهي من جهة تعتمد على الدعم الأمريكي الأمني في المنطقة ، ومن جهة أخرى فعلاقاتها الاقتصادية مع إيران جد نامية، وهي لا ترغب في تكرار تجربة الحرب العراقية إذا ما لجأت إلى تصعيد مواقفها تجاه البرنامج النووي الإيراني . من أجل ذلك فهي تهدف إلى حل سلمي للملف النووي يضمن استقرار المنطقة وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الملف النووي الإسرائيلي[1].

على الرغم من هذا الموقف المجانب للمسائل النووية ، إلا إنها سارعت بتطوير برنامج لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن مخرجات البرنامج النووي الإيراني، كمدخل للتهديدات الأمنية ، دخلت دول المجلس في سباق محموم في مضمار التسلح وعقد صفقات الأسلحة المتطورة مع القوى الدولية ، وفي حال تطور البرنامج النووي الإيراني فقد يضطرها أمر الحفاظ على أمنها في المستقبل إلى البحث عن أي غطاء أمني من الدول التي تملك القدرة النووية من داخل المنطقة[2].

زاد البرنامج النووي الإيراني من تعميق الهوة بين إيران والمملكة العربية السعودية، فكلاهما له مقومات الدولة المركزية ، مما يمتلكانه من مقدرات اقتصادية و جيوبوليتكية والأهم هو تزعمهما العالم الإسلامي بشقيه السني والشيعي . بعد ازدياد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي عقب احتلال العراق، أصبحت القيادة الإقليمية على ضوء تطورات البرنامج النووي الإيراني ، تستحث بحث المملكة عن قنبلة ذرية بمساعدة باكستان ، من أجل إحداث توازن استراتيجي ، وبهدف ردع المنافس الإيراني[3]. وبذلك نكون أمام ذراع حديدية ، بين قوتين إقليميتين متقاربتين في الموارد الطاقوية وفي قيادة العالم الإسلامي، تنعكس على الأمن الإقليمي وعلى سلوكها الخارجي مع الحليف الأمريكي . حيث يقوم الموقف السعودي تجاه الملف النووي الإيراني على النقاط التالية ، خاصة وفق التطورات الأخيرة :

1- ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة ؛
2- معارضة أي عمل عسكري ضد إيران ؛
3- الدعوة لشرق أوسط خال من السلاح النووي .

كما تؤكد أن الغرب هو من تسبب في طموح إيران للحصول على السلاح النووي لسماحه لإسرائيل بامتلاك هذا السلاح ، وتؤكد أن العقوبات على إيران لن تثمر لكن يتم التأثير عليها من خلال عوائدها النفطية[4].

---

[1] عبد الله فاتح المطيري ، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط : قسم العلوم السياسية، 2011) ، ص . 76.

[2] إبراهيم نوار، **"الخيار النووي الإيراني رؤية تحليلية" ، السياسة الدولية** ، ع . 171(يناير2008) ، ص22-28 .

[3] Sophie chautard , op.cit,p.32.

[4] " السعودية ستسعى وراء أسلحة نووية إذا اكتسبتها إيران ...وتحذر من نشوب نزاع ذري إقليمي **"، جريدة القدس العربي**، ع.6859، 30 جوان2011، ص.2.

يعتبر موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الملف النووي الإيراني ، في شقه السلمي من حيث التهديات البيئية يمكن التفاهم حولها في حدود القانون الدولي وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . أما في شقه العسكري فتهديداته تمس المصالح الاستراتيجية الحيوية مما يجعل التعامل مع البرنامج والموقف منه تحكمه متغيرات داخلية وإقليمية ودولية.

ثالثا - موقف تركيا : بالنسبة لتركيا، يتلخص موقفها من السلاح النووي بضرورة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أما فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، فيؤكد الموقف التركي على حق إيران في الاستفادة من الطاقة النووية السلمية، لأن ذلك من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على المنطقة على شكل علاقات تعاون بين دول المنطقة من عندما يصدر الفائض من هذه الطاقة إلى الدول المجاورة التي تعاني نقصا منها، أو عن طريق الاشتراك بمنظومة ربط للطاقة الكهربائية مع دول من منطقة الشرق الأوسط .

غير أن ما يتعلق بالشق العسكري للبرنامج النووي، فتركيا لا تخفي انسجامها مع الموقف الأوروبي ، بدافع سعيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فتركيا تحرص على الابتعاد عن أي تعارض أو تقاطع عن القرارات الأوروبية حيال البرنامج الإيراني ، مثل فرض العقوبات الاقتصادية أو السياسية من خلال مجلس الأمن على إيران. وعلى غرار موقفها في الحرب على العراق عام 2003، فهي لم تقدم التسهيلات للولايات المتحدة، فهي في حالة استخدام القوة ضد إيران، قد تتبنى هذا الفعل في حالة حصول تحالف عسكري دولي تشترك في صنعه دول الاتحاد الأوروبي ويحظى بالشرعية الدولية[1].

ويمكن تحديد الموقف التركي في أربع نقاط أساسية ، هي :

1- الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية حق مكفول لكل دولة، طالما أنها لا تتنافى مع القوانين الدولية وتخضع لقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛
2- اعتماد الحل الدبلوماسي والحوار لتحقيق انفراج في الموقف العقد بين إيران والمجتمع الدولي ورفض سياسة العقوبات كوسيلة لحل الأزمة النووية الإيرانية ؛
3- رفض اعتماد الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية واستبعاد استخدام الأراضي التركية منطلقا للاعتداء على أي دولة مجاورة لتركيا ؛
4- رفض امتلاك دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل، لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي .

لكن من ناحية الأمن القومي التركي، فليس في صالح تركيا أن تمتلك إيران السلاح النووي الذي يعتبر نوعا من التهديد لأمنها القومي، كما أن ذلك يؤثر على ميزان القوى الإقليمي ، لذلك فإنها سوف تؤازر الدعوات التي تهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . ومن ناحية مصالح تركيا الاقتصادية والتجارية مع إيران، فتركيا تدرك أهمية التوصل إلى حل سلمي للملف الإيراني ، والذي من شأنه تحقيق استقرار إقليمي حيث تتطلع تركيا إلى لعب دور ذو ثقل إقليمي.

المطلب الثاني : المواقف الدولية.

أولا - موقف الولايات المتحدة الأمريكية : نظرت الولايات المتحدة للملف الإيراني نظرة أمنية شاملة ، من منطق إعادة صياغة النظام العالمي وفق رؤيتها الاستراتيجية الرامية إلى الهيمنة ، خاصة

[1] عبد الله فالح المطيري، **مرجع سابق**، ص.85.

بعد الحرب الباردة . عرفت العلاقات الأمريكية الإيرانية، منذ الثورة الإيرانية ، توترات بادية ، بدايتها كانت مع قضية الرهائن الأمريكيين التي أدت في النهاية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، ثم تلتها قضية الأسلحة "إيران جات " التي أظهرت ازدواجية السياسة الأمريكية ، وتلتها في عام 1988م إسقاط الولايات المتحدة للطائرة الإيرانية التي راح ضحيتها إيرانيون مدنيون، وصولا إلى نظام العقوبات الاقتصادية الذي بدأ في عهد "بيل كلينتون" بحجة دعم الإرهاب. وبعد أحداث 11سبتمبر2001م ، صنفت أمريكا إيران ضمن محور الشر، أي ضمن الدول الراعية للإرهاب التي تمثل تحديا حقيقيا لها . مما انعكس على الملف النووي الإيراني ، وجعله يدخل مرحلة جدية في إدارة أزمته.

اتسم الموقف الأمريكي بالثبات و الوضوح ، تجاه الملف النووي الإيراني ، وبتمثل فيما يلي :

1- قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بأن إيران الهدف الرئيسي للنشاط النووي الإيراني هو امتلاك السلاح النووي، تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومن الخطورة السماح لإيران من مواصلة أنشطتها النووية ؛

2- الصيغة الوحيدة التي تراها الإدارة الأمريكية لحل الأزمة النووية ؛ أنه على إيران إما التعاون الكامل مع الوكالة والوقف الشامل لعمليات تخصيب اليورانيوم ، أو نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ؛

3- يبقى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحل العسكري غير واضح ، خاصة في حالة فشل الولايات المتحدة في فرض العقوبات أو أن العقوبات ذات تأثير ضعيف ، أو نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي . غير أن الخيار العسكري يظل هو الخيار الأخير، ولا يحظى بالتفضيل في التعامل مع الأزمة الإيرانية ، وإنما التركيز على الجهود الدبلوماسية التي يمكن أن تؤدي إلى تفكيك الأنشطة النووية الإيرانية.

و ارتكزت الإدارة الأمريكية على ثلاثة عناصر رئيسية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني، هي :

1- الإصرار على نقل الملف النووي إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران لانتهاكها معاهدة منع الانتشار النووي، لكن مع قدر من المرونة لعجزها عن توفير الأغلبية اللازمة لتمرير هذا الطلب في اجتماعات مجلس أمناء الوكالة الدولية ؛

2- تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي الإيراني ، وبالذات روسيا وباكستان ؛

3- المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد إيران . على الرغم من كون الخيار العسكري صعبا لعدة متغيرات ، إلا أن الإدارة الأمريكية ظلت حريصة عليه في حالة انسداد فرص التسوية السلمية للأزمة[1].

اتخذت السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي أبعادا سياسية واقتصادية واستراتيجية. من الناحية السياسية ، استند الموقف الأمريكي على أولوية الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل واحتواء إيران ، لم تختلف هذه السياسة باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة .

[1] إحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق**، ص .189.

على المستوى الدولي عملت الولايات المتحدة على استصدار قرارات أممية في الفترة ما بين عامي 2006م -2008 م لتقوم إيران بتعليق نشاطاتها النووية، كما اعتمدت أسلوب التحالفات السياسية مع دول الخليج العربي ؛ لتدعم هذه الأخيرة سياسية الردع الأمريكية، وتساهم في الضغط الاقتصادي الذي قد يؤلب المجتمع المدني الإيراني. إضافة إلى التنسيق الوثيق مع الحليف الاستراتيجي، إسرائيل، بتكثيف العمليات العسكرية والاستخباراتية لإثارة الخلافات الإثنية داخل إيران[1].

من الناحية الاقتصادية، اعتمدت أمريكا وسيلة العقوبات الاقتصادية، بأنواعها التجارية والاستثمارية والمالية وذلك منذ سنة1996م . استطاعت إيران الالتفاف على هذه العقوبات التجارية والاستثمارية بالتعاون مع عدد من الدول . مما دفع أمريكا إلى تشديد العقوبات عبر مجلس الأمن الدولي وحلفائها الأوروبيين. في عام 2012م ، قامت الإدارة الأمريكية بتطبيق دفعة جديدة من العقوبات، ومارست ضغوطا على دول العالم لتخفيض صادرات إيران من النفط الخام ، مما أثر على إيراداتها المالية وزاد في نسبة التضخم؛ باعتبار عائدات النفط تشكل80% من الصادرات. استهدفت العقوبات المالية مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا وتجميد ودائع الحكومة، الأفراد والشركات ، مما يضغط على صناعة القرار الاقتصادي واحتياطي العملات الصعبة[2]. إلا أن هذه العقوبات لم تجد وقعا كبيرا على الأطراف الدولية خاصة بعض المتعاملين مع إيران مثل : الصين والهند واليابان ، الذين لا ينوون النزول عند الضغوط الأمريكية.

هدفت المواقف الدبلوماسية الأمريكية تجاه الملف الإيراني إلى إبقاء إيران في دائرة الاتهام والعزلة السياسية عن المجتمع الدولي ، وتراوحت بين التصعيد والتهدئة حسب وتيرة التقدم في النشاطات النووية. منذ عام 2002م ، تكفلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعالجة الملف النووي، لكن بمتابعة استخباراتية أمريكية، وكانت أمريكا في هذه المرحلة تعتمد على متابعة الوكالة الدولية للملف النووي وتفعيل الضغوط المختلفة على إيران لتحد من برنامجها النووي، إلا أنه في سنة 2008م ومع قدوم باراك أوباما كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، عمدت أمريكا إلى التخلي عن سياسة الحرب الوقائية و إعطاء الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف، وقامت باعتماد القوة الناعمة، خاصة في ظل تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وتخوف أمريكا من حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. هذا ما أدى إلى دخول الولايات المتحدة كطرف في المفاوضات و توسيعها لتشمل الدول الكبرى. وفي ظل انعدام القدرة الكاملة لتقديم دليل قاطع على خرق إيران لمعاهدة عدم الانتشار، ظلت الوكالة تحت الأوامر الأمريكية وظل الخيار الأمريكي مفتوحا على الشق الدبلوماسي والتهديد باستخدام القوة.

ثانيا - موقف الاتحاد الأوروبي : لم يختلف موقف الاتحاد الأوروبي عن الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني ، مع قناعة الطرف الأمريكي بأن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، وأن برنامجها النووي لا يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، وإنما توجد مكونات سرية تندرج في إطار ما يمكن اعتباره انتهاكا لمعاهدة منع الانتشار النووي . لكن الاختلاف الموجود بين الموقفين يتمثل في نقطتين هما : التمهل الشديد في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لحين استنفاذ الخيارات الدبلوماسية ، والاستبعاد الكامل للخيار العسكري[3]. من هذا المنطلق فقد تبنت المجموعة الأوروبية سياسة وسطا، حيث نحت نحو استعمال الأداة الدبلوماسية عبر التفاوض إلى غاية

[1] هاشم اجريد الخوالدة ، **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط : قسم العلوم السياسية ، 2013)، ص ص . 70-74 .

[2] **نفس المرجع** ، ص ص .79-81.

[3] أحمد إبراهيم محمود ، **مرجع سابق** ، ص .205 .

إزالة الغموض عن البرنامج النووي، كما أعربت عن موقفها الرافض لمواصلة إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم والعمل على منعها من تصنيع أو امتلاك السلاح النووي.

بالرغم من اتفاق النظرتين الأمريكية والأوروبية حول البرنامج النووي الإيراني، إلا أن الدوافع هي من يفسر السلوك الأوروبي في التعامل مع مسألة الملف النووي الإيراني . يرى الاتحاد الأوروبي في إيران ساحة آسيوية مهمة للتحرك السياسي والاقتصادي والأمني . في ظل ضعف التواجد الأمريكي فيها، بحكم العلاقات المقطوعة بين إيران وأمريكا عقب الثورة الإسلامية، يقوم الفعل الأوروبي بالتحرك من الناحية الاقتصادية فإيران لها ميزات للاقتصاد الأوروبي خاصة من حيث التزود بالنفط و الولوج إلى الأسواق الإيرانية[1]، من الناحية السياسية تعتبر فرصة للطرف الأوروبي للعب دور أوروبي مؤثر في منطقة الخليج كوسيط بعد أن غيب في قضايا سياسية أخرى، وبذلك فهي فرصة لتفعيل الرؤية الأوروبية وسياستها ومنع تفاقم الأزمة وتكرر الحالة العراقية. من الناحية الأمنية ، فدول الاتحاد الأوروبي ترى أن مصالحها، في إيران خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، في غنى عن أي خيار عسكري شبيه بما حدث مع العراق ، ورغبتها في كسب ثقة إيران كشريك إقليمي قوي من الناحية الأمنية والسياسية.

بدأ المشوار الدبلوماسي التفاوضي بين إيران والترويكا الأوروبية (وزراء خارجية بريطانيا – ألمانيا – فرنسا)في أكتوبر2003م ، في ظل الطرح الأوروبي المتراوح بين الترغيب والترهيب. حيث قدم الأوروبيون بديلا عن "المنهج القوي" الأمريكي ، إذ يرغبون عن طريق الحوار أن تتخلى إيران عن برنامجها النووي وهم مستعدون للتبادل أو التطبيع في العلاقات مع طهران . كانت البداية مشجعة بقبول إيران تعليق التخصيب والسماح بمفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوقيع البروتوكول الإضافي.

بالنظر إلى تطورات الأحداث السياسية داخل إيران بانتخاب المحافظ أحمدي نجاد ، ومع تعقيدات المسألة النووية ، تغيرت الموافق الأوروبية ولم تفلح الجهود الأوروبية في منع وصول الملف الإيراني إلى مجلس الأمن[2]. مما أدخل أطرافا أخرى في المسار التفاوضي، ومنه تعددت الرؤى حول القضية.

كان الموقف الأوروبي في بدايته متفقا مع الموقف الأمريكي على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ، فيما يتصل بالبرنامج النووي الإيراني، هي:

1- منع إيران من امتلاك السلاح النووي ؛
2- تأخير البرنامج النووي الإيراني عن طريق عمليات التفتيش التي يقوم بها خبراء الوكالة الدولية؛
3- الحفاظ على إجماع دولي إزاء التعامل مع هذا البرنامج، بحيث دعا الجانب الأوروبي إلى التفاوض والطرق الدبلوماسية في تحقيق هذه الأهداف المشتركة مع الولايات المتحدة.

إن الفشل الذي تعرضت له الحلول الدبلوماسية التي انتهجتها الدول الأوروبية ، غيرت من موقفها من داع للتفاوض إلى الاتجاه بقبول فرض العقوبات على إيران في عام 2006م . وبحلول 2007م ، بدأت المواقف الأوروبية تتجاوب مع النظرة الأمريكية ؛ لأنها وجدت نفسها في مفترق طرق بين الشركاء الجدد المتمثلين في الطرف الروسي والطرف الصيني ضمن المجموعة (5+1). إضافة إلى تعرض

---

[1] سهيلة عبد الأنيس ، **العلاقات الإيرانية الأوروبية-دراسة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على الطرفين (1990-2004)** ، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة المستنصرية ببغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،2004) ، ص ص . 9- 10.

[2] عمر محمد الشيخ ، **الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر2001** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008) ، ص .87 .

المجموعة الأوروبية للانتقاد بعدم فعالية سياستها التي لم تسفر إلا عن إعطاء مهلة إضافية لإيران لمواصلة تطوير برنامجها النووي[1].

مما تقدم يتضح أن أوروبا قد قدمت مثالا ناجحا للإدارة الدبلوماسية لإحدى القضايا الدولية، يدفعها في ذلك المصالح الاقتصادية والاستراتيجية ، إلا أن عدم الحسابات الإيرانية المختلفة والتدخل الأمريكي الخاضع لاستراتيجية خاصة بالشرق الأوسط ، ساهم في تغيير وجهة قضية البرنامج النووي الإيراني ووسع أطرافها ليكون حلها شاملا ودوليا.

ثالثا- موقف روسيا الإتحادية : بلورت السياسة الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع الملف النووي الإيراني لمجموعة من الاعتبارات : فهي ترى في إيران شريكا هاما من الناحية المادية في مجال التكنولوجيا النووية السلمية، وفي نفس الوقت لا ترغب أن تمتلك إيران السلاح النووي، بما يعنيه من ظهور قوة إسلامية نووية جديدة على حدودها الجنوبية، الأمر الذي قد يترتب عنه تحولات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى المسلمة والتي تشكل تهديدا للأمن القومي الروسي ، إضافة إلى أن روسيا في غنى عن الاصطدام بالولايات المتحدة والدول المؤيدة لها في مواقفها من الملف النووي الإيراني.

على ضوء مصالحها ، عملت روسيا على لعب دور مزدوج؛ أحدهما مع إيران والآخر مع القوى الدولية، بحيث شكل الملف الإيراني فرصة لروسيا لتعود للساحة الدولية. تميز دورها بالفعالية والديناميكية في التعامل مع الأزمة النووية تقنيا ودبلوماسيا. من الناحية الدبلوماسية، فقد اتسمت بالمشاركة في الجهود الدبلوماسية النشطة التي استهدفت إنهاء الأزمة، من خلال مساندة الحق الإيراني في الحصول على التقنية النووية السلمية في الساحة الدولية، وهي في ذلك قد واجهت عدة ضغوط تلقتها من الولايات المتحدة. من الناحية التقنية، فتعتير روسيا المورد الرئيسي للتكنولوجيا النووية إلى إيران ، وهي التي قامت بإنشاء مفاعل بوشهر النووي، وقامت بتوريد الوقود النووي الروسي لمفاعل بوشهر. إلا أن الموقف الروسي تحكمه محددات تتعلق ب: المصالح الاقتصادية، الأمنية، الاستراتيجية والدولية.

من الناحية الاقتصادية: تعتبر روسيا الداعم الأساسي للملف النووي على المستوى التكنولوجي، من خلال التعاون لإنشاء المفاعلات النووية، والمشاركة في إعداد وتحديث البرامج العسكرية الإيرانية[2]. وأهمها مشروع بناء مفاعل بوشهر حيث قدرت صفقته ب800 مليون دولار. كما تعتبر روسيا الشريك التجاري السابع لإيران، حسب بيانات عام 2005، بمبادلات تجارية بلغت أكثر من مليار دولار[3]. إضافة إلى عقد صفقات لشراء السلاح الروسي، والتفكير في مشروع طموح هدفه تأسيس كارتل للغاز الطبيعي، يكون على شاكلة منظمة أوبك، لتنظيم أسعار الغاز على الساحة الدولية.

من الجانب الأمني الاستراتيجي: تظل روسيا حريصة على عدم امتلاك إيران للسلاح النووي، كي لا يحدث هذا اختلالا في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، التي تدخل ضمن الإطار الجيواستراتيجي للأمن القومي الروسي في تلك المنطقة. ومن جهة أخرى فهذا الاختلال سوف تكون له تداعيات على الأمن الروسي الداخلي، إذا ما سعت إيران إلى دعم الانفصاليين

[1] تاج الدين جعفر الطائي ، **مرجع سابق** ، ص . 271 .

[2] شريف شعبان ميروك ،"هل بدأت روسيا بالتخلي عن إيران؟" ، **مختارات إيرانية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ،ع .82 ماي 2007، ص . 20 .

[3] Sophie chautard , **op.cit**,p.91

الإسلاميين من الشيشان في جنوب روسيا[1]، بالرغم من أن إيران يحسب لها أنها لم تدعم هذه الحركة في السابق.

من جانب السياسة الدولية : فروسيا تنظر بعين الشك والحذر للموقف الأمريكي والغربي في مدى مصداقيتهما بخصوص التعامل مع قضايا الانتشار النووي. وذلك على ضوء ما حدث بخصوص الملف النووي لكوريا الشمالية، إذ تحت الضغوط الأمريكية ألغت روسيا صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، لكن أمريكا وعلى الفور قامت بتزويد كوريا الشمالية بمفاعلين متطورين مقابل التخلي عن مفاعل يعمل بالماء الثقيل وهو ما عبرت عنه روسيا بالخداع الأمريكي[2]، فأزمة الثقة في مسائل الانتشار النووي تلقي بظلالها على الملف الإيراني.

يمكن ضبط الموقف الروسي، تجاه الملف النووي الإيراني، بالمحددات المذكورة من حيث المحدد الاقتصادي والأمني والاستراتيجي والدولي ، غير أن التحرك الروسي لحل الأزمة النووية كانت تحكمه التفاعلات الدولية المتراوحة بين فترات ضعف وفترات قوة مرت بها روسيا؛ التي مردها الاقتصاد الروسي ووثقلها في البيئة الدولية. بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية التي تمارسها للتأثير والتوجيه.

رابعا - موقف الصين : يعتبر الحفاظ على النمو الاقتصادي للصين، أهم ركيزة للاستراتيجية العالمية الصينية. ووفق هذه الاستراتيجية تسعى الصين إلى تأمين مصالحها الاقتصادية بشتى السياسات. بالنسبة للموقف الصيني حيال الملف النووي الإيراني ، يتلخص في النقاط الثلاث التالية :

1- تأييد حق إيران القانوني في البحث والتطوير النووي للأغراض السلمية، في إطار اتفاقية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ؛
2- إتاحة الفرصة للحلول الدبلوماسية والحوار في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛
3- رفض أي تهديد عسكري، خاصة توجيه ضربة ضد إيران من الدول الأخرى .

ومن جانب آخر تعارض الصين حصول إيران على السلاح النووي، الذي من شأنه تغيير موازين القوى على المستوى الإقليمي، كما تبدي استياءها تجاه ازدواجية المعايير في التعامل مع قضية منع الانتشار النووي، من طرف القوى الغربية.

ما يحكم الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني هو نظرتها إلى منطقة الخليج العربي، الذي تريده مفتوحا أمامها من خلال المواءمة مع إيران . من خلال هذه الرغبة في النفوذ في إيران تتضح محددات الموقف الصيني من البرنامج النووي، والتي تتمحور حول المحدد الاقتصادي (وهو الأهم) والمحدد الاستراتيجي .

يتمثل المحدد الاقتصادي في حاجة الصين الشديدة للنفط والغاز الإيراني ؛ إذ تعتبر إيران ثالث مورد للصين لكل من الغاز والنفط ؛ بمقدار 13،5% من وارداتها من النفط من إيران ، كما أمضت الصين عقدا مع إيران بقيمة 100 مليار دولار لتطوير حقل " يادأوران " النفطي مقابل الموافقة على شراء الغاز الطبيعي من إيران سنويا ولمدة 25 سنة . إضافة إلى عقود أخرى في حقول الغاز. كما أن الصين تعاونت مع إيران في برنامجها النووي في الجانب التقني والتكنولوجي ، وقامت بتزويدها بتكنولوجيا عسكرية[3].

---

[1] شريف شعبان ، **مرجع سابق**، ص. 21.
[2] هيا عدنان عاشور، **مرجع سابق**، ص.158.
[3] علي حسن باكير،" العلاقات الصينية-الإيرانية والملف النووي**"، مجلة آراء حول الخليج**، ع.22، جويلية2006 ،ص ص. 12

بالنسبة للمحدد الاستراتيجي ، ترى الصين أن علاقتها بإيران تصب في مواجهتها للولايات المتحدة الأمريكية ، التي تبيع الأسلحة إلى تايوان ، كما أن الهدف الثاني هو إحداث توازن مع النفوذ الأمريكي في المنطقة ؛ حيث تخشى الصين من قطع أو تقليص الواردات النفطية من الخليج ومحاصرتها من قبل سلسلة حلفاء أمريكا في المنطقة.

لكن تبقى التزامات الصين الدولية عاملا مهما يحكم إلى حد كبير السلوك الصيني تجاه إيران، ونجمل هذه الضوابط في:

1- تتعاون الصين مع الولايات المتحدة في قضايا الحرب على الإرهاب والحد من الانتشار النووي ، وبالمقابل فإن أمريكا تؤكد تأييدها لفكرة (صين واحدة) بدلا من الفصل بين الصين وتايوان .
2- إن الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الصين في الوساطة لحل أزمة الملف النووي الكوري ، ومختلف بؤر الصراعات الدولية والإقليمية ، تنم عن سلوك الصين الرامي إلى الاندماج في النظام العالمي ، من منطلق مبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول[1].
3- صعود الصين يرتكز أساسا في قدراتها و سياساتها الاقتصادية ، وتفوقها على الولايات المتحدة جد مرجح، لذلك فمن مصلحة أمريكا أن تكون الصين ضعيفة ومنقسمة ، ولذلك فالصين تحاول بناء علاقات إقليمية متوازنة .
4- وإذا كانت مواقف الصين القوية للدفاع عن إيران في الساحة الدولية ، سببها العلاقات التاريخية والاقتصادية ، إلا أنه من الطبيعي أن لا تضحي الصين بمكتسباتها من أجل إيران و معارضتها لا ترتقي إلى الاصطدام مع الولايات المتحدة ، وستتخذ موقف المحايد بعد تأمين مصالحها[2].

خامسا - موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية[3] : لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا محوريا في الأزمة النووية الإيرانية ، بحكم كونها الجهة المكلفة بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني ، وهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة الانتشار النووي. تميز دورها بالفاعلية و الاتساع ، إذ كانت ترفع تقاريرها إلى مجلس أمناء الوكالة بشأن تطورات التعاون مع إيران بحيث أن التفاعلات الخاصة بالحالة الإيرانية كانت تتم داخل الوكالة[4].

التزمت الوكالة الدولية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني باعتماد التفتيش الدوري من قبل مفتشيها وفق نظام الضمانات المعمول به ، وذلك بشكل دوري منذ جوان 2003م . كما التزمت الوكالة في إدارتها للأزمة النووية الإيرانية بالحرفية والمهنية مع الالتزام الدقيق بقواعد العمل المنصوص عليها في قانون الوكالة ، لكن هذا لا يعني عدم تعرض الوكالة للضغوط من جانب بعض الدول الأعضاء.

تمثل الموقف الرئيسي للوكالة الدولية بشأن الأزمة النووية في كون إيران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها ، بموجب نظام الضمانات، ويتمثل فشلها في نقطتين هما :

---

[1] حنان قنديل ، " التغير والاستمرار في السياسات الصينية ، قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، **السياسة الدولية** ،ع . 171 ديسمبر 2008، ص ص . 230-239.

[2] تاج الدين جعفر الطائي ، **مرجع سابق** ، ص .286 .

[3] هي منظمة حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست في 29 جوان 1957م ، بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي . وللاضطلاع بهذه المهمة ، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية. يقع المقر الرئيسي للوكالة الدولية في مدينة فيينا كما يوجد لديها مكاتب لتنسيق العمليات ومكاتب إقليمية تقع غي كل من جنيف (سويسرا) ،نيويورك(الولايات المتحدة)، تورنتو(كندا)، طوكيو(اليابان). تهدف الوكالة الولية إلى الأمن والحث على الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية . أنظر : عبد الله فالح المطيري، **مرجع سابق** ، ص . 91 .

[4] أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق** ، ص . 196 .

1- عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، و القيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم ؛
2- تؤكد الوكالة على أن إيران تتعاون معها في التغلب على هذا الفشل، رغم وجود العديد من المشكلات التي تحيط بهذا التعاون.

تشترط الوكالة لإنجاح التعاون بينها وبين إيران، أن تقوم هذه الأخيرة بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الانتشار النووي، لتمكين الوكالة من القيام بعملها بدرجة من الشفافية المصداقية.

مما تقدم يمكن اعتبار موقف الوكالة وسطا بين الموقفين الإيراني والأمريكي، فما تعتبره الوكالة انتهاكا لنظام الضمانات، إيران لا تعترف بأي انتهاك، والتعاون الذي تراه الوكالة ضروريا للتغلب على هذه الانتهاكات دون إحالة الملف لمجلس الأمن الدولي بخلاف أمريكا التي تطالب بذلك منذ البداية .

استمرت الوكالة في الإشراف على الملف النووي الإيراني منذ 2003م إلى 2015م ، واتسم هذا المسار بالشد والجذب ؛ حيث تتم التحولات الجوهرية في التعاون بين الوكالة وإيران في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية علىإيران للكشف عن الغموض في برنامجها النووي . ويمكن تقييم دور الوكالة من البرنامج النووي في مرحلتين ، هما : الأولى عندما أمهلت الوكالة الدولية إيران في سبتمبر 2004م لتوضح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي P1-P2. واستمرت فترة الإمهال حتى أكتوبر 2005م ، بالرغم من توقيع البروتوكول الإضافي، إلا أنها استمرت في أنشطة تخصيب اليورانيوم، ورفض العروض المقدمة لمساعدتها على التخصيب خارج إيران، مما دفع مجلس مديري الوكالة إلى إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي في عام 2006م.

تبدأ المرحلة الثانية عما ترتب عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، حيث خرج الملف النووي الإيراني من يد الوكالة ؛ وأصبح دور الوكالة مجرد دور استشاري لمجلس الأمن الدولي ، لأن الشروط والضوابط التي تخضع لها الوكالة الدولية لن يعمل بها مجلس الأمن، لأنه كل ما ستقوم به الوكالة هو تقديم توصية أو رفع تقرير عن مدى التزام إيران أو استجابتها لمطالب الوكالة[1]. وقد تعاملت الوكالة مع الملف الإيراني في فترة ترأسها مديران هما ، الأول " محمد البرادعي" والثاني "يوكيا أمانو" ويمكن تلخيص إدارة الأزمة في عهدهما كما يلي:

ـ في عهد المدير "محمد البرادعي" ، تعاملت الوكالة الدولية بحرفية ومهنية كبيرة مع الملف النووي الإيراني رغم الضغوط الكبيرة التي تعرض لها "البرادعي" من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، من أجل إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي. وبفضل حرفيتها استطاعت الوكالة حصر جميع المواد النووية المعلنة في إيران ولم يتبين وجود تحريف لها نحو أنشطة محظورة.

ـ استطاعت الوكالة حل العديد من القضايا العالقة بينها وبين إيران خاصة المتعلقة بأجهزة الطرد المركزي من الطرازين P1-P2 والتلوث باليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم 210 ، كما تم الاتفاق مع إيران لتسوية باقي القضايا العالقة المتصلة بأنشطة نووية يعتقد أن لها أبعادا عسكرية.

ـ في عهد المدير"يوكيا أمانو" نحا الملف منحى مختلفا ، وشهدت العلاقة بين إيران والوكالة توترا ملحوظا، وتم تجاهل ما توصلت إليه الوكالة في عهد "البرادعي" ، خاصة ما يتعلق بحصر جميع المواد النووية في إيران وعدم تحريفها نحو أنشطة محظورة . وهي الفقرة المهمة في تقارير "البرادعي" وتم

[1] سامح راشد ،"الملف النووي الإيراني –ساعة الصفر تقترب-"، **السياسةالدولية** ، ع .65 أكتوبر 2006، ص ص .2-9 .

تجاهلها في تقارير "أمانو"[1]. وهو الملمح الذي يعطي الدليل القانوني للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأن تصبغ البرنامج النووي بالصفة غير السلمية ، مما يفتح المجال أمام المداولة في مجلس الأمن .

يتضح أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يخرج عن كونه أداة فنية تقنية ، فالوكالة جهاز إداري تقني تابع للأمم المتحدة لذلك فموقفها من الملف النووي هو موقف مقنن من الناحية النظرية ، وذلك حسب الغرض الذي أنشئت من أجله، أما من الناحية العملية العلمية فموقفها يستفاد منه لمعرفة أهم المراحل التي تطورت خلالها الأزمة وفق المعطيات التقنية والفنية الخاصة بمجال الفيزياء النووية ، ومن الناحية السياسية الدولية فشأنها شأن ما يحدث في الأمم المتحدة ومجلس الأمن حيث يمكن تسييرها وفق قانون موازين القوة التي تسود الساحة الدولية .

[1] وسام الدين العكلة ، **مرجع سابق** ، ص ص .707، 708 .

خلاصة الفصل الثاني

عرف البرنامج النووي الإيراني عدة محطات منذ بدايته في سنة 1958م أثناء عهد الشاه ، إلى غاية اليوم الحاضر، على الرغم من كون البرنامج النووي قد بدأ بدعم وإشراف أمريكي ،في ظل الشاه الحليف الأمريكي، فإننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من تصدت له وعملت على تعطيله في مرحلة ما بعد انتصار الثورة الإيرانية، لعلمها المسبق بمدى حدوده السلمية والعسكرية. مر البرنامج النووي بمراحل متدرجة من الانطلاق وصولا إلى التطوير والتحديث، وهذا يؤكد الإرادة السياسية للقيادة الإيرانية القوية لتحقيق أهداف استراتيجية غير معلنة من البرنامج النووي.

إن الأبعاد الداعية إلى المضي والتمسك بالمشروع النووي، هي ما تعطي المسوغات والتفسيرات للسلوك الإيراني تجاه برنامجها النووي. بحيث عملت البيئة الداخلية في محدداتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والقانونية على دعم ودفع المشروع إلى غاية التوصل إلى الاتفاق النهائي.

اختلفت البيئة الخارجية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني؛ وذلك من منطلق المصلحة الوطنية والحسابات الاستراتيجية؛ إذ على الرغم من اتفاق المواقف الدولية والإقليمية على الحق في الطاقة النووية السلمية، إلا أن امتلاك إيران للسلاح النووي هو مسألة مرفوضة ولا تصب في مصلحة هذه الدول. وتعامل الدول مع البرنامج النووي يتدرج من المتشدد إلى المتأني إلى اللامبالي، حسب التهديد الذي تشعر به وإمكانيتها في التأثير في مسار أزمة البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الثالث

استراتيجية التفاوض الإيرانية

حول الملف النووي

ومحصلاتها

يتناول هذا الفصل المسار التفاوضي عبر مراحله الممتدة، من سنة 2003م إلى 2015م ، بحيث تشاركت إيران التفاوض، في المرحلة الأولى، مع المفاوض الأوروبي(3+1) وفي المرحلة الثانية ، تفاوضت مع الأطراف الدولية (5+1). يختص المبحث الأول بدراسة التفاوض ، مع المجموعة الأوروبية، وفق منهجي التعاون والصراع الذي انتهجته إيران لكسب الوقت. غير أن المسار انتهى إلى الانسدادو تم تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن كما تولد عنه فرض عقوبات دولية على إيران. يتناول المبحث الثاني، استئناف التفاوض مع دخول الولايات المتحدة كطرف فعال و انضمام روسيا والصين إلى المجموعة الدولية (5+1)، التي أصبحت الطرف الجديد في العملية التفاوضية. في هذه المرحلة تم تطبيق تقنية الخطوة خطوة التي ساعدت على التوصل إلى الاتفاق النهائي بشأن الملف النووي. ثم في الأخير نحاول تسليط الضوء على الاتفاق النووي المبرم، بتقييمه من حيث المحتوى،ثم التعرف على تداعياته المحتملة على الصعيد الداخلي الإيراني وعلى الصعيد الخارجي بشقيه الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: المفاوضات مع المجموعة الأوروبية(بريطانيا – فرنسا – ألمانيا) (3+1)

في أواسط عام 2002م ، كشفت مجموعة معارضة للنظام الإيراني تقيم في فرنسا تعرف : (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية) عن وجود منشأتين لتخصيب اليورانيوم في موقع "ناتنز" ومصنع للماء الثقيل في "آراك". غير أنه،بعد اكتشاف مخزون من خامة اليورانيم في "ساجاد" (مقاطعة يزد) ، أعلنت إيران عن مباشرتها تطوير استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على القدرات الذاتية[1]. زاد ذلك من الشكوك طويلة الأمد التي اتسم بها المشروع النووي الإيرانيو الممتدة منذ التسعينات. في فيفري 2003م، توصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استنتاج يقضي؛ أن منشآت تخصيب اليورانيوم في "ناتنز" وإنتاج الماء الثقيل في "آراك"، أصبحت أكبر وأكثر تطورا وأقرب إلى مراحل اكتمالها النهائية، أبكر مما هو مفترض[32]. كما اكتشفت الوكالة آثارا مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من مفاعلات إيرانية، الأمر الذي عدته الوكالة الدولية دليلا على قيام إيران بتنقية اليورانيوم دون إبلاغها. إنتمكن إيران من التخصيب وإنتاج الماء الثقيل واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية،يعني تطوير دورة وقود محلية ثم إنتاج سلاح نووي بسهولة. في ظل هذه التطورات وفي غياب اتصالات أمريكية-إيرانية، بادرت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا (الترويكا الأوروبية)، في أواسط عام 2003م، إلى إطلاق محادثات رسمية تهدف إلى إقناع إيران بالتخلي عن مكون التخصيب في برنامجها النووي وتوقيع البروتوكول الإضافي لاتفاقيتها الوقائية.

على خلفية هذه الأحداث ، انطلقت المفاوضات بين الطرف الإيراني والطرف الأوروبي، المفاوضات التي أصبحت مسألة ضرورية بالنسبة لإيران لتبديد الشكوك حول أهداف برنامجها النووي ومنع أي تحالف دولي ضدها، كما حدث مع العراق. امتدت هذه المفاوضات من 2003م إلى 2006م ، حين تم فرض العقوبات الدولية على إيران .

المطلب الأول: إيران بين استراتيجية الصراع والتعاون

طُبقت ، في هذه المرحلة، استراتيجيات "الصراع والتعاون" ،"العصا والجزرة" و"الترغيب والترهيب" ، على ضوء أهداف الطرفين المتفاوضين. من خلال سبع جولات من المفاوضات الصعبة .

أولا- أهداف الطرفين : تضمنت الاقتراحات التي تقدم بها الطرف الأوروبي إلى إيران ، كما يلي :

1- أن تتعهد إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول كل الأمور المعلقة؛
2- إلغاء عملية تخصيب اليورانيوم ؛
3- التوقيع على البروتوكول الإضافي واحترام بنوده؛

بالمقابل تتعهد الترويكا الأوروبية بما يلي:

1- عدم إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن و يدرس في إطار الوكالة الدولية للطلقة الذرية؛

[1] محمد الشيخلي، القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات ،**"مجلة المستقبل"**،ع.2036 سبتمبر 2005، ص ص. 23-31.

[2] تقرير الشرق الأوسط،**إيران : هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟"** المجموعة الدولية للأزمات " ،ع.51 فيفري 2006 ،ص ص. 1-44.

2- فتح العديد من مجالات التعاون مع إيران[1].

تتلخص استراتيجية الترويكا الأوروبية في عدول إيران عن تخصيب اليورانيوم وعن الطموح في امتلاك التكنولوجيا النووية،في مقابل امتيازات ومنافع اقتصادية من دول الاتحاد.

أما أهداف إيران فتمثلت، في :

1- الحفاظ على حق إيران في الاستعمال السلمي للطاقة النووية ؛
2- الموافقة على توقيع البروتوكول الإضافي وفق أربعة شروط ، هي : عدم الإساءة للأمن القومي الإيراني وعدم المساس بالقيم الإسلامية الإيرانية وعدم الكشف عن الأسرار العسكرية وأخيرا قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الغربية بواجباتها[2].

تركزت استراتيجية إيران ، على مستوى المطالب والأهداف،على تجنب وتعطيل إحالة ملفها إلى مجلس الأمن وتبديد الشكوك حول أهداف برنامجها ومنع أي تحالف دولي ضدها . فإيران ، منذ دخولها التفاوض الأولي مع مجموعة الثلاث الأوروبية، كانت تسعى إلى تعطيل وتعقيد جهود واشنطن ضدها؛ إذ حرصت على عدم مناقشة برنامجها النووي إلا مع القوى الأوروبية الثلاث ؛ في تكتيك أريد منه خلق فجوة بين الدول الأوروبية وواشنطن . كما تمثل هدفها أيضا،في الإبقاء على صورة أمريكا العدوة ؛ وبالتالي عدم الاعتراض داخليا من التفاوض مع طرف غربي[3].

ثانيا- خصائص المرحلة : تميزت بمرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى؛ امتدت هذه المرحلة،من بداية التعامل مع الوكالة الدولية عام 2002م، ثم التفاوض مع الترويكا من2003م إلى غاية 2004م. تميزت المرحلة بتباين المواقف الأوروبية عن الموقف الأمريكي و اشتراك الوكالة الدولية والترويكا، في إخطار إيران حول إمكانية تعرضها لعقوبات إن لم تستجب للمطالب الدولية. كما أن الأفكار الأوروبية التي تبنتها الوكالة لم تعترض عنها أمريكا.على هذا الأساس انطلقت المفاوضات الثنائية الصعبة، المؤكدة على رفض المجتمع الدولي للأنشطة النووية العسكرية.

أما المرحلة الثانية، فبدأت عقب وصول محمد أحمدي نجاد إلى الرئاسة عام 2005م.حيث تزامنت فترته مع رئاسة جورج بوش، حيث التقى التياران المتشددان من الطرفين. كانت النتيجة هي التهديد الأوروبي الفعلي بالعقوبات وتبادل التهديدات بين الطرفين والتصعيد الإعلامي[4]. كما تميزت هذه المرحلة، على مستوى فريق التفاوض، باستبدال "حسن روحاني" بالسيد "علي لاريجاني"، الأكثر تشددا ،كسكرتير عام لمجلس الأمن القومي الأعلى. كما تم استبدال الفريق النووي السابق، بعد حله فعليا، بعد أن انتقده نجاد عن استراتيجيته المرتعبة. الفرق في أهداف الفريقين ؛ أن روحاني وفريقه مهتمون بتحقيق دورة الوقود وتجنب تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، أما أعضاء الفريق الجديد فهم مهتمون بدورة الوقود وحدها[5].

---

[1] جيل فايلار ، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** ، ترجمة أحمد أبو هدبة (بيروت : الدار العربية للعلوم، 2006) ، ص. 55.

[2] رائد حسنين ، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010** ، رسالة ماجستير غير منشور (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2011) ، ص.136 .

[3] محجوب الزويري ، **مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا : ماذا بعد؟** (قطر: المركز العربي لدراسة السياسات ، 2014)، ص.2.

[4] عامر كامل أحمد ، "موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"، **دراسات دولية** ، ع. 50 نوفمبر 2012 ، ص ص .01 -22 .

[5] تقرير الشرق الأوسط ، **مرجع سابق** ، ص .09 .

إن البيئة التفاوضية قد يستدل على طبيعتها من الظروف والأشخاص المحيطين والفاعلين فيها وعلى ضوء ذلك، نتوصل إلى فهم الاستراتيجية، الأهداف والنتائج. تميزت المفاوضات الإيرانية – الأوربية بالتقاء التيار المحافظ في إيران والحزب الجمهوري في أمريكا، الأمر الذي نتج عنه تغيير في الفريق المفاوض وما يستدل من ورائه هو تبني النهج المتشدد والمصعد من الطرفين؛ مما جعل الخيار التفاوضي يفشل ويظهر بديل العقوبات الدولية.

ثالثا - تطبيق استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة : أبدى الاتحاد الأوروبي تقاربا مع إيران ، يعود ذلك إلى المنافع التجارية والاقتصادية ، التي تدفع الطرفين إلى الانخراط في استراتيجيات التعاون سواء من حيث ؛ توفر رغبة الطرفين في تطوير المصلحة المشتركة و التفهم المشترك وتوسيع مجالات التعاون . لأن الطرف الأوروبي يطمح في الاستثثار بالسوق الإيرانية و الاستفادة من مكانتها الجغرافية ، السياسية والاستراتيجية ، في ظل عدم وجود حوار مباشر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.كما ترى أوروبا أن عسكرة حل الملف الإيراني سيعود عليها بالضرر المباشر، حتى ولو كانت أوروبا متوافقة مع أمريكا.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للاقتصاد الإيراني ، لأن العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وإيران، مثلا، في نمو متزايد . ففي حالة فرض أي عقوبات اقتصادية أممية على طهران فسيسبب ذلك خسائر هامة للاقتصاد الألماني . كما أن العديد من الشركات الفرنسية (شل وألفا أكتين وتوتال) والبريطانية(بي- بي) والاسبانية (سبسا) الإيطالية (آجيب) قد باشرت مشاريع بملايير الدولارات في مجال النفط والغاز. فضلا عن ذلك ، فإيران في حاجة إلى 70 مليار دولار في السنوات الخمس أو العشرالقادمة لتجديد البنية التحتية النفطية المتهالكة ، في حين أن أوروبا من الأماكن التي تستطيع أن توفر لإيران هذه الاستثمارات إضافة إلى التقنية المتقدمة[1].

إن المصالح المتبادلة بين الطرفين وجدت قبل الأزمة النووية ، لذلك فمن الأجدى تطوير التعاون والحفاظ عليه خوف زوال هذه المصالح . نتيجة لذلك ، نجد الطرف الأوروبي يخوف إيران بإضاعة مصالح هامة في حال تطويره للبرنامج النووي وعدم استجابته للمطالب الأوروبية. وإيران من جانبها ، تخاف من مواجهة عقوبات دولية تحد أو تعيق النشاطات التجارية والاستثمارية الأوروبية التي تحتاجها إيران للحيلولة دون انهيار اقتصادها . إذن ،على الرغم من الأهداف المعلنة حول إيقاف النشاط النووي ، فإن المنحى التعاوني يجد بعدا على ضوء المصالح الاقتصادية القائمة والمستقبلية .

رابعا - تطبيق منهج استراتيجية منهج الصراع : لا يخفى الطابع الصراعي الذي يطبع المفاوضات الأوروبية الإيرانية . فهي أقرب ما تكون إلى الصراع منه إلى التعاون ؛ حيث ركزت على إيران على استنزاف الطرف الآخر من حيث الوقت ، إذ عملت على استثمار المفاوضات لكسب الوقت. كاستراتيجية تفاوضية على خلفية تناقضات مصالح الأقطاب الدولية . كما انتهجت إيران سياسة المرونة والتشدد دون الوصول إلى نقطة اللاعودة .

بدأت أولى مراحل اللين ، عندما وافقت إيران على تعليق نشاطاتها للتخصيب وإعادة المعالجة في 2003م ، مع التزام منها بتوقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . حيث تم التوصل

[1] رشيد عمارة الزيدي، دانا محمد صالح، "استراتيجية التفاوض الأوروبية- الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني" ، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية** ، ع .2 ديسمبر 2009 ، ص ص 1-35 .

إلى اتفاق مبدئي وافقت إيران بموجبه في الدخول مع الوكالة في اتفاق كامل لحل جميع القضايا العالقة بشفافية ، توقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدء إجراءات التصديق عليها مع التعاون مع الوكالة، طبقا للبروتوكول و تعليق جميع عمليات التخصيب بصورة اختيارية. جاءت هذه الاستراتيجية الإيرانية عقب التهديدات الأوروبية التي هدفت من ورائها إلى إخضاع الطرف الإيراني؛ حيث هددت بشكل من أشكال العقوبات التجارية "[1].

في نوفمبر 2004م ، تم التوصل إلى اتفاقية أخرى هي اتفاقية باريس ، أكدت إيران بموجبها أنها لن تسعى لإنتاج أسلحة نووية مع التزامها الكامل بالتعاون والشفافية مع الوكالة الدولية وموافقتها على تمديد تعليق جميع عمليات التخصيب ونشاطات إعادة المعالجة. كان الهدف من اتفاقية باريس ، أن تكون كمقدمة لاتفاقية بعيدة المدى ومتفق عليها من كل الأطراف.في مقابل ذلك حاول الطرف الإيراني انتزاع تنازلات من الطرف الأوروبي، وفق ثلاث مجالات للتفاوض(سياسية – اقتصاديةـ نووية). في مقابل التعليق، حصلت إيران على مكاسب ؛ الدعم الأوروبي بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واعتبار منظمة مجاهدي خلق منظمة إرهابية . غير أنها، سرعان ما عادت إلى أسلوب الشد ، إذ قامت بتشغيل برنامجها النووي بسرعة وحالت دون تمكن مفتشي الوكالة الدولية من الوصول ، في نهاية 2004م ، إلى موقعين عسكريين في" بارشين" و"لافيران" [2].

في أواخر سنة 2005م ، أعلنت إيران قرار استئنافها أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان ؛على الرغم من الصفقة التي عرضها الجانب الأوروربي بتطبيع العلاقات التجارية وتقديم تعويضات إضافية وبناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف إضافة إلى ضمانات بتوفير الوقود النووي . فسرت الوكالة ذلك على أنه محاولة من إيران إخفاء أنشطة نووية مما صعد الأزمة من جديد. ترتب عن رفض إيران للمقترحات الأوروبية، تهديد هذه الأخيرة بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن. عمدت إيران في مواجهة التهديد الأوروبي، بالاتجاه نحو روسيا و الصين من أجل تخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، وهو ما اعتبر كسبا للوقت. كما عمقت إيران تحالفها مع روسيا، اقتصاديا، على حساب الشركات الأوروبية، الأمر الذي أكسبها الدعم الروسي والصيني ضد فرض العقوبات الدولية.

جاء قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، القاضي بأنها لا تستطيع أن تؤكد على سلمية البرنامج النووي، مؤكدا على أن هذه المفاوضات لم تعط نتيجة مرضية للطرف الأوروبي . أحالت الوكالة الملف الإيراني و بدعم من الترويكا إلى مجلس الأمن ، عام 2006م ، صدر القرار 1737 متضمنا فرض عقوبات دولية. وبذلك انتهت سياسة الترهيب والترغيب التي تبناها المفاوض الأوروبي، بعد أن أخفق في إخضاع إيران وفق منهج السيطرة. غير أن المفاوض الإيراني كانت له محصلة تفاوضية مغايرة ، تمثلت في ما يلي :

ـ تجنبت مرحليا المواجهة مع الولايات المتحدة ، أي تفادي الخيار العسكري وكسبت وقتا طورت خلاله قدراتها النووية ؛

[1] إميليلنداوو إفرامأسكولاي ، **برنامج إيرلن النووي والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية** (بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية ، 2006) ، ص 238.

[2] تقرير الشرق الأوسط ، **مرجع سابق** ، ص .2.

ـ حققت زيادة في أجهزة الطرد المركزي، من 164 جهازا عام 2004م إلى 500 جهاز في 2007م و تطمح إلى تركيب 50 ألف جهاز في المستقبل[1]. كما تمتلك 8000 جهاز من الجيلين الأول والثاني [2]؛

ـ امتلكت إيران مخزونا يصل إلى 2880كغ من اليورانيوم ضعيف التخصيب وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%[3].كما أعلنت نجاحها في تخصيب اليورانيوم في سنة 2006م بنسبة 3.5 % ثم بنسبة 4.8[4]%.

انطلق كل طرف من أطراف التفاوض ، من أهداف تخصه عمل من خلال استراتيجية الصراع، سواء بالإخضاع أو بالإنهاك ، على كسب الوقت وعدم الوصول إلى حافة الهاوية وبالضرورة عدم انهيار المفاوضات نهائيا . غير أن إصرار كل طرف على أهدافه التي تقع في نقيض الآخر، بصورة صارمة و غير مرنة، أوصل المفاوضات إلى هذه النتيجة المنطقية في ظل اللعبة الصفرية التي أراد كل طرف لعبها ، المتمثلة في الإحالة على مجلس الأمن.

المطلب الثاني : انسداد المفاوضات بوصول الملف إلى مجلس الأمن

تم في سنة 2006م ، تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، نجم عن ذلك إصدار خمسة قرارات تتضمن مجموعة من العقوبات الاقتصادية والفنية المتصاعدة ضد إيران ، وهي القرار1696 في 7/31/ 2006، القرار1737 في 2006/12/23 ، القرار1747 في 3/24/ 2007، القرار 1803 في 2008/3/3 والقرار 1929 في 6/9/ 2010. جرى ذلك مع تقديم حزمة من الحوافز لتشجيع إيران على التخلي عن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم مع ضمان عدم توجيه ضربة عسكرية[5].

تدرجت العقوبات من حيث الشدة ، بداية من التهديد إلى الإجراءات التي تحول دون الحصول على المواد النووية الحساسة. تضمنت العقوبات منع بيع أو نقل كل المواد والمعدات والتكنولوجيا التي تسهم في أنشطة التخصيب ، عقوبات على تصدير وتوريد السلع والتكنولوجيات النووية ، منع التعامل مع بعض المؤسسات الإيرانية الرسمية وشخصيات من منظمات للحرس الثوري وتجميد أرصدة مسؤولين ومنع سفرهم . إضافة إلى، تفتيش السفن المشتبه بها ومصادرة أي مواد محظورة فيها و الحيلولة دون الحصول على الأموال وعلى الصواريخ الباليستية الموجهة. كان الهدف الأساسي من العقوبات المتدرجة هو الضغط والتضييق على التحرك الإيراني في تطوير برنامجها النووي .

أولا- أثر العقوبات على أطراف المفاوضات : أثرت العقوبات الدولية على إيران وعلى دول المجموعة الأوروبية . تراجعت الواردات الأوروبية ما بين عام 2008-2009م بنسبة 45%

أحمد سليمان ،**" الملف النووي الإيراني في 2007.قطار بلا كوابح "** ، في :
[1] **http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7157000/7157641.stm** ، (2016/05/02) .
[2] **جريدة الشرق الأوسط** ، ع .11603 ، 05 سبتمبر 2010 ، ص . 10 .
[3] **المكان نفسه**.
[4] منى مصطفى محمد ، **" النووي الإيراني من العقوبات إلى التسوية "**، في :
file:///C:/Users/HP/Desktop/%%D.htm ، (2016/05/02).
[5]، محمد الجروان، **أثر العقوبات الاقتصادية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط من عام 2001-2011م**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة اليرموك: كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية ، 2013)، ص .248 .

والصادرات بنسبة 9%. لم تتضمن القرارات الأممية أي عقوبات اقتصادية على إيران في بداياتها ، لو نظرنا إلى واقع الاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بصورة أساسية على تصدير النفط الذي يمثل 67% من مجمل العائدات النفطية . في ظل الارتفاع الحاد لأسعار النفط بنسبة 33% ، فإيران حققت موارد مهمة من هذا الارتفاع ، قدرت بـ40 مليار دولار، في عام 2006م ، وتمتلك احتياطات نفط تقدر بـ 10%من الاحتياطي العالمي. أما الديون الخارجية على إيران تستطيع إيران سدادها من فروقات النفط . غير أن الاقتصاد الإيراني تأثر بالتغيرات التي شهدها قطاع النفط باعتبارها دولة ريعية يرتبط اقتصادها وموازناتها بالعائدات النفطية التي تحققها . بعد انخفاض العائدات النفطية بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، منذ عام 2008م ،حيث شهد الاقتصاد الإيراني نسب تضخم تصل إلى 25.4% وانخفضت العائدات النفطية من 118مليار دولار إلى 67.4 مليار دولار، عام 2013م، مما جعل العقوبات تؤثر سلبا على الناتج المحلي في ظل تذبذب السياسات الداخلية .[1] الشئ المؤكد هو تأثر الاقتصاد الإيراني على وقع العقوبات ، خصوصا التي مست قطاع النفط ، من جهة ، وعلى وقع الأزمة الاقتصادية العالمية المالية من جهة أخرى.

ثانيا - مصير المفاوضات بعد فرض العقوبات الدولية : وجدت إيران نفسها ، في عام 2007م ، تحت طائلة العقوبات، غير أن الرؤية الإيرانية ما زالت مركزة على القضية الأساسية غير القابلة للمساومة ؛ فكان ردها هو نصب وتشغيل 3000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم في محطة "ناتنز". كما وجدت الساحة التفاوضية نفسها منفتحة على حضور أطراف أخرى هي الولايات المتحدة وروسيا والصين . هذه التوليفة الجديدة لأطراف التفاوض يتمخض عنها استراتيجيات جديدة وإدارة خاصة.

أمام التزايد المتتالي للعقوبات على إيران ، تأكد تراجع الوساطة الأوروبية كشريك تفاوضي في حل المسألة النووية الإيرانية . في ظل الفراغ الدبلوماسي؛ ساد الخطاب السياسي الإيراني المصر على المشروع النووي من الجانب الإيراني وزيادة الحديث عن الخيار العسكري من الجانب الأمريكي ، على الخصوص . دخلت الجهود الدبلوماسية التركية البرازيلية على الخط عام 2009م ، كمسار جديد للتفاوض . حيث وقع الرئيس الإيراني ونظيريه البرازيلي والتركي صفقة بشأن استبدال اليورانيوم منخفض التخصيب ، الذي تمتلكه إيران، بيورانيوم روسي- فرنسي مرتفع التخصيب ، على الأراضي التركية، بوصفها دولة ثالثة ، ضامنة لعملية التبادل[2]. تتمثل مهمة الوسيط الجديد، في إمكانية التوصل إلى تسوية بعيدة المدى . قابلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التكتيك الإيراني، الرامي لإدخال وسطاء جدد ومسارات بديلة ، بأن قللت من أهميته ورفضت دعم الصفقة وتلك الجهود ، نظرا لتباين استراتيجيات الطرفين على هذا النحو:

1 ـ تصر الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الأوروبية على وقف التخصيب، فيما تصر إيران على رفع العقوبات؛

2 ـ تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية أن العقوبات ستجبر إيران على تغيير مواقفها وأن التغيير سيحدث متأخرا، بينما ترى إيران أن الأوضاع ستتغير وسيتعين على العالم

[1] ناصر التميمي ، **عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2015) ، ص ص.3،4.
[2] وسام الدين العكلة ، **مرجع سابق** ، ص . 725.

الاعتراف لإيران بالقدرة على امتلاك دورة الوقود النووي، فالعالم لم يرغب في امتلاك باكستان القنبلة أو امتلاك البرازيل دورة الوقود النووي، لكنه كان مضطرا للتعامل مع هذه الحقائق؛

3- جاءت هذه المبادرة من طرف إيران ، لشراء بعض الوقت على ضوء التوترات السياسية الداخلية. في حين تبلور لدى القوى الغربية أن العقوبات هي الخيار الأفضل من جهة ، كما أنه من الأفضل أن يحصر حل المسألة النووية بوساطة القوى الغربية التي تملك أدوات الضغط السياسي والاقتصادي وأدوات التحفيز الاقتصادية والتكنولوجية[1].

تنضبط هذه الاستراتيجيات ، في هذه المرحلة من عمر الأزمة النووية ، وفق : اختلاف الطرفين حول الأولويات والمنطلق المفضي لحل الأزمة ، لكل طرف رؤيته لعامل الزمن وربح الوقت ، عدم التوافق على من يسند له دور الوسيط ، بين إيران التي تريد أن تلجأ لأطراف موالين لها وبين القوى الغربية التي تسعى للدور الحصري أو الوسيط ذي الولاء . بذلك دخلت المفاوضات في مرحلة سجال بين الطرفين دون انفراج قريب في انتظار وساطة واعدة متفق عليها .

ثالثا - تقييم مرحلي للاستراتيجية الإيرانية : طورت إيران منهجا تفاوضيا مكنها من ربح الوقت والتمهيد لقبول برنامجها في البيئة الخارجية. استخدمت لذلك مجموعة من الأدوات منذ بداية التفاوض مع الترويكا الأوروبية ، ثم مع توسعه مع أطراف دولية أخرى. في كل لقاء بين إيران ومفاوضيها ، كان الهدف هو التوصل إلى "البديل الأفضل للاتفاق التفاوضي(BATNA)" الذي يعني تسوية نهائية للبرنامج النووي الإيراني.

لا يخفى التطبيق الشيعي لمبدأ "التقية" ، الذي يبيح للمضطرين إخفاء بواطنهم وإظهار عكس الحقيقة لقضاء حوائجهم، فنجد تجسيد ذلك في مبالغة المفاوض الإيراني وتأكيده الدائم على سلمية الغايات التي وجد من أجلها البرنامج النووي وهو ذات المبدأ الذي يحملهم على التحلي بالنفس الطويل ، الذي يأملون بانتهاجه بأن تصبح المفاوضات كلما طال أمدها ، كلما أعطى ذلك فرصة لتغير الأحداث لصالحهم. وحسب منطق "البازار" ، الثمن الذي تبدأ به المفاوضات ليس الذي تنتهي عنده ، ما يعني أن المحادثات في تطور والمساومات متوا صلة حتى بعد الحصول على الاتفاق[2].

التزمت إيران بالتعتيم والتلاعب والإخفاء. من الناحية التقنية : تقوم إيران بإثارة الأحداث ، مثل اعترافها بوجود آثار لليورانيوم المخصب بما يتجاوز الحد المسموح به ، في "قم" و"ناتنز" والعثور على عدة أختام مكسورة في" ناتنز". إذا كانت هذه التصريحات لم تأت لكسر الممنوعات فهي على الأقل تحاول بلورة إجابات للرأي العام العالمي. أما من الناحية السياسية: كثيرا ماتحاول إيران التفاوض بالعودة إلى الإشكالية الأساسية، مما يعني الرجوع "خطوة إلى الوراء" في مسار المحادثات. وفي ظل غياب الروح التعاونية الأزمة ؛ يعد ذلك ، إعادة تأطير للحوار بالرجوع إلى العناصر الأولية للتفاوض. إضافة إلى ، تفعيل قنوات متعددة في المحادثات، يهدف هذا التكتيك إلى هز الوحدة الحساسة للطرف الآخر المفاوض . كما انخرطت إيران في علاقات ثنائية مع شركائها الأساسيين، مثل: عقد صفقة مع

[1] ناصر التميمي، **مرجع سابق**، ص. 5.

[2] Marjorie BORDES , Comment l'Iran négocie?, **La revue géopolitique** , pp. 1-7.

جنوب إفريقيا لإنشاء مفاعل نووي ، في عام 2005م . وفي سنة 2012م ، تم الاتفاق مع البرازيل برعاية لتبادل لليورانيوم المخصب في تركيا[1].

لم تغير إيران من موقفها من قضيتها، بل سرعت في إنجاز مشروعها. لم تستطع العقوبات الأمريكية والدولية على ثني إيران، إنما أصرت ، عبر تصريحات مسؤوليها ، على تمسكها بالحق المشروع في الطاقة النووية كما دفعت العقوبات إيران إلى التسريع في برنامجها النووي . خلال السنوات التالية لفرض العقوبات الدولية ، لم تغير إيران من موقفها لأنها تدرك بأنها قادرة على مواجهة العقوبات .

المبحث الثاني: دخول الولايات المتحدة الأمريكية في مسار المفاوضات

لم يغلق باب التفاوض في قضية الملف النووي الإيراني بشكل قاطع . حتى في فترة العقوبات ، لم تنقطع المحادثات بين الطرفين، على الرغم من المحصلة السلبية. بدأت هذه المرحلة سنة 2013م ، غير أن الأحداث والمعطيات السابقة لها ساهمت في بلورة مواقف وأهداف الأطراف.

المطلب الأول: تطبيق استراتيجية الخطوة خطوة : قبل الحديث عن الاستراتيجية المتبعة ، لا بد من توضيح معطيات متعلقة بالظروف المحيطة وأخرى بالأطراف المنخرطة بالتفاوض .

أولا - الظروف الجديدة للمفاوضات : اختلفت الظروف المرتبطة بالطرفين على عدة أصعدة وبدا واضحا أن الأوضاع لا تتجه نحو أي سياسة متشددة، مع بقاء باب الحل الدبلوماسي مفتوحا .

- بالنسبة للطرف الغربي وخاصة الأمريكي، فقد دخلت مرحلة سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة .

*سياسيا : تجري المفاوضات في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، المعروف بتفضيله للحل الدبلوماسي في التعامل مع الملف الإيراني في ظل إدراكه للمساندة الروسية والصينية لإيران .

*عسكريا : يصعب توجيه ضربة تكتيكية لجميع المنشآت النووية الإيرانية، لكونها: صعبة الاستهداف ، لانتشارها الواسع وغموض المعلومات حول بعض القواعد، مع احتمال استخدام إيران منظومة صواريخ شهاب أو إشعال جبهات خارجية عديدة أو استهداف القواعد الأمريكية في الخليج أو حدوث تلوث بيئي يلحق الضرر بالقواعد العسكرية.

*اقتصاديا : لا شك أن معاناة الولايات المتحدة من تداعيات الأزمة المالية، التي أصابت اقتصادها في سنة 2008م ، والتي ما زالت لم تتعاف منها تماما،والتي ساهمت في قناعة المواطن الأمريكي بعدم تأييد سياسات المحافظين الجدد، التي تفتح باب الحروب المكلفة ضد دول "محور الشر"، وإيران ضمنها.

*إقليميا: كان للتدخل الأمريكي، في العراق وأفغانستان، إخفاقا، نتج عنه تداعيات من حيث التكاليف المالية والنتائج غير الحاسمة؛ الأمر الذي قد يدفعها للاستعانة بالطرف الإيراني . في الملف الأفغاني، قد تساعدها لعلمها بقدرتها على تحجيم دور طالبان وفي العراق ، تستطيع التأثير في الداخل العراقي من خلال نفوذها في بعض الأحزاب والقوى السياسية العراقية ، أما في الشرق الأوسط ، فأمريكا مقتنعة بأن

[1] **Ibid.**

الدور الإيراني ، من خلال حزب الله وحركة حماس ، كان عاملا حاسما في تعثر عملية السلام . مما يدفع إلى إمكانية الحصول على مساعدتها في إحلال السلام[1].

- بالنسبة للطرف الإيراني، فقد تميزت الساحة السياسية بقدوم الاتجاه الإصلاحي وتولي الرئيس حسن روحاني رئاسة الجمهورية ، الذي سعى إلى دفع خيار المفاوضات إلى مرحلة الانفراج وبعث برسائل سياسية مشجعة إلى الغرب . إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية السلبية التي خلفتها العقوبات الاقتصادية ؛ حيث أفقدت العملة الإيرانية 80 % من قيمتها ، في عامي 2011-2012م ، وحرمت إيران من تصدير ما مقداره 80%من نفطها الخام، مما حرم الدولة من نحو 53مليار دولار من العوائد[2]. في المقابل نجد ، التقدم الذي حصلت عليه إيران على المستوى الإقليمي ، أين أصبح لها دورا مؤثرا ، خاصة بعد أحداث الربيع العربي ، في كل من : العراق ، أفغانستان ، بعض دول الخليج و الشرق الأوسط . الأمر الذي سيكون ضمن نقاط قوتها التفاوضية .

ثانيا - أطراف التفاوض : تزامنت المفاوضات مع تغييرات على مستوى الرؤساء والموظفين المخولين بالتفاوض من الطرفين ، بشكل مساعد ومشجع على التفاوض . على الساحة الأمريكية ، تم تغيير وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، إذ تسلم جون كيري رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس ، منصب وزير الخارجية. حيث باتت هذه المرحلة أشبه ما تكون بمرحلة التفاوض مع كوريا الشمالية التي نتج عنها "اتفاق الإطار"، الموقع سنة 1994م. بالنسبة للطرف الإيراني ، عادت إلى الأذهان فترة التفاوض في ظل الرئيس الأسبق محمد خاتمي، الذي أوقف تخصيب اليورانيوم كبادرة حسن نية في نهاية رئاسته، حيث كان يرأس مجلس الأمن القومي الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني ، الأمر الذي ينظر له على أنه فرصة مواتية لوجود شريك جاد للتفاوض .

ثالثا - الاستراتيجية الجديدة للمفاوضات : عندما قررت إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا استئناف المفاوضات ، في ظل الظروف الجديدة ، تعين اتخاذ قواعد جديدة للعملية التفاوضية. لم ينفك المشهد التفاوضي من الخلو من سجال إيراني أمريكي ، حتى خلال الوساطة الأوروبية ، حيث كانت إيران تبعث برسائلها السياسية إلى أمريكا وحلفائها. لكن فشل الوسيط الأوروبي ، وما صاحبه من تغيرات إقليمية ودولية، فتح الباب لوساطة جديدة تحرك فترة السكوت الممتدة من 2010-2012م وتبعث المسارات الدبلوماسية المتعثرة وتعكس تبلور استراتيجية جديدة تتم على مستوى القيادة السياسية بحضور المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي . في ظل المعطيات المتقدمة ، ظهر الوسيط العماني حيث تم اللقاء بين الطرفين ؛ بحضور جون كيري ، الذي يشغل منصب رئيس الشؤون الخارجية في الكونغرس ، مع صالحي ، كبير المفاوضين في البرنامج النووي ، في بداية عام 2012م وتزامن مع نهايات رئاسة أحمدي نجاد[3].

يعتبر التفاوض حول ملف كالملف النووي الإيراني ، ذو الأهمية الفائقة لدى الطرفين، أمرا لن يحسمه إلا التفاوض المباشر بين الطرفين الأساسيين في هذه القضية. من جهة أخرى ، يستوجب ذلك من الوسيط أن لا يتجاوز دوره مرحلة خلق أجواء الثقة وتهيئة الأطراف للجلوس للتفاوض المباشر، الأمر

---

[1] شريف شعبان،**" في ظل إدارة أوباما –السياسة الأمريكية تجاه إيران ...إلى أين " ، في : www.ahram.org ، (2016/05/05) .**

[2] محجوب الزويري ، **مرجع سابق** ، ص . 6.

[3] **المكان نفسه** .

الذي نجحت فيه الوساطة العمانية وتوج باتفاق جنيف ، وهو ذات البعد الذي لم يتوفر في جولات التفاوض الأوروبية.

من المفترض بعد جلوس الطرفين على طاولة المفاوضات ، أن يبدأ الجانب الأمريكي بخلق جو من الثقة والتقارب للتأسيس لحوار دائم ، تمثلت نظرت المفاوض الأمريكي فيما يلي :

ـ بدء الحوار الجاد والمباشر في جميع القضايا وأن لا تقتصر على البرنامج النووي فقط ؛

-استغلال الفرص التي تشجع على استمرار الحوار السياسي ؛

- تحديد المصالح المشتركة بين الطرفين ؛

- تقديم ضمانات من من قبل المجتمع الدولي للحصول على التقانة النووية السلمية ؛

- تقديم ضمانات من قبل إيران بشأن برنامجها النووي في كونه سلميا ؛

- رفع العقوبات الاقتصادية التجارية عن إيران[1].

أمام هذه المعطيات، أخذت إيران تسير وفق تقنية خاصة ؛ تتمثل في قاعدة تجزئة موضوعات التفاوض بعد فشل مفاوضات السلة المتكاملة للحل. غير أنه، لم يتم تفعيل هذه الرغبة الإيرانية إلا بعد الموافقة الأمريكية . إذ طرحت إيران أن يجري التفاوض وفق مبدأ "خطوة خطوة" ، الذي يقضي بطرح موضوع واحد أو نقطة واحدة للنقاش والتفاوض بشأنها،شرط تحديد سقف زمني معين ، لا يتم تجاوزه للتوصل إلى اتفاق حولها دون الرجوع لها ثانية ، وإن لم يتوصل إلى تفاهم في الآجال المحددة ، يعود ذلك بآثار سلبية على التفاوض . يمثل هذا الشرط نوعا من الردع والتحفيز، في آن معا ، لتفعيل إرادة التقارب و الاتفاق عند الطرفين .

تتناسب هذه التقنية مع أهداف إيران الرامية إلى الاستمرار في نشاطاتها النووية دون التعرض لضغوط من الطرف الغربي، خاصة الولايات المتحدة، كما يمكنها من الحصول على مكاسب ملموسة وقابلة للتنفيذ عمليا. كما تمكن، هذه التقنية ، الطرف الآخر من الاستمرار في العمل وفق دبلوماسية العصا والجزرة، التي أثقلت على إيران عبر نظام العقوبات. والآن إيران تسعى لرفعها ضمن مطلب أساسي صنو لحقها في التقنية النووية .

بدأت المفاوضات في نيويورك، بتاريخ سبتمبر2013م ، ضمن ما يعرف بمفاوضات (5+1). انطلقت في نيويورك ثم انتقلت إلى جنيف. سبقها تصريحات من الرئيس الأمريكي والإيراني ثم حديث هاتفي بينهما، في 27 سبتمبر، في أول حوار مباشر بهذا المستوى منذ 1979م ، مما يدلل على المستوى التي تحظى به المفاوضات . أعقبه لقاء وزاري مهم بين إيران والدول الست في 15 و16أكتوبر، استؤنف في السابع من نوفمبر واستمر ثلاثة أيام قبل التوصل إلى الاتفاق[2]. رغم الأجواء المحفزة والمستوى التمثيلي الرفيع، إلا أن الدخول في التفاصيل وسمها بالتعقيد والصعوبة . تم التباحث في جنيف حول اتفاق ذو خطوط عريضة ، تتمثل في ؛ فترة تجريبية من ستة أشهر وتجميد كل البرامج

[1] بهاء عدنان السعيري ، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001** (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2014) ص .10.

[2] المحطات الكبرى في الأزمة النووية الإيرانية منذ عشر سنوات ، **جريدة المستقبل** ، ع. 245 ، 11 نوفمبر2013 ، ص.14.

النووية أو قسم منها ، مقابل رفع العقوبات. غير أنه ، توجد نقاط و تفاصيل تبقى بعيدة عن الأضواء . جري معالجة ما يلي :

بالنسبة للمفاوض الغربي، تمثلت مطالبه في:

1- تعليق تخصيب اليورانيوم وإيقافه بنسبة 20% ؛

2-مستقبل مخزون اليورانيوم المخصب من قبل إيران بنسبة 20% وكيفية التخلص منه ؛

3-مسألة صنع إيران جيلا جديدا من أجهزة الطرد المركزي، خصوصا طراز IR-2التي تخصب اليورانيوم بسرعة فائقة ؛

4- إغلاق مفاعل آراكالذي يعمل بالماء الثقيل ؛

5- السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول لموقع موقع بارشين .

وفي المقابل ، يمكن لإيران الحصول على تخفيف "محدود ويمكن العودة عنه"، لبعض العقوبات التي فرضها الغربيون والولايات المتحدة. قد تكون الأولوية إما لقطاع البتروكيماويات أوالمعادن الثمينة أو لتحريك أصول إيرانية في مصارف دول أخرى، غير الولايات المتحدة، بمبالغ تقدر بعشرات مليارات الدولارات[1].

بالنسبة للمفاوض الإيراني، تمحورت المطالب حول :

1- التمسك بحقوقها النووية؛ بما في ذلك تخصيب اليورانيوم عند المستوى الذي تراه مناسبا ؛
2- رفض إغلاق منشآتها النووية وتقبل فقط تجميد العمل بمفاعل آراك لمدة ستة أشهر دون التوقف عن مواصلة بنائه ؛

3- عدم السماح بمفتشي الوكالة بزيارة موقع بارشين، باعتباره موقعا عسكريا وليس نوويا؛ 4- الإلغاء التام للعقوبات المفروضة عليها.

تركزت المطالب الغربية حول المسائل التقنية التي تضمن إبعاد إيران عن التقنية العسكرية، بينما توجهت المطالب الإيرانية للدفاع عن الملف النووي ؛ أي بمقارعة نقاط الطرف المقابل بأخرى تخدم أهدافها، إضافة إلى ملف الإلغاء النهائي للعقوبات ، الذي يبقى الخيار الجامد الذي لن تتنازل عنه . في هذا المستوى، يستلزم على المفاوض الإيراني العمل على هدفين أحدهما ذو تفرعات وخيارات يمكن المناورة حولها، أما الثاني فلا بديل عنه . مما قد يدفع المفاوض الإيراني إلى تقديم تنازلات ، لبلوغ ما هو أقل من المأمول في الأول أي الممكن ، للمحافظ على الثاني الذي يريد أن يحقق فيه أقصى المأمول .

المطلب الثاني : اتفاق جنيف كمحصلة مؤقتة للمفاوضات : تم في ساعة متأخرة من مساء السبت 23 نوفمبر 2013م التوقيع على اتفاق مرحلي لمدة ستة أشهر، على أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل . نحاول التعرف على محتوى الاتفاق باستعراض بنوده ثم تقييمه لمعرفة أهميته و أخيرا آلية تنفيذه.

[1] نقاط البحث الأساسية ، **جريدة المستقبل** ، ع. 245 ، 11 نوفمبر2013 ، ص.14.

أولا - بنود الاتفاق : توزعت على ثلاثة محاور، حسب المواضيع التالية[1] :

أ - وقف تقدم البرنامج النووي :

1- وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 5%وبالتالي تفكيك التقنية اللازمة للتخصيب فوق هذا المستوى ؛
2- التخلص من المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% ، أي زهاء 200 كلغ من اليورانيوم كانت تملكها عند توقيع الاتفاق ؛
3- التعهد بإيقاف العمل في مفاعل آراك بصورة مؤقتة وذلك يعني عدم إنتاج الماء الثقيل والبلوتونيوم ؛
4- عدم نصب أي أجهزة طرد جديدة وتجميد 800 جهاز لم تغذ باليورانيوم بعد.

ب - وتحقيق الشفافية والرصد :

1- توفير الوصول اليومي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى "ناتنز" و"فوردو" وضمان مراقبة شاملة ؛

2- توفير الوصول اليومي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مرافق تجميع وتخزين أجهزة الطرد المركزي ومناجم اليورانيوم والمطاحن ، بصورة يومية وربما مفاجئة ؛

3- توفير المعلومات حول تصميم مفاعل آراك ؛

4- المصادقة على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذه، مع بيان دور كل من الرئيس في القرارات الإيرانية الخاصة بالبرنامج النووي .

ج- الرفع الجزئي للعقوبات :

1- السماح لإيران باسترداد قرابة سبعة مليارات دولار من أموالها المحتجزة في أمريكا وعدد من الدول الغربية والآسيوية ؛
2- تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الإيراني ؛
3- بقاء هيكل العقوبات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية، في حقلي إنتاج النفط والغاز والنشاطات المالية الإيرانية عبر العالم، على حاله ؛
4- رفع القيود عن صناعة السيارات الأمريكية وقطع غيار السيارات الأمريكية وقطع غيار أسطول النقل الجوي المدني والخدمات التي تحتاجها الناقلات الإيرانية في الخارج ؛
5- عدم فرض عقوبات إضافية أو اللجوء إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية ضد إيران؛
6- مضاعفة تراخيص التحويلات الإيرانية لأغراض استيراد الغذاء والأدوية ؛

7- تمكين الطلبة الإيرانيين، خصوصا في الجامعات الأمريكية، من الحصول على منح دراسية من ودائع إيران المجمدة.

[1] موقع منتدى الجيش العربي ،**"البرنامج النووي الإيراني بين الظاهر المسكوت عنه وحتمية التدخل"** ، في : **http://www.arabic-military.com/t88808-topic** ، **(2016/05/05).**

ثانيا - تقييم اتفاق جنيف : لقد قلل الاتفاق من درجة التوتر والعداء في العلاقات الإيرانية الأوروبية عموما والإيرانية الأمريكية خصوصا . انطوى الاتفاق على مكاسب لأطراف التفاوض ، حسب المضامين التالية :

ـ بالنسبة للطرف الغربي: ضمان تحقيق مطالبهم حول الجوانب الخاصة بعمليات التخصيب وبمخزون إيران من اليورانيوم و بعدد أجهزة الطرد المركزي ، إضافة إلى تحويل طبيعة العمل في "آراك" ووضع آليات تفتيش صارمة تلغي أي احتمال لتحول لبرنامج النووي إلى المجال العسكري .

ـ بالنسبة للطرف الإيراني : ضمنت قبولا ضمنيا بوجود برنامج تخصيب يورانيوم شفاف ومقيد على أراضيها ، مما يستتبع عمليا الحق في التخصيب وإنتاج الكهرباء بالطاقة النووية . غير أنه لم يرد في الاتفاق أي نص على الاعتراف رسميا بحقها في التخصيب ، بعبارة "استمرار التخصيب" . ضمنت كذلك ، عدم تعرضها لإجراءات عقابية إضافية في الوقت الراهن . سمحت الولايات المتحدة والدول الغربية ، خلال الأشهر الستة ، باسترداد إيران لزهاء 7مليارات دولار من أموالها المحتجزة في أمريكا وبعض الدول الغربية والآسيوية وتخفيف القيود على تصدير النفط الإيراني .

يمكن رصد أثر الاتفاق على مسيرة البرنامج النووي الإيراني في ثلاث حقائق: امتلاك التكنولوجيا النووية، مواصلة برامج الأبحاث النووية وتطوير برامج متباينة مرتبطة بالأسلحة النووية . تمكنت إيران من امتلاك المعرفة النووية ، أي التي تمكنها من إنتاج سلاح نووي في أي وقت شاءت والفارق هو القرار السياسي. في حين، أن الاتفاق لا يمنعها من الاستمرار في متابعة برامج البحث العلمي المتعلقة بالقدرات المعرفية النووية ، وإن كانت لا تدخل ضمن نشاطات إنتاج اليورانيوم المخصب . كما أن إيران طورت مجموعة متباينة وقوية من البرامج المرتبطة بالأسلحة النووية ، حيث يمكن العمل عليها كبرامج منفصلة وتقديمها للمجتمع الدولي على أنها لأغراض سلمية[1].

أحدث اتفاق جنيف جدلا داخل إيران بين معارضين ومؤيدين؛ حيث يرى المعارضون أن حق التخصيب لم تنص أي جملة تدل عليه ، كما أن شروط التخصيب، المنصوص عليها ، تعكس سعيا غربيا لتفكيك البنية التحتية لتخصيب اليورانيوم . في حين يرى المؤيدون للاتفاق، أن التنازلات المقدمة لا تمس جوهر المشروع النووي ويمكن التراجع عنها عند الاقتضاء ، زيادة على أن الاتفاق يفتح لإيران آفاقا للنمو الاقتصادي والتفاعل الإقليمي[2].

اعتبر الاتفاق انتصارا للدبلوماسية، حيث مكن للتفاوض أن يكون مسارا مقبولا من جميع الأطراف ؛ بما في ذلك القوى الداخلية في كل من الولايات المتحدة وإيران.كما ينبئ الاتفاق عن إرهاصات لتبادل العلاقات نحو بناء الثقة بين الطرفين ورسم تحالفات محتملة.مما يدفع بتأهيل إيران سياسيا للانخراط في المشهد الدولي. يمكن تقدير الأبعاد التالية لاتفاق جنيف[3] :

---

[1] باتريك كلاوسن ، **"الأزمة النووية الإيرانية : مفكرة "** ، في :
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iranian-nuclear-crisis-a-memoir
(2016/05/50)

[2] مركز الجزير للدراسات ، **النووي الإيراني : أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2013)، ص.5.

[3] **"ايران 3/الاتفاقالنوويالإيرانيوتداعياتهالاستراتيجية"** _ المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط **file:///C:/Users/HP/Desktop/**

1- كسب الغرب تعطيل البرنامج النووي، للوصول للقنبلة الذرية عدة أشهر، وكسبت إيران كسر العقوبات بالحصول على 7مليارددولار دون التنازل عن خطوطها الحمراء في استخدام الطاقة النووية السلمية ؛

2- إن عمليات التفتيش للوكالة الدولية يمكن أن تثير عدة مشاكل؛ في حال مبالغة مفتشيها في أماكن وأسلوب التفتيش الأمر الذي يمكن أن تستغله الولايات المتحدة إذا رغبت في إثارة المشاكل إيران ؛

3- يرجح التزام الطرفين باستمرار الاتفاق، خاصة وأن أوباما لديه رغبة في إحراز انتصار للديمقراطيين بعد فشلهم في العديد من الملفات. كماأدى اتفاق جنيف إلى استبعاد توجيه ضربة عسكرية لإيران وبالتالي سيحد ذلك من هروب رأس المال من إيران إلى الخارج ويشجع الاستثمار المحلي؛

4- لم يكفل الاتفاق لإيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية إلا بشكل محدود، كما ستظل المزايا الاقتصادية للاتفاق مرهونة بمدى التزامها بالبنود المتفق عليها، علاوة على أن الاتفاق لن ينتج تأثيرات اقتصادية كبيرة، في ظل الإبقاء على مستويات تصدير النفط الحالية وعدم الإفراج عن الأموال المجمدة واستمرار العقوبات الدولية عليها.

ثالثا- مفاوضات مرحلة ما بعد اتفاق جنيف : تلا الاتفاق مرحلة للتفاوض حول تنفيذه والتفاهم على أهم مواضيع التسوية. تميزت الاتصالات بين الطرفين بتباين التقدير الزمني لتنفيذ الاتفاق ؛ إذ حددها الإيرانيوم بمدة 3 أشهر والغربيون حددوها بمدة 6 أشهر. مما سيظهر مدى واقعية كل طرف . تدور المفاوضات حول ثلاثة أمور أساسية ؛ الإطار العام للمفاوضات ، القضايا التي تسيطر عليها ومسار المفاوضات . وسيتم التطرق إلى نقاط الخلاف بين الطرفين .

- الإطار العام للمفاوضات : حدد اتفاق جنيف قضايا تشكل خريطة طريق لمفاوضات الحل النهائي. أهم نقطة ، هي توفر الشفافية لدى الإيرانيين ، المتهمين بالغموض في عمليات توحي بإنتاج السلاح النووي . وضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ، أما مفهوم"حق" إيران في التخصيب ، فقد حدد له ضوابط حاسمة.إضافة إلى، ضرورة تحديد وضع المفاعلات:"آراك" و "فوردو" و "ناتنز" ، في ظل مطالبة الغرب بإغلاقها . وتحديد طبيعة وحدود عمليات التفتيش في المنشآت النووية خصوصا مفاعل "آراك". هذه الشروط تعكس استراتيجية الغرب لتفكيك البنية التحتية لأجهزة تخصيب اليورانيوم ،مما أضفى طابعا فنيا على قضايا التفاوض . ظل وضع المخزون الإيراني المخصب عند 20% موضع مساومة قوية أين لم يتفق حول الفترة الزمنية اللازمة للتخلص منه ، أما أجهزة الطرد المركزي ، فلم يتفق حول وقف تطويرها والاستغناء عن أعداد كبيرة منها . فيما يخص مسائل البعد العسكري للبرنامج النووي ، فسيتم مناقشتها تدريجيا في مراحل مقبلة . مايرتبط بالصواريخ الباليستية ، فإيران ترفض مناقشة الموضوع باعتباره يدخل ضمن القضايا الدفاعية[1].

جرت المفاوضات الإيرانية الغربية على مسارين : مسار بين إيران ومجموعة 5+1 ، ومسار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي يتعلق بشفافية البرنامج حيث تحكمه ضوابط ثابتة . يعتبر المسار الأول الأكثر تفاعلا وأهمية . حيث سادت أجواء من الخلافات الجوهرية أثناء التفاوض ، في ظل تأثير التفاعلات الداخلية لإيران وأمريكا على حيثيات المباحثات . شكل موضوع الحق في امتلاك

[1] محجوب الزويري ، **مرجع سابق** ، ص ص .66-68.

القدرة النووية، أمرا مختلفا عنه في ظل تباين الرؤى بين التمسك والتخلي عنها، على الرغم من أن الغرب لم يطلب من إيران وقف تشغيل أجهزة الطرد المركزي ، ما يعني موافقته ضمنا على إمكان استخدام إيران القوة النووية للأغراض السلمية. نجح الطرفان في هذه المرحلة على الالتزامات الواردة في الاتفاق المرحلي[1].

في هذه المرحلة ، لم يكن التمديد للاتفاق المؤقت في صالح إيران ؛ لأنه إذا كان في قالب مؤقت جديد ، يأتي ضمن الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى تفكيك تدريجي للبرنامج النووي الإيراني ، بدون إجراء تغيير جوهري في نظام العقوبات . كما أن القبول باتفاق مؤقت جديد قد يقلل من القدرة التفاوضية من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي . علاوة على أن الساسة الإيرانيين يرون أن ظروف هذه المرحلة فرصة قد لن تتكررمن حيث التركيبة السياسية لأمريكا وإيران . ومجمل القول أنه في هذه المرحلة لم يكن مرور الوقت في صالح إيران ، في حين أن أمريكا تريد ربحه ليكون في صالحها لإضعاف إيران ، كما انتقلت القضية من البرنامج النووي إلى نظام العقوبات التي لن تتنازل إيران عن إلغائها وإلا تحولت القضية إلى شق استراتيجي حساس .

ـ التوصل إلى اتفاق الإطار في لوزان : بعد خمس جولات من المفاوضات الشاقة ، التي انحصرت حول :

أولا : عدد أجهزة الطرد المركزي مقابل موافقة الغرب على استمرار التخصيب ؛

ثانيا: رفع الحظر دفعة واحدة ؛

ثالثا: حول استمرار منشاة "فوردو" في العمل ؛

رابعا: حول مفاعل "آراك" .

توقفت المفاوضات في 2014/04/20م ، استؤنفت في مارس 2015م ، جولات صعبة بسبب مواقف الطرفين وطبيعة البرنامج المعقدة . في 2015/04/02م ، تم الإعلان عن التوصل إلى توافق يضع الأطراف على خط اتفاق سياسي نهائي لأزمة الملف النووي الإيراني.

[1] إلهام وانغ ، صينيون : **" تفاؤل حذر إزاء المفاوضات الإيرانية"**، في: http://arabic.news.cn/topic/2014-02/18/c_133124325.htm، (2016/05/06).

الشكل رقم (04) : يبين معطيات حول اتفاق لوزان

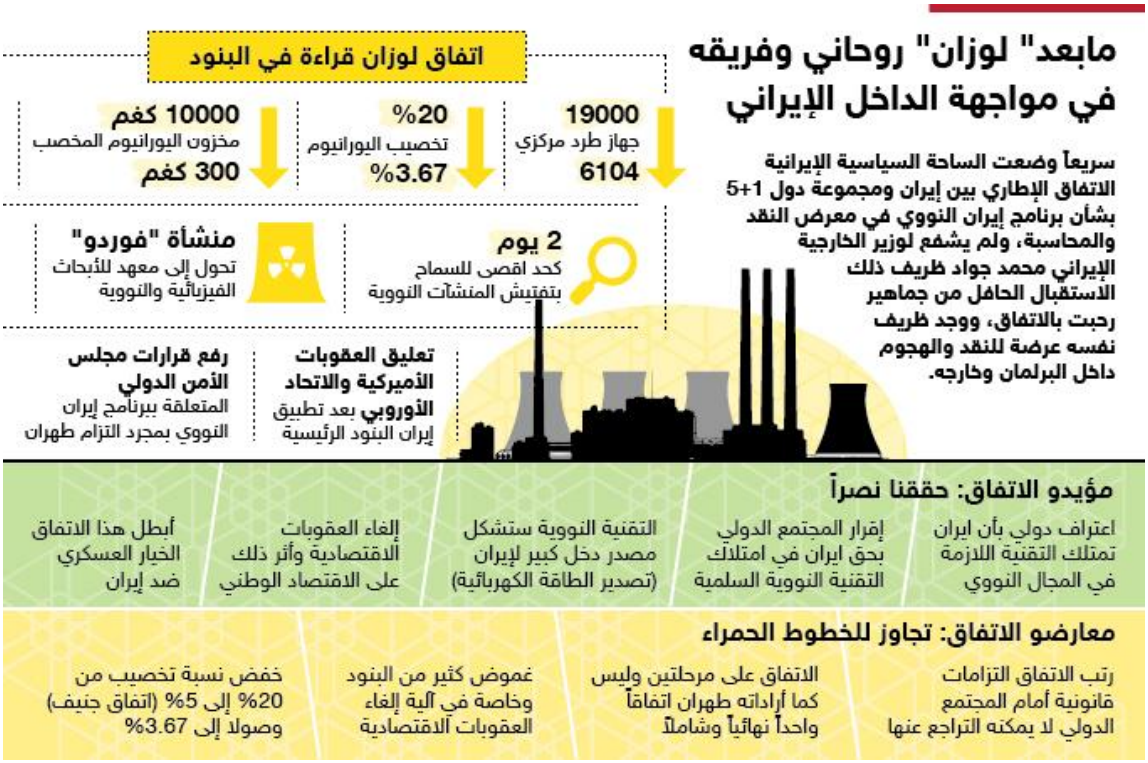

المصدر : http://rawabetcenter.com/archives/5903

سعت إيران في استراتيجيتها التفاوضية ، إلى تقنية "الخطوة خطوة" ، فتدرجت مراحل الاتفاق بحل عقد الملف بالتدريج ، سعت إيران إلى التسريع بالتوصل إلى اتفاق حيث تفاءلت بحدوثه في غضون 3أشهر، على نقيض استراتيجيتها السابقة التي هدفت إلى ربح الوقت، تعود هذه التقديرات الزمنية إلى نظرتها إلى الأوضاع الإقليمية الراجحة إلى كفتها وضغط العقوبات الدولية التي ستعقد كثيرا من خطط الرئيس روحاني في تحسين الأوضاع الاقتصادية المتضررة.

توصل المفاوضون إلى محصلة مرحلية تفوق 95% من الموضوعات التي جرى التفاوض بشأنها. تضمنت الملاحق ست قضايا : "آراك"، "فوردو"، التخصيب ، الرقابة والتفتيش ، البحث والتطوير والعقوبات. كما تضمن خطة عمل مشتركة لحل خمس من القضايا الرئيسية ، تكفل عدم تملص الطرف الإيراني من الالتزامات الدولية. غير أن الأطراف ستركز على تجاوز العقبات السياسية وبناء حلول على أساس اتفاق جنيف ولوزان، على الخصوص ما يتعلق بالجوانب التفصيلية الدقيقة ، المرتبطة بالمحاور التي تم التوصل إليها والنقاط الجزئية، خاصة الفنية منها، التي لم يتناولها اتفاق لوزان. ستستمر هذه المفاوضات حتى 2015/06/30م .

المبحث الثالث: الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على مختلف الأطراف:

أعلنت إيران والقوى الكبرى(5+1)، من فيينا، يوم الثلاثاء 14 جويلية 2015م ، بعد أكثر من 12 سنة من التفاوض ، على التوصل إلى اتفاق هام بشأن البرنامج النووي الإيراني . يمثل الاتفاق المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات ، بعد اتفاق جنيف عام 2013م واتفاق الإطار في أفريل 2015م. وهو الحدث الدولي الذي يفتح الباب أمام تغيرات متعددة على المستويين الداخلي الإيراني والإقليمي والدولي.

المطلب الأول: خصائص الاتفاق النووي

أولا- بنود الاتفاق النووي : تضمن الاتفاق الكثير من البنود الفنية ، يتمثل أبرزها في [1]:

- أجهزة الطرد المركزي : وافقت إيران على تشغيل 5000 جهاز من طراز IR-1 من أصل 6100 جهاز، لمدة 10سنوات . هذا أقل من نصف قدرة التشغيل الحالية لإيران .

- مخزون اليورانيوم : توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم الذي يتجاوز نقاؤه الانشطاري 5% وإجراء عمليات معالجة لمخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%. تقلل إيران من مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى 300 كلغ بنقاء 3.67% خلال 15سنة القادمة ويخفض تركيز بقية المخزون إلى يورانيوم عادي أو يجرى شحنه إلى الخارج.

- زمن إنتاج الوقود النووي : بموجب الاتفاق يكون زمن إنتاج الوقود في إيران سنة واحدة على مدى 10 سنوات على الأقل . الأمر الذي يطيل أمد الحصول على الوقود النووي إلى عقود .

- البحوث والتطوير : يسمح الاتفاق لإيران بإجراء البحوث والتطوير باستخدام نماذج أجهزة الطرد المركزي الأكثر فاعلية مثل " IR4-IR5-IR6-IR8" لمدة 10 سنوات ، من دون السماح لها بمراكمة اليورانيوم المخصب.

- الأبعاد العسكرية المحتملة : وقعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران "خريطة طريق"، إلى جانب الاتفاق السياسي، بشأن أسلحة الدمار الشامل الخاصة بالنشاطات النووية في إيران، وبموجب ذلك فستصدر الوكالة تقريرا نهائيا في شأن أسلحة الدمار الشامل بحلول نهاية العام الحالي.

- إعادة فرض العقوبات : وُضعت آلية تسمى : "إعادة فرض العقوبات"، تضمن عودة العقوبات بصورة آلية في حالة تخلي إيران عن تعهداتها في الاتفاق . بحيث يعاد فرض العقوبات بصورة آلية غير أنها بتأخر يقدر بمدة 65 يوما ، أي أنها آلية لكن غير فورية تعطي فرصة للتفاوض . و بموجب الاتفاق ستظل الآلية مفروضة لمدة 10 سنوات على الأقل .

- مفاعل "آراك" الذي يعمل بالماء الثقيل : وافقت إيران على تحويل المفاعل بانتزاع قدرته في التعامل مع البلوتونيوم وسيصب الإسمنت في الجزء الأساسي من مفاعل "آراك" ليتوقف تشغيله .

- الشفافية : وافقت إيران على تطبيق ثم إقرار البروتوكول الإضافي ل"الطاقة الذرية" والاتفاق على الضمانات الشاملة الخاصة بها. سيوفر هذا للوكالة قدرة ملزمة أكبر على الوصول ، لكنه لن يسمح لها

[1] **" ما هي بنود الاتفاق النووي الإيراني؟"**، في : http://www.alhayat.com/Articles/9990148 ، (2016/04/06).

بإجراء عمليات تفتيش في أي مكان وفي أي وقت تشاء، بل سيكون عليها طلب إذن مسبق . وافقت إيران على تطبيق المادة 3.1 التي تلزمها بإبلاغ الوكالة بأي خطط لإنشاء منشآت نووية .

- **الحظر على الأسلحة :** سيبقى الحظر، على تجارة عناصر قد تسهم في برنامج إيران للصواريخ" البالستية " ، قائما لمدة 8 سنوات وسيتم الحظر لمدة 5 سنوات على نقل أنواع محددة من الأسلحة الثقيلة.

استحوذ البرنامج النووي على سبع بنود من أصل ثمانية، مما يدل على تعدد جوانبه التقنية والفنية التي كثر عليها الخلاف ، والتي استنفذت الكثير من الوقت والجهد. جاء بند العقوبات حسب المطالب الإيرانية ، رغم آلية التقييد ، كما أن القيود على البرنامج النووي تضمن للطرف الغربي تقييد الطموح العسكري منه.

الشكل رقم (09) : يبين أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني وسير تنفيذه

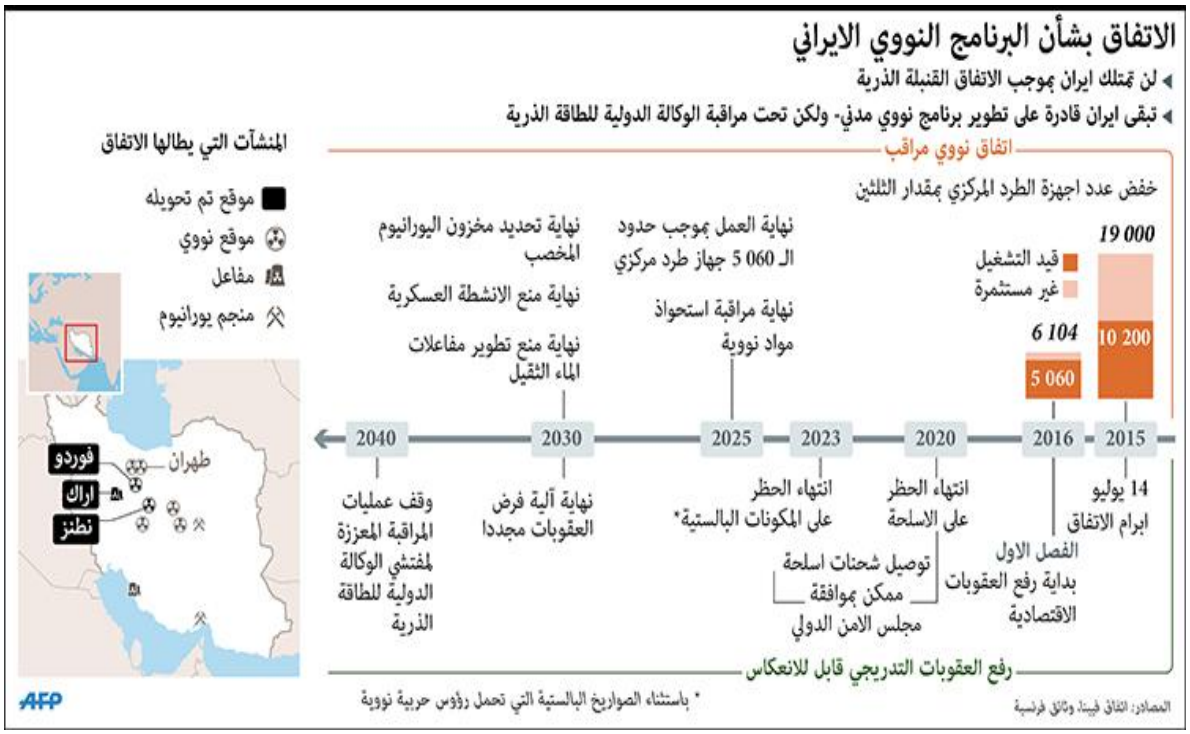

المصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ثانيا - الإطار العام للاتفاق النووي[1]**.:** ضم الاتفاق 159 صفحة بما فيها الملاحق التقنية . كما نص على تقييد البرنامج الإيراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق. لن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ ، خصوصا ما يتعلق برفع العقوبات الأممية ، حتى تصدق الوكالة الدولية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة. كما يفترض أن يعرض الاتفاق على مجلس الأمن خلال العام 2015م لتحويله إلى قرار دولي ترفع بموجبه العقوبات الدولية عن إيران . يشتمل الاتفاق على استمرار حظر معظم المبيعات التقليدية لإيران لمدة 5 سنوات أخرى ، في حين يستمر حظر بيع الصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى 8 سنوات قادمة.

[1] وحدة تحليل السياسات ،**" قراءة في الاتفاق النووي الإيراني"** ، في : http://www.dohainstitute.org/release/47bf9ceb-70a8-447f-9f15-6f30cd1e0d88#_ftnref11 ، (2016/05/07).

لم يشترط الاتفاق على إيران تفكيك منشآتها النووية ؛ بمعنى أن إيران ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية ، ما يعني قدرتها على التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق ، إذا قررت ذلك . كما وافق الطرف الأمريكي على تخفيض مخزون اليورانيوم المخصب دون نقله إلى الخارج ، مما يبقي المعرفة النووية الإيرانية وبنيتها التحتية قائمتين. غير أن 4 آليات وضعت لمنع صنع أي أسلحة نووية ؛ ثلاث منها حول وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأتي "نتنز" و"فوردو" و منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل "آراك" والرابعة، ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية إلى أي منشأة ، حتى العسكرية منها. حسب الآلية الأولى والثانية ، لن تشغل إلا أحهزة الطرد المركزي القديمة من الجيل الأول ولن تقوم بإجراء أبحاث وأعمال تطوير مرتبطة بالتطوير لمدة 15 سنة . ونفس المدة لموضوع تخصيب اليورانيوم منخفض التخصيب .

بالنسبة للآلية الخاصة بالتفتيش ، فبمجرد تقديم الوكالة طلبا للوصول إلى مكان ما ، يكون أمام إيران 14 يوما للموافقة عليه ، في حال عدم الرد يحال الأمر إلى لجنة مشتركة من المجموعة (5+1) ، في أجل 7 أيام ، للبت في الأمر. وهذه المدة لا تسمح لإيران بتغطية أي انتهاك تقوم به. وتتركز الاستراتيجية الأمريكية في اعتماد الاتفاق على" التحقيق وليس الثقة" أي أن ؛ تفكيك البنية التحتية النووية يعد أمرا غير واقعي، قد يفجر فرص التوصل إلى اتفاق وأي عمل عسكري سيكون غير مضمون وفي أحسن الأحوال سيؤخر البرنامج بضع سنوات، بل سيدفعإيران إلى التعجيل ببناء قنبلة نووية للدفاع عن نفسها.

ـ قراءة للاتفاق : تشير تركيبة الفريق التفاوضي الإيراني المكونة من ؛ وزير الخارجية محمد جواد ظريف والمستشار الخاص للرئيس حسن روحاني وشقيقه حسين فريدون ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي، ويشير إشراك صالحي إلى أن المباحثات وصلت إلى مستوىيحتاج إلى لاتخاذ القرار على مستوى عال. ثم جاءت إشادة المرشد"علي خامنئي" بالفريق التفاوضي ، إضافة إلى اشتراطه أن يكون "اتفاقا جيدا" ولن يوافق على "اتفاق سيئ". مما يشير إلى تغيير في المسار التفاوضي نحو توجهات جديدة؛ أهمها وجوب خروج المفاوض الإيراني من عقدة التوافق على مرحلتين وأن ما يصفه الغرب جزئيات هو بالنسبة لإيران من الأصول،وعدم التركيز على اتفاق سياسي على الكليات دون الجزئيات، لذلك تراوحت حدود التفاوض بالنسبة للمفاوض الإيراني بين عدم تفكيك البرنامج النووي والإلغاء الكامل للعقوبات. على ضوء هذين الحدين فقد استطاع المفاوض الإيراني من التوصل إلى "الاتفاق الجيد"، حسب تعبير الرئيس الإيراني حسن روحاني، يقلص البرنامج النووي الإيراني في مقابل رفع عقوبات مفروضة عليها .

المطلب الثاني : تداعيات الاتفاق النووي على الصعيد الداخلي والخارجي

سوف يؤثر الاتفاق المبرم بين إيران والقوى الكبرى (5+1) ، حيث ستكون للاتفاق تأثيرات الساحة الإيرانية وعلى الساحة الإقليمية ، الخاصة بالدول المجاورة، ثم على الساحة الدولية ، خصوصا ، على مستوى الدول الكبرى .

أولا : تدعيات الاتفاق النووي على الصعيد الداخلي لإيران : من المؤكد أن يؤثر الاتفاق النووي على الاقتصاد الإيراني، بشكل إيجابي ، حيث يزيل العقوبات الاقتصادية والمالية . سوف يمكن المصارف والشركات الإيرانية من الوصول والنفاذ إلى الأسواق العالمية ، كما يمكن الحكومة من

الحصول على أموالها المجمدة في الخارج، ويدفع الاتفاق بالصادرات النفطية الإيرانية إلى الصعود بشكل كبير ولكن تدريجي. حيث سيكون أمام الإيرانيين مساحة من الوقت لإعادة تنشيط الاستثمارات في القطاع النفطي وإعادة تطوير آبار البترول ومصافيه ،وعودة شركات التأمين العالمية إلى مجال عملها الخاص بتأمين سفن وناقلات البضائع الإيرانية تصديرا واستيرادا.

من المتوقع، على صعيد الاقتصاد الكلي ، أن يتضاعف حجم الاقتصاد في غضون 10 سنوات، من تاريخ رفع العقوبات ، ليصبح أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط ، حيث يتوقع أن ترتفع معدلات النمو بمعدل ما بين 6% إلى 7%، مقارنة بمستوى النمو الحالي المقدر بـ 3%، الذي يفوق اقتصادات أخرى كالاقتصاد المصري والسعودي، على الرغم من العقوبات المفروضة. وفي ظل ذلك ، ستنخفض معدلات البطالة الحالية من مستوى 11% إلى 5% ، إضافة إلى تضاعف حجم البورصة الإيرانية التي تقدر حاليا 95 مليار دولار، على ضوء ارتفاع معدلات العوائد النفطية على توزيعات الأرباح في أسهم بورصة إيران التي تتجاوز 13%سنويا والتي تعد الأعلى مقارنة بالبورصات المجاورة[1].

من المتوقع أن يرفع الحظر على أرصدة إيران الموجودة في المصارف العالمية ، منذ 1979م ، المقدرة حاليا ، حسب أكثر التقديرات ، بـ 180 مليار دولار. إلى جانب انفتاح السوق الإيرانية على الاستثمارات الخارجية ، خاصة الدول الست الكبرى، التي تعمل شركاتها في بيئات تشهد ركودا اقتصاديا، إضافة إلى كون إيران تحتاج لاستثمارات هيكلية عملاقة في قطاعات الطاقة والبنى التحتية[2]، التي تعود في معظمها منذ عهد الشاه وقد تضررت جراء الاستخدام وطول العقوبات الاقتصادية.

نتيجة لفرص تحسين الاستثمارات الصناعية ، بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني، فإن ذلك سيؤدي إلى خلق فرص عمل مما يخفض معدلات البطالة التي أدت إلى حالة من الركود وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث لم تعد القوة الصناعية تعمل إلا بنحو60 - 70% من طاقتها ، فنسبة 30% من طاقتها معطل ويمكن تشغيله مرة أخرى بصورة سهلة ومنه ارتفاع معدلات الإنتاج في الصناعة الإيرانية. كما تسعى إيران إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية ومواردها وإيجاد بديل للنفط، باعتماد مشروعات ذات طابع نووي سلمي لتكون أداة للتفوق الاقتصادي على دول الخليج.

من المرجح أن يعزز الاتفاق من النفوذ والقدرة على الهيمنة على المستوى الإقليمي، ولن يكون عامل تراجع عن سياستها في بناء ودعم تحالفاتها ومصالحها وحضورها في الشرق الأوسط، خاصة سوريا والعراق واليمن ، دون توقع دور إيراني أقل في جبهات الصراع المذكورة[3].

ثانيا- آثار الاتفاق النووي الإيراني على الصعيد الإقايمي والدولي : سيشهد المستويين الإقليمي ؛ الدول المحيطة بإيران، والمستوى الدولي، آثارا هامة . تتراوح بين التعاون والتنافس والصراع.

1- آثار الاتفاق النووي الإيراني على الصعيد الإقليمي: تنوعت تصريحات الدول المجاورة لإيران ، خصوصا الدول العربية منها، حيث رحبت وهنأت بالاتفاق كل من: قطر، الإمارات العربية المتحدة

---

[1] أحمد سبح، **"الآثار الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني"** في:**http://alphabeta.argaam.com/article/detail/98675**

[2] فكري جودة، "الآثار الاقتصادية و5(+1)"، في:
http://arabi21.com/story/845203/ ، (2016/05/08).

[3] فاطمة الصمادي،**" ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟..الرابحون والخاسرون"** ، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156259435992376.html،(2016/05/09).

، الكويت، سلطنة عمان ، العراق وسوريا . ويمكن استثناء المملكة العربية السعودية وإسرائيل من الدول المرحبة بالاتفاق ، حيث اعتبرت إسرائيل الاتفاق خطأ تاريخيا ولن يمنع إيران من امتلاك السلاح النووي ، أما السعودية فاعتبرته مبررا يسمح لإيران بإثارة الاضطرابات بالمنطقة .

يترتب على إبرام الاتفاق النووي، من الناحية الاقتصادية ، رفع حظر تصدير النفط واستيراد تجهيزات المنشآت النفطية؛ لذلك يعتبر رجوع إيران إلى أسواق الطاقة العالمية اقتطاعا من نصيب الخليجيين ، بالأخص المملكة السعودية، التي تولت تعويض حصة إيران خلال فترة العقوبة . لذلك، على قدر استفادة دول الخليج من العقوبات التي فرضت على إيران بقدر ما ستزاحمهم في المستقبل في سوق النفط. من جهة أخرى، تسمح الاستثمارات التي ستتدفق على إيران ، عقب رفع العقوبات ، لدول الخليج،مثل: عمان و الكويت والإمارات بفتح المجال لزيادة مداخيلها الاقتصادية[1]. فنحن أمام بيئة جديدة جاذبة للاستثمارات الدولية تتميز بضخامة السوق وثبات المؤشرات الاقتصادية وسيطرة السلطة الحاكمة على مفاصل الدولة بشكل محكم ، وهذا بالتأكيد يسحب البساط من تحت دول المنطقة الساعية لجذب الاستثمارات الأجنبية، مثل: مصر والعراق وباكستان وتركيا.

من الناحية السياسية والاستراتيجية ، يفتح الاتفاق النووي قراءات على عدة مستويات ؛ فالمحور السعودي- الخليجي، يجد نفسه في مواجهة مع إيران لاعتبارات دينية ، إذ تعتبر السعودية نفسها مركزا للسنة وإيران تعتبرها ممثلة للمركزية الشيعية . ومن ذلك،تحاول السعودية تقويض الوجود الإيراني على المستوى السياسي و المذهبي . من جانب صراعي آخر،فمنذ 2005م ، تصاعدت حدة المنافسة بين الدولتين، في إطار صراع محوري " المقاومة" "الاعتدال"، حيث أخذت هذه المنافسة أبعادا جديدة مع الثورات العربية وتعاظمت حدتها مع الأزمة اليمنية، وقد يكون الصراع مؤهلا للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه[2].

من جانب آخر، سيفتح الاتفاق النووي الإيراني سباقا نوويا في المنطقة؛ فالسعودية الآن ومن قبلها تركيا وعدد من الدول بدأت تدشين مشروعها النووي السلمي لتوليد الطاقة . ستكون المنطقة ، بعد الاتفاق النووي الإيراني ، مختلفة وستظهر تحالفات جديدة وموازين قوى أخرى تفرض نوعا جديدا من العملية السياسية، وإذا تم سير الاتفاق على النحو المرجو له فسنكون بصدد شرق أوسط جديد مختلف[3].

2- آثار الاتفاق النووي الإيراني على الصعيد الدولي:تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين من أبرز الدول الكبرى التي تتجلى آثار الاتفاق النووي عليها سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي .

ـ **الولايات المتحدة الأمريكية:**يبدو مرجحا، أن النهج الأمريكي، يعتمد أساسا على استدراج إيران على المدى الطويل لتتحول من العداء إلى التعاون وترسم بعض التقارير الأمريكية استراتيجية تتركز على تعيين الفرص وتحديد المخاطر، كما يلي:

[1] رضا ودين سعد الدين، **"الاتفاق النووي الإيراني .. مؤشرات وتحولات مرتقبة"** ، في: http://fekr-online.com/index.php،(2016/05/08)

[2] فاطمة الصمادي،**" ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟..الرابحون والخاسرون"** ، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156259435992376.html،(2016/05/09).

[3] تقادم الخطيب، **"الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط"** ، في: http://www.noonpost.net/، (2016/05/08).

- تقوية الاتفاق النووي، بشروط مؤثرة وطويلة المدى تضمن التزام إيران؛

- التعاون مع إيران في القضايا ذات المصالح المشتركة، لجلب الاستقرار للشرق الأوسط من جهة، وزيادة فرص جعل إيران معتدلة وأكثر تعاونا؛

- مواجهة السياسة الإيرانية التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، ومن أهمها سياسة دعم الوكلاء في المنطقة؛

- المحافظة على التزام الإدارة الأمريكية نحو شركائها في المنطقة، لردع العدائية الإيرانية وثني حلفاء أمريكا عن القيام بخطوات تزعزع الاستقرار في المنطقة؛

- الاستفادة من الاتفاق لتعزيز قواعد عدم الانتشار النووي، والحيلولة دون قيام دول في المنطقة بانتهاج نفس السياسة الإيرانية؛

- الاستفادة من الاتفاق من أجل إعادة التركيز على آسيا وأوروبا، وزيادة النفوذ الأمريكي مقابل روسيا والصين[1].

كما قد يزيد الاتفاق من فرص التعاون بين واشنطن وطهران، غير أن الأرجح إيرانيا أن التقارب مع أمريكا، سيكون تقاربا سياسيا محدودا وتبادلا للمصالح أكثر منه انفتاحا على كافة الأصعدة؛ أي في إطار تعاون انتقائيمتقابل.علاوة على أن الاتفاق النووي، قد يمهد لتعاون إقليمي ، يغير علاقاتها بجيرانها نحو التحسن، الأمر الذي يضمن التدفق المستقر للنفط لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها . غبر أن هذا الاحتمال ، من الممكن أن يسمح لإيران توسيع نفوذها وتدخلها في عدة ساحات مثل : اليمن، العراق، لبنان، سوريا والخليج العربي، وهذا على حساب نفوذ دول مجاورة كالسعودية وتركيا . الأمر الذي قد يدفع تركيا إلى تبني سياسة خارجية مرنة تجاه ملفات أبرزها الملف السوري[2]. غير أن السياسة السعودية ، وفق التطورات الحالية، مازالت تتسم بالتنافسية والمواجهة.

- روسيا الاتحادية : ستبقى روسيا،بعد الاتفاق النووي ، حليفا لإيران ، اقتصاديا واستراتيجيا ، كما كانت قبله.على صعيد التبادل التجاري، توجد نية بالزيادة في حجم التبادل التجاري بينهما ؛ من 5 ملياراتإلى 70 مليارا سنويا ، إضافة إلى صفقات السلاح التي تنوي روسيا عقدها بعد رفع العقوبات ، خصوصا تسليم المنظومة الدفاعية (S-300) ، كما وصل حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي إلى 304 مليارات دولار، في الفترة 1991م-2015م . وسيكون لروسيا دور هام في الصناعة النووية الإيرانية ؛ إذ ستساهم في تطوير منشأة "فوردو" وفي تحويلها إلى مركز أبحاث ، كما ستسمر في تزويد إيران بالوقود النووي لمفاعل" بوشهر" و ستسكمل بناء مفاعلات نووية أخرى. من الجانب الاستراتيجي، سيقوي الاتفاق النووي من موقف موسكو ضد منظومة الردع الصاروخية الأمريكية في أوروبا ؛ خاصة وأن واشنطن كانت تتذرع بالخطر الإيراني لتبرير نشر الدرع الصاروخي وفق رؤيتها[3].

[1] فاطمة الصمادي ، **مرجع سابق .**
[2] فاطمة الصمادي وآخرون ، **التقارب الإيراني- الأمريكي** (قطر: مركز الجزيرة ، 2014) ، ص ص.168-173.
[3] علي حسين باكير، **تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا** (قطر: مركز الجزيرة ،2015) ، ص ص.5،6.

غير أن الاتفاق النووي، قد تكون له آثار سلبية على روسيا، خصوصا ما يتعلق بمجال الطاقة ؛ فإيران تمتلك احتياطات نفطية وغازية هامة على المستوى العالمي، وبالنظر إلى موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط أكبر مستهلكي الطاقة في العالم؛ شرق آسيا وأوروبا، فهذا من شأنه أن يؤثر على حجم الأسواق والعائدات الروسية ويؤدي إلى تخفيض أسعار الغاز. كما أن مشاريع تطوير النفط والغاز ، ستوكل للدول الأوروبية لأن الشركات الروسية لا تمتلك القدرة على منافسة مثيلاتها الأوروبية تكنولوجيا . قد يفيد النفوذ الإيراني روسيا في منطقة الشرق الأوسط ، غير أن تحول إيران إلى قوة إقليمية لن يكون بنفس الدور الذي ستقوم به في آسيا الوسطى أو في تقاسم حصص بحر قزوين[1].

وفي المجمل، فإن الكثير من المزايا الأمنية والاقتصادية والعسكرية من الممكن أن تحققها روسيا نتيجة الاتفاق النووي ، وسيستمر التعاون بينهما في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز ووسط أسيا . وفي ظل عدم حدوث تحول سياسي كبير في العلاقات بين الغرب وإيران ، فإن العلاقات الروسية - الإيرانية ستكون الأقوى وسيحدث تنسيق روسي- إيراني كبير في عدد من ملفات الشرق الأوسط .

- الصين : تبدو الصين الدولة الأكثر استفادة من نتائج الاتفاق النووي الإيراني؛ فقد حرصت منذ بداية المفاوضات على التوصل إلى الاتفاق بين واشنطن وإيران.من المتوقع أن يتيح للصين استيراد المزيد من النفط من إيران بأسعار رخيصة ، باعتبارها المستورد الأول للنفط الإيراني . كما ستتواجد الصين لبناء مفاعلين نوويين والعديد من مشاريع الطاقة والإنشاءات والبنى التحتية ، وسيرفع حجم التبادل التجاري إلى حدود 200 مليار دولار[2].

يعد المشروع الصيني الواعد "حزام طريق الحرير"الذي يهدف لتشجيع التجارة والاستثمار وتسهيل تحويل العملات ودعم التبادلات،في أنحاء أوراسيا ، قصد ضمان تدفق الطاقة من آسيا الوسطى وروسيا ، إضافة إلى أغراض سياسية أخرى ، والهدف أن تكون الصين نواة اقتصادية وسياسية في المنطقة. يمكن لطريق الحرير أن يربط بين الشرق والغرب لتنقل الصين قوتها إلى وسط أوراسيا وبذلك تقلل من التفوق البحري الأمريكي أثناء نقل الطاقة في هذه المنطقة. يتمثل الدور الإيراني في هذا المشروع ، عبر بنائها عدة طرق وسكك حديدية مع عدد من دول المنطقة وبوصفها جسرا بين الشرق والغرب، على الرغم من وجود جسور أخرى إلا أن المسار الإيراني هو الأهم بينها[3].وعلى نفس مستوى الأهمية، تعتبر منظمة "شنغهاي" منافسا كبيرا للولايات المتحدة على الأخص منظمة "الناتو"، فإيران ستدخل كعضو كامل العضوية مما يرجح آفاقا كبيرة للتعاون بين إيران وروسيا والصين وتشكيل محور مواز للمحور الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] **المكان نفسه** .

[2] علي حسين باكير، **مرجع سابق** ، ص.4.

[3] فاطمة الصمادي، **" ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟..الرابحون والخاسرون"** ، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156259435992376.html،(2016/05/09).

خلاصة الفصل الثالث

استعرض الفصل الثالث مسار المفاوضات، عبر مرحلتين، وحسب الأطراف المتفاوضة، إلى غاية التوصل إلى النتيجة التي انتهى إليها في الأخير، والمتمثلة في الاتفاق النووي الإيراني، دون إغفال الاتفاقات المرحلية التي تخللت العملية التفاوضية. ثم تناولنا النتائج المحتملة للاتفاق النهائي على المستوى الداخلي الإيراني وعلى المستوى الخارجي.

في المرحلة الأولى من التفاوض، الذي كان بين إيران و الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، انطلقت إيران من مبدأ الحق في الحصول على الطاقة النووية، وهو الحق المدعوم قانونا، والذي من خلاله ستقوم بتطوير برنامجها النووي. ولأجل وضع الغرب أمام الأمر الواقع ، قامت بتبني تكتيك ربح الوقت من خلال منهجي التعاون حينا والصراع أحيانا؛ فاتسمت التحركات الإيرانية بالشد والإرخاء، إلى أن توصلت إلى نتائج إيجابية؛ على مستوى عدد المفاعلات النووية ومخزون اليورانيوم المخصب ونسبة التخصيب، كما انتهت وأنهت هذه المرحلة بالعقوبات الدولية التي فرضت عليها عبر مجلس الأمن في سنة 2006م. الأمر الذي أنهى الدور الأوروبي وفتح الباب لوساطة الدول الكبرى.

في المرحلة الثانية، وبعد فترة من الركود، عادت المفاوضات مع أطراف جديدة؛ تمثلت في الدول الكبرى صاحبة حق النقض وألمانيا. تبنت فيها إيران منهج " الخطوة خطوة " للوصول إلى اتفاق نهائي ودائم. تحت وقع العقوبات الاقتصادية ، التي مست الاقتصاد الإيراني وتحت وقع نفوذها الفاعل في المنطقة، تجمعت ظروف التوصل إلى اتفاق . هذا الأخير تدرج من اتفاق جنيف إلى الاتفاق الإطار في لوزان وصولا إلى الاتفاق النووي الإيراني النهائي .

تداعيات الاتفاق النووي الإيراني لن تتوقف في الحدود الداخلية لدولة إيران ؛ السبب يعود إلى نوع القضية المتفاوض حولها ، الأطراف المنخرطة وظروف المنطقة برهاناتها الاقتصادية و الاستراتيجية. من المؤكد أن إيران ستستفيد من الاتفاق في المناحي الاقتصادية والاستراتيجية ، على الرغم من وجود معارضين له. الدول المجاورة لإيران ، أبدت ترحيبها بالاتفاق ماعدا المملكة العربية السعودية وإسرائيل ، نظرا للمشاريع و المصالح المتناقضة مع ما تطمح إليه إيران . أما الولايات المتحدة الأمريكية فستتسم العلاقة بالتعاون المحدود والمحسوب بتبادل المصالح المتقابلة ، تعتبر روسيا مستفيدة من الاتفاق إضافة إلى الصين ولو بدرجة أكبر؛ لكن الثالوث إيران- روسيا- الصين ، سيتدعم بالاتفاق إلى حد بعيد ، خصوصا في نطاق منظمة شنغهاي ومشروع طريق الحرير، على المدى القريب والمتوسط .

الخاتمة

الخاتمة

كان الاهتمام في هذه الدراسة منصبا حول دراسة الاستراتيجية التفاوضية لإيران حول ملفها النووي ، في الفترة بين 2003م-2015 م ، عبر محاولة الإجابة عن أي استراتيجية انتهجتها إيران في العملية التفاوضية مع القوى الدولية ، وماهي المحصلات التي توصلت إليها في نهاية العملية التفاوضية . وتأسيسا على ذلك، ركزت الدراسة على استعراض أدبيات التفاوض الدولي، التي سمحت بتحديد الإطار المفاهيمي لعناصر العملية التفاوضية والاستراتيجيات المستخدمة في مجال التفاوض الدولي ، التي يتم من خلال إسقاطها على التفاوض محل الدراسة ، لفهم الاستراتيجية الإيرانية وما أفضت إليه . وقد سمحت المحاور التي تم تناولها بالدراسة والبحث ، بتحديد الاستراتيجية المطبقة ، وذلك بالاستعانة بدراسة الظروف المحيطة ، الأطراف المنخرطة ، المراحل التي مرت بها المفاوضات و أخيرا الاتفاقات التي نتجت عنها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا- إن دراسة الجذور التاريخية للبرنامج النووي الإيراني عبر المراحل التي مر بها ، إضافة إلى تحديد الدوافع؛ السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية والقانونية التي دعت إلى إقامته ، كما أن رصد التفاعلات المتباينة حول المشروع النووي مع محيط إيران الخارجي بمستوييه الإقليمي والدولي ؛ كل ذلك سمح بفهم القضية التفاوضية، ووضعها في الإطار الصحيح . كما مكنت هذه العناصر من تحديد عدة أمور ؛ بداية بتحديد طبيعة البرنامج التي تشير المعالجة إلى تعديه مجرد برنامج سلمي بحت ، ثم تفاعله بالبيئة الخارجية التي تظهر انعكاس المصالح الاستراتيجية للدول في تعاملها سلبا أو إيجابا مع البرنامج النووي الإيراني .

ثانيا – تميزت مرحلة التفاوض، في المرحلة الأولى ، بين إيران والترويكا الأوروبية ، انطلقت المفاوضات بين الطرفين بهدفين متقابلين ؛ الحق في التقنية النووية السلمية من الطرف الإيراني ، منع إيران من الوصول إلى السلاح النووي من الطرف الغربي. من أجل تحقيق الهدف المذكور، قامت إيران بتطبيق منهجي التعاون والصراع وتكتيك ربح الوقت؛ بغرض التقدم في مجال تخصيب اليورانيوم وزيادة عدد المفاعلات، مما يضع الطرف الغربي أمام الأمر الواقع. نجحت إيران في تحصيل نتائج إيجابية من خلال هذا التكتيك، غير أنها لم تستطع منع استراتيجية الطرف الثاني والمتمثلة في منع البرنامج النووي الإيراني من التقدم، من خلال فرض العقوبات الدولية، التي انتهت على إثرها هذه المرحلة التفاوضية وبالتالي هذه الاستراتيجية المرحلية لإيران.

ثالثا – في المرحلة الثانية من التفاوض ، شهدت العملية التفاوضية عدة تغيرات من حيث المكونات. أصبحت المفاوضات بين إيران وست دول كبرى، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تضبط إيقاع التفاوض ونتائجه. كما التقنية التي أصبحت وفق"خطوة خطوة" ، أما من حيث الأهداف فأصبحت مقسمة إلى شقين هما: عدم التنازل عن البرنامج النووي ورفع العقوبات من الجانب الإيراني. إضافة إلى تغير الأوضاع الإقليمية الأمنية، التي أكسبت إيران قوة تفاوضية هامة. هذا التعدد في الأطراف والأهداف فتح الباب أمام المزيد من المساومات والجولات الصعبة ؛ خصوصا في ظل عامل الوقت الذي تغير مفهومه لدى الطرفين، حيث أصبحت إيران تسعى للإسراع للتوصل إلى الاتفاق، بينما ترمي الولايات المتحدة إلى إطالة مدة هذه المرحلة .

رابعا – تأتي محصلات التفاوض كنتيجة إيجابية للعملية التفاوضية ، تمثلت في الاتفاقات المؤقتة التي تدرجت وصولا إلى الاتفاق النووي النهائي ، يدل التدرج في التوصل إلى الاتفاقات المرحلية مؤشرا على صعوبة التفاوض ، تعود هذه الصعوبة إلى عدم مرونة القضية التفاوضية لضيق البدائل المتاحة وقلة حركة المناورة عند أطرافها. حيث تحكمت كل من القيادة السياسية ، في كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية والمتغيرات الأمنية والأهداف الاستراتيجية الإقليمية ، في التوصل إلى الاتفاق النهائي.

خامسا – سيكون للاتفاق النووي الإيراني تداعيات على المستوى الداخلي والخارجي :

ـ على المستوى الداخلي الإيراني سيشهد الاقتصاد الإيراني نموا ملحوظا غير أن النتائج الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة . سيقوى النفوذ الإقليمي لإيران بل سيتعزز بالتعاون الأمريكي ولو وفق مبدأ التعاون التبادلي التقابلي المحدود .

ـ على المستوى الإقليمي، سيكون على دول الجوار أن تفعل استراتيجياتها على أساس وجود فاعل بقوة نوعية معترف بها، في حين ستتسم العلاقات مع هذه الدول بالتعاون المتبادل . ستشهد العلاقات ، مع كل من المملكة العربية السعودية وإسرائيل ، مزيدا من التنافس والتصعيد في المواقف .

ـ على المستوى الدولي، سيكون التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين الفرص والمصالح لكن بالموازاة بتجنب المخاطر. بدون تحول سياسي كبير في العلاقة بين الغرب وإيران، فإن العلاقات الروسية - الإيرانية ستكون الأقوى. سيشكل الاتفاق النووي ، بالنسبة للعلاقات الصينية-الإيرانية ، أهمية جيواستراتيجية واقتصادية حيوية ، عبر مشروع "طريق الحرير" .

سادسا – يعتبر الاتفاق النووي الإيراني انتصارا للدبلوماسية ، حيث جنب المنطقة الخيار العسكري المدمر، من جانب آخر، تعتبر المفاوضات الإيرانية- الغربية مجالا معرفيا هاما لدراسة حالات التفاوض الدولي التي تتسم بكثرة المتغيرات وتحول القيم وسرية المعطيات التي تسهل على الباحث دراسته العلمية. وإذا كان موضوع هذه الدراسة أي ؛ الاتفاق النووي الإيراني ، لم تتبلور نتائجه بعد ولم تكتمل الصورة النهائية لمدى نجاحه ؛ الأمر فهذا الأمر يتيح للدراسات اللاحقة أن تستكمل هذه الجوانب التي تبدو قصورا في الدراسة .

كرونولوجيا المفاوضات الإيرانية مع القوى الدولية حول الملف النووي

كرونولوجيا المفاوضات بين إيران و الغرب (2003م -2015م)

التاريخ	الحدث البارز
1957	شاه إيران "محمد رضا بهلوي"، يوقع اتفاقا مع الإدارة الأمريكية من أجل برنامج نووي وتأسيس مركز طهران للبحوث النووية ، وأمريكا تزود إيران باليورانيوم المخصب.
1968	إيران توقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصدق عليها عام 1970.
1973	تم تأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية الإيرانية في حكم الشاه محمد "رضا بهلوي" ومع خطط لتطوير 20 مفاعلا، أو 23.000 ميغاواط من الطاقة النووية .
1974	إيران توقع على معاهدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوقائية حول التفتيش النووي .
1979	الثورة الإسلامية تسقط حكومة الشاه. توقف بناء مفاعل" بوشهر" بعد4 سنوات من تأسيسه والعقد يلغى في النهاية .
1984	الطائرات العراقية - أثناء الحرب العراقية الإيرانية - تقصف مفاعل "بوشهر" .
1988	البرنامج النووي يصبح أولوية ، الاتفاق مع الألمان لإصلاح منشأة "بوشهر" النووية التي تضررت خلال الحرب ولاستكمالها.
1992	تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية يحذر من أن إيران بإمكانها تطوير سلاح نووي بحلول العام 2000. إيران توقع معاهدة تعاون نووي مع روسيا لبناء معامل طاقة.
2002	إيران تخبر وكالة الطاقة الذرية الدولية بخططها تطوير برنامجها النووي. وتوقع اتفاقية جديدة مع روسيا لتسريع بناء مفاعل "بوشهر". كشفت مجموعة (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية) عن وجود منشأتين لتخصيب اليورانيوم في "ناتنز" ومصنع للماء الثقيل في "آراك".
2003	إصدار المرشد الأعلى"علي خامنئي" فتوى تحريم استخدام السلاح النووي . الوكالة الدولية تعثر على آثار يورانيوم مخصب في "نطنز".في 9 جويلية المدير العام "البرادعي"، يتفق مع الرئيس خاتمي على بقاء فريق من خبراء الوكالة الدولية في إيران لإجراء محادثات تقنية مع نظرائهم الإيرانيين .
21/10/ 2003	بدء المحادثات مع إيران. زار وزراء خارجية الترويكا الأوروبية طهران للنقاش حول الطموحات الإيرانية. أدت المحادثات إلى اتفاق؛ "إعلان طهران" لتسوية ما تبقى من المسائل العالقة وتعزيز التعاون .
2004	تتفق إيران مع الترويكا على تعليق أنشطة التخصيب وتوقع "اتفاق باريس" والبروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، غير أنها تتراجع عنه فيما بعد.
2005	انتخاب محمد أحمدي نجاد للسلطة، وضع حجر الأساس لمفاعل" آراك" للماء الثقيل، كما تعاود إيران التخصيب وتعليق المفاوضات الدولية. والولايات المتحدة تدعو الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على إيران. الوكالة تقرر عدم استجابة إيران للمعاهدة الدولية.
2006	إيران تنجح في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5%. الوكالة الدولية تقدم تقريرا لمجلس الأمن.مجلس الأمن يتبنى عدة قرارات لحظر تزود إيران بالمعدات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإنتاج صواريخ بالستية.
2007	أصبح لإيران أجهزة طرد مركزي(500) تكفي لإنتاج قنبلة نووية. تواصل صدور قرارات أممية أخرى كعقوبات على إيران وانسداد المفاوضات .
2008	الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا(5+1) تعرض على إيران إطارا أوسع للمحادثات شريطة تجميد التخصيب، مع دراسة حل دبلوماسي عبر أسلوب

	المسارين.مجلس الأمن يفرض عقوبات اقتصادية وسياسية أقسى لعدم تجميد التخصيب.
مارس2009	أوباما يعرض على إيران " بداية جديدة" بالمشاركة بمحادثات مباشرة مع الولايات المتحدة لمناقشة إنهاء البرنامج النووي.
أفريل2009	مجموعة(5+1) تعرض على إيران صفقة "التجميد مقابل التجميد" ؛ ما يعني تجميد إيران التخصيب مقابل تجميد العقوبات الدولية الإضافية. ويحدد9/24 كأجل للتفاوض.
2010	تواصل إيران بناء وتطوير برنامجها.انتقاد أمريكا المساعدة الروسية لإيران. التروبكا الأوروبية وأمريكا يتفاوضون مع روسيا والصين حول مسودة عقوبات جديدة. البرازيل تعرض وساطتها لإنهاء مقاطعة الغرب لإيران، كما توقع إيران مع تركيا والبرازيل صفقة لمبادلة اليورانيوم. تمديد العقوبات الأممية وفرض الكونغرس والاتحاد الأوروبي عقوبات مالية واقتصادية. إيران تبدأ تعبئة الوقود النووي في مفاعل بوشهر
2010/09	بداية المحادثات بين إيران و5+1 ليومين بجنيف ، بعد توقف دام 14 شهرا.
2011	إخبار الوكالة أن إيران تعمل على محفز للأسلحة النووية تقرير الأمم المتحدة تتهم إيران بتطوير أسلحة نووية. تطبيق عقوبات مالية إضافية من بريطانيا و مجلس الشيوخ الأمريكي وإيران تهدد بإغلاق مضيق هرمز.
2012	فشل المفاوضات في بغداد ثم استئنافها بعد شهر في موسكو. في جويلية إيران ترحب بخريطة الطريق التي قدمها "لافروف" لكن الدول 5+1 ترفضها، لأنها تستغرق وقتا. إيران تتقدم في تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 %. الاتحاد الأوروبي يبدأ تنفيذ حظر على شراء النفط الإيراني. هبوط في الصادرات الإيرانيين من النفط 2.9 مليون برميل.
2013	عدم حدوث أي تقدم في المفاوضات بين إيران ودول5+1 في كازاخستان.حسن روحاني ينتخب رئيسا لإيران. أوباما يعرض تقديم مرونة فيما يخص العقوبات. روحاني يبعث برسائل معتدلة في الجمعية العامة. ثم حدوث أول اتصال مباشر بين الرئيسين .
2013/10	استئناف المفاوضات بين إيران ودول5+1 في جنيف في إطار الجولة الأولى. بعد شهر استؤنفت المفاوضات في جولتها الثانية بين المندوبين الإيرانيين ثم تلاه استدعاء وزراء الخارجية. نشرت الوكالة الدولية تقريرا لإبطاء إيران برنامجها النووي.
2013/11	استئناف المفاوضات في جولتها الثالثة في جنيف. في 24 نوفمبر تم توقيع اتفاق مؤقت حول تجميد مؤقت للأنشطة النووية لمدة 6 أشهر إلى حين التوصل إلى الاتفاق النهائي.
2014	في 20 جانفي، دخول الاتفاق حيز التنفيذ والغرب يفرج عن جزء من حسابات إيران.في جويلية تمديد الاتفاق المبدئي لمدة 4 أشهر.
جانفي2014	ممثلو إيران ودول5+1 يبدؤون جولة جولة جديدة من المحادثات في جنيف لمدة 3 أيام.
فيفري2014	ممثلو إيران ودول 5+1 يبدؤون الجولة الثانية في فيينا لمدة يومين في وسط إيجابي.
ماي2014	استئناف الجولتين الثالثة والرابعة دون تقدم ملحوظ و كاثرين أشتون تشيد بالتزام إيران.
جوان2014	انطلاق المفاوضات في جولة خامسة ، في محاولة للبدء في صياغة النص النهائي للاتفاق النووي الشامل .
2014/07	انطلاق الجولة السادسة ويصرح أوباما عن تقدم حقيقي . بعد انتهاء الجولة تمدد المفاوضات 4 أشهر أخرى حتى 2014/11/24م والخلافات ما زالت قائمة .
14/11/24	فشل التوصل على اتفاق نووي في الفترة المخصصة للمفاوضات وتمديدها الاتفاق المؤقت لسبعة أشهر . والأطراف تعلن عن اتفاق الساسة على التوصل إلى اتفاق نهائي في موعد أقصاه 31 مارس 2015م و أن يكون التوقيع النهائي في 1جويلية 2015م.
15/1/15	ممثلو إيران ودول5+1 يبدؤون جولة جديدة من المحادثات في جنيف واستمرت 3 أيام.
15/02/18	بداية الجولة الثانية من المحادثات في العاصمة النمساوية فيينا لمدة يومين .
15/3/17	عقد اجتماع في لوزان السويسرية غير أن الاجتماعات تشهد تعليقا مؤقتا بعد 3 أيام.

15/3/25	استئناف المفاوضات في لوزان وسط أجواء متفائلة.
15/3/29	مشاركة وزراء خارجية إيران ودول5+1 في المفاوضات.
2015/4/2	ممثلو إيران ودول5+1 يعلقون التوصل إلى اتفاق حول المواضيع الرئيسية ويقررون صياغة مسودة الاتفاقية والتوقيع على النص النهائي في 31/ماي 2015م.
15/7/14	التوقيع على الاتفاق النهائي الشامل وعلى المدى الطويل، في فيينا بين إيران والسداسية، بعد 21 شهرا من المفاوضات وجولة أخيرة استمرت 17 يوما. وبذلك يغلق الباب على مفاوضات دامت أكثر من 12 سنة .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : المصادر

1. دستور إيران ، الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989 ، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (**constituteproject.org**) .

ثانيا : المراجع

1 –الكتب :

1-1- بالغة العربية :

1. أبو عامود ، محمد سعد . **التفاوض الدولي .** الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2010.
2. إدريس ، ثابت عبد الرحمن . **مهارات التفاوض الفعال** . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008 .
3. التميمي ، ناصر . **عودة إيران إلى أسواق الطاقة : الفرص والتحديات لدول الخليج** . قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 .
4. الحميد ، محمد عبد . **فن التفاوض والدبلوماسية .** القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2012.
5. الزويري ، محجوب . **مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا : ماذا بعد؟** . قطر: المركز العربي لدراسة السياسات ، 2014.
6. السعيري ، بهاء عدنان . **الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول2001** . بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2014 .
7. السيف ، سيف . **التفاوض فن تحقيق الممكن** . الرياض : مؤسسة اليمامة للطبع والنشر، 1996 .
8. الصمادي ، فاطمة وآخرون . **التقارب الإيراني - الأمريكي** . قطر: مركز الجزيرة ، 2014 .
9. الطائي ، تاج الدين جعفر . **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي .** دمشق : دار مؤسسة رسلان ، 2013 .
10. العاني، مصطفى . **الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية** . مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية ، 2004 .
11. العكلة ، وسام الدين . **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم** . ب م ، 2013 .
12. المشاقبة ، أمين و شلبي ، سعد شاكر . **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** . الأردن : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012 .
13. اليرني، منال . **القوى الداخلية في المجتمع الإيراني .** القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2015 .
14. أندرسون ، باربارا . **مهارات التفاوض الإحترافي** . القاهرة : وكتبة الهلال للنشر والتوزيع ، ب ت .

15. أوكار، برنار ، ترجمة فاطمة علي خوجة . **جغرافية إيران السياسية** . لبنان : جروس برس، 2012 .
16. باكير، علي حسين . **تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسي .** قطر : مركز الجزيرة ، 2015 .

17. توفيق ، عبد الحق . **مهارات التفاوض الفعال .** الجيزة : بيماك ، 2014 .
18. ج – لوسكي ، وآخرون ، ترجمة خالد بن عبد المحسن المحيسين . **أساسيات التفاوض** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2012 .
19. حسن ، محمد وجيه . **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي** . الكويت : عالم المعرفة ، 1994 .
20. حسين ، عدنان السيد . **نظرية العلاقات الدولية .** بيروت: مؤسسة مجد، ط 3 ، 2010 .
21. حمادة ، أمل . **الخبرة الإيرانية الانتقال من الدولة إلى الثورة** . بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2008 .
22. روي ج- لوسكي ، وآخرون، **أساسيات التفاوض** ، ترجمة خالد بن عبد المحسن المحيسين . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2012 .
23. روسو، شارل . **القانون الدولي العام** . بيروت : الأهلية للنشر و التوزيع ، 1987 .
24. زهرة ، عطا محمد . **البرنامج النووي الإيراني .** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2015 .
25. سرحان ، عبد العزيز محمد . **مبادئ القانون الدولي العام** . القاهرة : ب م ، 1975 .
26. عاشور، هيا عدنان . **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات .** القدس : دار الجندي للنشر والتوزيع ،2016 .
27. . عبد الحميد ، صلاح محمد . **فن التفاوض والدبلوماسية .** القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2012 .
28. عبد الغفار، محمد أحمد . **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية.** الجزائر : دار هومة ، 2003 .
29. عريقات ، صائب . **الحياة مفاوضات .** نابلس : جامعة النجاح الوطنية ، 2008.
30. فهمي ، عبد القادرمحمد . **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية** . الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2006 .
31. محمود ، أحمد إبراهيم . **البرنامج النووي الإيراني** . القاهرة : الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2005 .
32. لنداو ، إميلي و أسكولاي، إفرام . **برنامج إيرلن النووي والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية .** بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية ، 2006 .
33. مركز الجزير للدراسات، **النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه** . قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 .

34. مسعد، نيفين . **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية** . القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2، 2002 .
35. ميل ، مارسيل . **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة . القاهرة : دار المستقبل العربي ، ب ت .

1-2– باللغة الإنجليزية :

1- Audebert, Patrick .**bien négocier**.Edition d'Organisation,troisième édition ,2005 .
2- Dupont, Christoph, **la Négociation : Conduite, Théorie, Application.** France : Dalloz, 1982 .
3- Fisher R, and W Ury , **Getting to Yes :Negotiating Agreement Without Giving In**. London: arrow Books Limited, 1988 .
4- Walton R E ,and McKenieR **. A Behavioural Theory of Labor Negotiation:An Analysis of a social Interaction System .** New York : Ithaca ILR Press,2 edition,1991 .
5- ACA Research Staff . **Solving the Iranian Nuclear Puzzle** Washinton, Arm Control Association, 2010.

1- 3 - باللغة الفرنسية:

1. Patrick, Audebert, **Bien négocier .** Edition d'Organisation,troisième édition,2005
2. Sophie, chautard **,L IRAN face au monde**: **.**France :groupe studyrama,2006.

2 – المقالات :

2- 1- المقالات المنشورة في المجلات :

2-1-1– باللغة العربية :

1. أحمد ، عامر كامل . " موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني**" ، دراسات دولية**، ع. 50 . نوفمبر 2012 ، ص ص . 01 - 22 .
2. الزيدي ، رشيد عمارة و صالح، دانا محمد . "استراتيجية التفاوض الأوروبية - الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني " ، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية** ، ع . 2 ديسمبر 2009 ، ص ص 1-3 .
3. الشيخلي ، محمد . "القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات " ، **مجلة المستقبل** ،ع . 2036 . سبتمبر 2005 ، ص ص . 23-31 .

4. العصفور، صالح . " أساليب التفاوض التجاري الدولي " ، **جسر التنمية** ، ع . 53 . ماي 2006 ، ص 14 .

5. المغلس ، هاني عبادي . "المحددات القانونية والسياسية لحق الدولة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،ع .17 . شتاء 2007 ، ص ص . 112- 118 .
6. المنصور، عبد العزيز شحادة . "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، م .25 ، ع .01 . سبتمبر 2009 ، ص ص . 6003- 6012 .

7. باكير، علي حسن . " العلاقات الصينية-الإيرانية والملف النووي" ، **مجلة آراء حول الخليج** ، ع .22. جويلية 2006 ، ص ص . 12- 18.
8. تقرير الشرق الأوسط ، "إيران : هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟ " ، **المجموعة الدولية للأزمات** ، ع .51 . فيفري 2006 ، ص ص .1 – 44 .
9. راشد ، سامح . " الملف النووي الإيراني – ساعة الصفر تقترب " ، **السياسةالدولية** ، ع .65 . أكتوبر 2006 ، ص ص .2 - 9 .
10. عبد الحي ، وليد . " العلاقات المغربية الجزائرية : العقدة الجيوستراتيجية " ، **سياسات عربية** ، ع . 06 . جانفي 2014 ، ص ص .31- 40 .
11. عبد السادة ، إيناس و عطية عواد ، إلهام . "القضية الفلسطينية في منظار السياسة الخارجية الإيرانية **"** ، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ع . 6 . سبتمبر 2013 ، ص ص . 02- 10 .
12. علي ، مغاوري شلبي . " الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب " ، **مجلة السياسة الدولية** ، م . 42 ، ع . 168. أكتوبر 2007 ، ص ص . 120- 126 .
13. قنديل، حنان . " التغير والاستمرار في السياسات الصينية ، قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني " ، **السياسة الدولية** ،ع .171 . ديسمبر 2008 ، ص ص . 230- 239 .
14. مبروك ، شريف شعبان . "هل بدأت روسيا بالتخلي عن إيران؟ "، **مختارات إيرانية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجي ، الأهرام ،ع . 82 . ماي 2007 ، ص . 20 .

15. نوار ، إبراهيم . " الخيار النووي الإيراني رؤية تحليلية **"** ، **السياسة الدولية** ، ع . 171 . يناير 2008 ، ص 22 - 28 .

2-1-2 - باللغةالإنجليزية :

1. Nader Entissar ,"Iran Nuclear Decision-Making Calculus",**Middle East Policy**, Vol.xvi,No.2,Summer2009,p.26-38.
2. Peter J Carnevale,and dean G Pruitt "Negotiation and Mediation "**Annual Review Psychological**, 43(1992), p. 52-68.

2-1-3– باللغة الفرنسية :

1. Marjorie BORDES , "Comment l'Iran négocie?", **La revue géopolitique** , pp. 1-7.

3 – القواميس و الموسوعات :

1-3 – باللغة العربية :

1. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** . القاهرة: شركة الإعلانات الشرقية ، دار التحرير للطبع و النشر، 1980)،"مادة التفاوض"، ص 120.

2-3 – باللغة الإنجليزية :

1. **Macmillan dictionary** ,MichalRandell , Oxford :Macmillan Education,2010 "negotiate",p 492.

3-3 – باللغة الفرنسية :

1 . **Le petit LAROUSSE** ,IsabelleJeuge-Maynart .PARIS : LAROUSSE ,2007 « négociation » , 684 .

4 - الرسائل العلمية :

1-4- باللغة العربية :

1. أجريد الخوالدة ، هاشم . **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط : قسم العلوم السياسية ، 2013 .
2. الجروان ، محمد . **أثر العقوبات الاقتصادية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط من عام 2001-2011م** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة اليرموك : كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية ، 2013.
3. الخوالدة، هاشم اجريد . **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012)** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط : قسم العلوم السياسية، 2013 .
4. العكلة ، وسام الدين محمد . **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السامية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، دمشق ، 2011.

5. المطيري، عبد الله فاتح . **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط : قسم العلوم السياسية ، 2011 .
6. بن نايف الدعجاني ، تركي . **مهارات التفاوض ودورها في مواجهة الأزمات الأمنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة نايف العربية : كلية العلوم الأمنية ، 2009.
7. حجاب ، عبد الله . **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011)** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2011-1012 .
8. حسنين، رائد حسين عبد الهادي . **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الأزهر في غزة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،2011/2010.
9. راقدي ،عبد الله . **مقاربة المفاوضات الدولية: نحو تصميم إطار تحليلي متكامل** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة باتنة : كلية الحقوق، 2009/2008 .
10. زلاقي ، حبيبة . **تأثير التحولات الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية**، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة باتنة : كلية العلوم السياسية ، 2010/2009 .
11. شنين ، محمد الهادي . **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
12. عبد الأنيس، سهيلة . **العلاقات الإيرانية الأوروبية-دراسة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على الطرفين (1990-2004)** ، رسالة ماجستير غير منشورة . الجامعة المستنصرية ببغداد : المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، 2004 .
13. عيساوة ، أمينة . **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010/2009 .
14. محمد الشيخ ، عمر . **الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر2001**، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 .
15. نايل المجالي ، عصام . **تأثير التسلح على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة مؤتة : قسم العلوم السياسية ، 2007 .

5 - مقالات منشورة على شبكة الإنترنت :

5-1– باللغة العربية :

1. Arab British Academy for High Educatio " القوة التفاوضية " في :
www.abahe.co.uk/b/international.../international-marketing-158.pdf
2. الجديلي، ربحي عبد القادر موسى . " إدارة المفاوضات " ، في :
http://road.net/upload/news/adart_almafaw5at.doc

3. الخطيب ، تقادم . "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط" ، في: http://www.noonpost.net/.

4. اللباد ، مصطفى . " صناعة القرار النووي الإيراني "، في :
= http://albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=18552&lang

5. الضبع، أحمد خليل . "أدوات الاقتصاد الإيراني في مواجهة العقوبات"، في:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3636/ ،

6. باكير، علي حسين . " المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية2009م " ، في : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5EE9E8B-4EC3-4A0A-A52E-DCBB486DB448.htm

7. بوعرعارة ، يونس، " الملف النووي الإيراني في بعده الاستراتيجي"، في:
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/26612- .

8. سبح، أحمد ."الآثار الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني" ، في :
http://alphabeta.argaam.com/article/detail/98675.

9. سليمان ، أحمد . " الملف النووي الإيراني في 2007..قطار بلا كوابح" ، في :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7157000/7157641.stm

10. شعبان، شريف . " في ظل إدارة أوباما – السياسة الأمريكية تجاه إيران.إلى أين؟"، في :
www.ahram.org

11. " ما هي بنود الاتفاق النووي الإيراني؟ " ، في :
http://www.alhayat.com/Articles/9990148 .

12. "البرنامج النووي الإيراني بين الظاهر المسكوت عنه وحتمية التدخل" ،في:
http://www.arabic-military.com/t88808-topic

13. "ايران 3/الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية " ، في :
file:///C:/Users/HP/ Desktop/%%D.htm.

14. الخطيب ، تقادم . "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط" ، في:
http://www.noonpost.net/ .

16. صوايا، رضا . " السوق الإيرانية... مثل المريخ والقمر"، في:
http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1170288

17. عبد الحي، وليد . " بنية القوة الإيرانية وآفاقها " ، في :

http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343
.

18. فاطمة ، الصمادي ." ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟..الرابحون والخاسرون" ، في:
.http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015625943599237 6.html.

19. فكري، جودة . "الآثار الاقتصادية و5(+1)"، في:
.http://arabi21.com/story/845203/

20. قناة العالم . " إيران الوحيدة بالمنطقة قادرة على صنع الأقمار الاصطناعية وإطلاقها "، في :

http://www.alalam.ir/news/1641851،

21. قناة العالم . " ظريف: الاقتصاد المقاوم من أولويات سياسة إيران الخارجية" ، في:
http://www.alalam.ir/news/1659348،

22. كلاوسن، باتريك . "الأزمة النووية الإيرانية: مفكرة" ، في:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iranian-nuclear-crisis-a-memoir

23. مصطفى محمد، منى . " النووي الإيراني من العقوبات إلى التسوية " ، في :
file:///C:/Users/HP/Desktop/

24. وانغ ، إلهام . " تفاؤل حذر إزاء المفاوضات الإيرانية "، في :
.http://arabic.news.cn/topic/2014-02/18/c_133124325.htm

25. وحدة تحليل السياسات . " قراءة في الاتفاق النووي الإيراني" ، في :
.http://www.dohainstitute.org/release/47bf9ceb-70a8-447f-9f15-6f30cd1e0d88#_ftnref11

26. ودين سعد الدين ، رضا . "الاتفاق النووي الإيراني .. مؤشرات وتحولات مرتقبة" ، في:
.http://fekr-online.com/index.php

6 ـ الجرائد

1. " السعودية ستسعى وراء أسلحة نووية إذا اكتسبتها إيران ...وتحذر من نشوب نزاع ذري إقليمي **" ، جريدة القدس العربي،** ع.6859 . 30 جوان 2011 .
2. نقاط البحث الأساسية ، **جريدة المستقبل** ، ع . 245 . 11 نوفمبر2013 .

قائمـــة

الملاحق

الملحق : أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني

خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني)

الموقع بين إيران والمجموعة الدولية (5+1)في العاصمة النمساوية فيينا بتاريخ 14 جويلية 2015 .

المجال النووي

أ .التخصيب، وأبحاث التخصيب وتطويره، والاحتياطيات

1. تتضمن خطة إيران الطويلة الأمد قيودًا محددةً متفق عليها على كافة نشاطات تخصيب اليورانيوم والنشاطات المرتبطة بتخصيبه ، كما تتضمن قيودًا محددةً على أنشطة أبحاثٍ وتطويرٍ بعينها خلال السنوات الثماني الأولى ، ويتلوها تطور تدريجي ، وفق سرعة معقولة ، يصل بها إلى المرحلة التالية من نشاطاتها التخصيبية المقتصرة على الأغراض السلمية، حسبما هو موصوف في الملحق(1) وتتعهد إيران بالتزاماتها الطوعية، المنصوص عليها في خطة تخصيبها الخاصة الطويلة الأمد ، ويتم تقديم خطة أبحاث التخصيب وتطويره كجزء من الإعلان الأولي للبروتوكول الإضافي لاتفاقي الضمانات الخاصة بإيران .
2. تبدأ إيران بالإزالة التدريجية لأجهزة الطرد المركزية في مفاعل الماء الثقيل (IR-1) في 10 سنوات. وتحتفظ خلال هذه المدة بقدرتها على التخصيب في موقع نطنز عند قيمة تخصيب يورانيوم مركب إجمالية تبلغ 5060 جهاز طرد مركزي في مفاعل الماء الثقيل (IR-1) ، ويتم تخزين أجهزة الطرد المركزية الزائدة والبنية الأساسية المرتبطة بالتخصيب في موقع نطنز تحت الإشراف المستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب ما هو وارد في الملحق (1) .
3. تستمر إيران بإجراء أبحاث التخصيب وتطويره بطريقة لا تؤدي إلى تراكم اليورانيوم المخصَّب ، وتتضمن أبحاث إيران للتخصيب وتطويره لمدة 10 سنوات أجهزة الطرد المركزية في مفاعلات الماء الثقيل (IR-4) و(IR-5) و (IR-6) و (IR-8) حسب ما هو محدد في الملحق (1)، ولن تنخرط إيران في تكنولوجيات فصل النظائر المشعة لتخصيب اليورانيوم حسب ما هو محدد في الملحق (1) ، في حين تستمر إيران باختبار أجهزة الطرد المركزية في مفاعلات الماء الثقيل-IR)

(6و(8–IR) ، وتبدأ باختبار ما يصل إلى 30 جهاز طرد مركزي في مفاعلات الماء الثقيل–IR) (6و(8–IR) بعد ثماني سنوات ونصف، كما هو وارد في الملحق(1) .

4. في الوقت الذي تقوم فيه إيران بالإزالة التدريجية لأجهزة الطرد المركزي في مفاعل الماء الثقيل (IR–1)، فإنها لن تصنّع أو تجمّع أجهزة طرد مركزية أخرى، باستثناء ما هو منصوص عليه في الملحق (1)، وتستبدل أجهزة الطرد المركزي المعطّلة بأجهزة أخرى من النوع نفسه، وتصنع إيران آلات طرد مركزي متقدمة فقط للأغراض المحددة في هذه الخطة، وبدءاً من نهاية السنة الثامنة، وحسب ما هو موصوف في الملحق (1) ، ستبدأ إيران بتصنيع الأعداد المتفق عليها من آلات الطرد المركزي في مفاعلي 2E الماء الثقيل (IR–6) و (IR–8) بدون استخدام عنفات ، على أن تخزِّن كافة الأجهزة المصنَّعة في موقع نطنز تحت المراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى أن تدعو الحاجة لاستخدامه ضمن خطة إيران الطويلة الأمد للتخصيب وخطة أبحاث التخصيب وتطويره.

5. تقوم إيران بإجراء أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم استنادًا إلى خطتها الطويلة الأمد، التي تصل إلى 15 عامًا، ويتضمن ذلك حماية الأبحاث والتطوير بشكل حصري في مجمع تخصيب نطنز، وتحتفظ إيران بمستواها من تخصيب اليورانيوم حتى نسبة% 3.67 ، وتمتنع عن إجراء أي تخصيب لليورانيوم وأبحاث تخصيب اليورانيوم وتطويره في موقع فوردو، كما تمتنع عن الاحتفاظ بأي مادة نووية في الموقع المذكور.

6. تقوم إيران بتحويل منشأة فوردو إلى مركز نووي وفيزيائي وتكنولوجي، ويتم إقامة تعاون دولي متضمن بشكل اتفاقات شراكة علمية في مجالات الأبحاث المتفق عليها، ويبقى 1044 جهاز طرد مركزي في مفاعل الماء الثقيل (IR–1) في ستة أجهزة ضخ تسلسلية في جناح واحد في منشأة فوردو، حيث يدور اثنان من هذه الأجهزة التسلسلية دون يورانيوم وسيتم تحويلهما، بعد إجراء التعديل الملائم لبنيتهما الأساسية، لإنتاج النظائر المشعة المستقرة، وتبقى الأجهزة الأربعة الباقية مع كافة بنيتها الأساسية المرتبطة بها في حالة خمود .ويتم إزالة كافة أجهزة الطرد المركزية الأخرى والبنى الأساسية المتعلقة بالتخصيب وتخزينها تحت المراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما هو وارد في الملحق (1) .

7. تحتفظ إيران خلال مدة الخمسة عشر عامًا، وأثناء انتقالها تدريجيًا لتحقيق معايير التأهيل العالمية الخاصة بالوقود النووي المنتج في إيران، باحتياطي من اليورانيوم أقل من 300 كغ وفق نسبة تصل

حتى % 3.67 من سادس فلوريد اليورانيوم أو ما يكافئه في صيغ كيميائية أخرى، ويتم بيع الكميات الزائدة حسب الأسعار العالمية ويجري تسليمها إلى الجهات الدولية المشترية مقابل اليورانيوم الطبيعي المسلَّم إلى إيران، أو يتم خلطها لتعود لمستوى اليورانيوم الطبيعي، ولا يتم احتساب اليورانيوم المخصب في مجمّعات الوقود المصنَّعة من روسيا أو مصادر أخرى للاستعمال في مفاعلات إيران النووية مقابل كمية 300 كغ المذكورة أعلاه من احتياطي سادس فلوريد اليورانيوم، إذا تم تحقيق المعيار المحدد في الملحق (1) فيما يخص المصادر الأخرى .وتقوم اللجنة المشتركة بمد يد العون لإيران، من خلال تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفق الأصول المناسبة، في تحقيق معايير التأهيل العالمية للوقود النووي المنتَج في إيران، أما كافة ما تبقى من أوكسيد اليورانيوم المخصّب الذي يتراوح بين % 5 و % 20 فسيتم تصنيعه بشكل وقود خاص بمفاعل طهران البحثي، ويتم تأمين أي وقود إضافي تحتاجه إيران لذلك المفاعل وفق أسعار السوق العالمية.

ب .منشأة أراك، والماء الثقيل، وإعادة المعالجة

8. تعيد إيران تصميم وبناء مفاعل أبحاث مطوَّر يعمل بالماء الثقيل في موقع أراك، بناء على تصميم تصوري متفق عليه، باستخدام وقود مخصّب حتى نسبة% 3.67 ، بشكل شراكة دولية تقوم بتصديق التصميم النهائي، وسيدعم المفاعلُ الأبحاثَ النووية السلمية وإنتاج النظائر المشعة لأغراض طبية وصناعية، ولن ينتج مفاعل أراك المعاد تصميمه وبناؤه بلوتونيوم يمكن استخدامه في الأسلحة. وباستثناء محتويات قلب المفاعل الأول، تجري في إيران كافة نشاطات إعادة التصميم وتصنيع مجمَّعات الوقود للمفاعل المعاد تصميمه، ويتم شحن كافة الوقود المستهلك من موقع أراك إلى خارج إيران طيلة فترة حياة المفاعل .وتتضمن هذه الشراكة الدولية أطراف دول مجموعة (1+5) المشاركة، وإيران وبعض الدول الأخرى حسب ما يتفق عليه بشكل ثنائي، وتتولى إيران دور القيادة باعتبارها صاحبة المشروع ومديرته وتقوم مجموعة دول (1+5) وإيران، قبل يوم التنفيذ، بالتوصل لوثيقة رسمية يتم فيها تحديد المسؤوليات الواقعة على كاهل ممثلي مجموعة دول (1+5)
9. تخطط إيران لمواكبة اتجاه التقدم التكنولوجي العالمي في الاعتماد على الماء الخفيف من أجل مفاعلاتها المستقبلية الخاصة بالطاقة والأبحاث، مع تعزيز التعاون الدولي بهذا الخصوص، بما في ذلك ضمان إمدادات الوقود الضرورية.

10.لن يكون لدى إيران مفاعلات تعمل بالماء الثقيل أو تجميع للماء الثقيل لمدة 15 عامًا، وسيتم إتاحة كافة كميات الماء الثقيل الزائد للتصدير إلى السوق العالمية.

11.تنوي إيران شحن كافة الوقود المستهلَك إلى الخارج والمتأتي من كافة المفاعلات النووية المستقبلية والحالية الخاصة بالطاقة والأبحاث، من أجل المعالجة الإضافية أو التخلص منه وفقًا لشروط العقود ذات الصلة المقرر التوصل إليها حسب الأصول مع الطرف المستقبل للوقود.

12.تمتنع إيران ولمدة 15 عامًا، ولا تنوي القيام بذلك فيما بعد، عن المشاركة في أي إعادة معالجة للوقود المستهلَك أو بناء أي منشأة قادرة على إعادة معالجة الوقود المستهلَك، أو نشاطات أبحاث وتطوير إعادة المعالجة التي يتمخض عنها الوصول إلى القدرة على إعادة معالجة ذلك الوقود، ويستثنى من ذلك فقط أنشطة الفصل الهادفة حصريًا لإنتاج نظائر مشعة طبية وصناعية من أهداف يورانيوم مخصبة غير مشعة.

ج .إجراءات الشفافية وبناء الثقة

13.انسجامًا مع المهام المنوطة بالرئيس والمجلس(البرلمان)في إيران، تطبّق إيران مؤقتًا البروتوكول الإضافي على اتفاقية الضمانات الشاملة الخاصة بإيران وفق المادة (17 ب) من البروتوكول الإضافي، وأن تتابع المصادقة عليه ضمن الإطار الزمني المحدد في الملحق (5) ، وأن تطبق بالكامل البند المعدل 1.3من الترتيبات الفرعية لاتفاقية الضمانات الخاصة بإيران.

14.تنفّذ إيران بشكل كامل" خارطة طريق خاصة بتوضيح قضايا بارزة سابقة وراهنة"، متفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتضمن تلك الخارطة ترتيبات لمعالجة القضايا السابقة والراهنة التي تثير القلق والمرتبطة ببرنامجها النووي، حسب ما هو مطروح في الملحق الخاص بتقرير الوكالة الصادر في 8 نوفمبر(2011 مجلس الحكماء) 65 / 2011 /، وتكمل إيران التنفيذ الكامل للنشاطات المنضوية تحت خارطة الطريق بحلول 15 أوكتوبر 2015 ، وبعد ذلك يقدم المدير العام للوكالة بحلول 15 ديسمبر 2015 التقييم النهائي لإقرار كافة القضايا البارزة السابقة والراهنة إلى مجلس الحكماء، وتقدم مجموعة دول (1 + 5)، بصفتها دولًا أعضاء في مجلس الحكماء، قرارًا لمجلس الحكماء لاتخاذ الإجراء اللازم، مع إبداء الرأي في إغلاق القضية، دون الإخلال بصلاحيات مجلس الحكماء.

15.تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة تنفيذ الإجراءات الطوعية حسب مددها الزمنية

المحددة، بالإضافة إلى تطبيق إجراءات الشفافية، حسب ما هو منصوص عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة وملاحقها، وتتضمن هذه الإجراءات حضور على المدى الطويل للوكالة في إيران، ومراقبة الوكالة لخامات اليورانيوم(أو ما يعرف بالكعكة الصفراء)التي تنتجها إيران من كافة محطات خامات اليورانيوم لمدة 25 عامًا، واحتواء عنفات أجهزة الطرد المركزي وأجهزة الضخ لمدة 20عامًا ووضعها تحت المراقبة اللصيقة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة المعتمَدة التي تصادق عليها الوكالة، ومن ضمنها قياس كمية التخصيب عبر الإنترنت واستخدام الأختام الإلكترونية، وتوفير آلية موثوقة لضمان اتخاذ قرار سريع، يستجيب لمخاوف الوكالة الخاصة بالنفاذ إلى المواقع لمدة 15 عامًا، حسب ما هو وارد في الملحق (1).

16. لن تشارك إيران في أنشطة، ومنها ما يتعلق بالأبحاث والتطوير، والتي من شأنها أن تسهم في تطوير وسائل نووية متفجرة، ومن ضمنها أنشطة تعدين اليورانيوم أو البلوتونيوم، حسب ما هو وارد في الملحق (1) .

17. تتعاون إيران وتعمل وفق قناة الحيازة المنصوص عليها في هذه الخطة التي يصادق عليها مجلس الأمن، حسب ما هو مفصّل في الملحق(4).

العقوبات

18. ينهي قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة بمصادقته على هذه الخطة العمل بكافة قرارات المجلس الصادرة بشأن الملف النووي الإيراني، وهي 1696 (2006) و 1737 (2006) و 1747 (2007) و 1803 (2008) و 1835 (2008) و 1929 (2010) و 2224 (2015) كما تقوم إيران في الوقت نفسه بتطبيق الإجراءات المرتبطة بملفها النووي، وتتحقق من ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقوم بوضع قيود خاصة، حسب ما هو وارد في الملحق (5) . [1]

19. ينهي الاتحاد الأوروبي كافة الأحكام الواردة في لائحة الاتحاد الأوروبي، كما سيتم تعديلها وفقًا لذلك والقاضية بتطبيق كافة العقوبات الاقتصادية والمالية المرتبطة بالملف النووي، بما فيها تحديد أسماء وكيانات بعينها، كما تقوم إيران في الوقت نفسه بتطبيق الإجراءات المتفق عليها المرتبطة بملفها النووي وتتحقق من ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب ما هو وارد في الملحق (5) ، والتي تشمل كافة العقوبات والإجراءات المقيّدة في المجالات التالية، وحسب ما هو موصوف في الملحق(2) .

1) تحويلات الأموال ما بين أفراد وكيانات من الاتحاد الأوروبي، بما فيه المؤسسات المالية الأوروبية، مع أشخاص وكيانات إيرانية، بما فيها المؤسسات المالية الإيرانية.
2) النشاطات المصرفية، بما فيها تأسيس علاقات مصرفية متطابقة جديدة، وافتتاح فروع جديدة وفروع تابعة للمصارف الإيرانية في أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
3) إتاحة خدمات التأمين وإعادة التأمين.
4) توفير خدمات المراسلة المالية المتخصصة، بما فيها خدمة (SWIFT) ، للأشخاص والكيانات المحددة في الملف المرفق (1) بالملحق (2)، بما فيها البنك المركزي الإيراني والمؤسسات المالية الإيرانية.
5) الدعم المالي للتجارة مع إيران(اعتمادات الصادرات أو الضمانات أو التأمين) .
6) الالتزامات بتقديم المنح، والمساعدة المالية والقروض الميسَّرة الشروط للحكومة الإيرانية.
7) معاملات السندات العامة والسندات العامة المكفولة.
8) استيراد وتصدير النفط الإيراني، والمنتجات النفطية، والغاز والمنتجات البتروكيماوية.
9) تصدير المعدات الأساسية أو التكنولوجية الخاصة بالنفط والغاز وقطاعات البتروكيماويات.
10) الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات.
11) تصدير المعدات والتكنولوجيا البحرية الأساسية.
12) تصميم سفن البضائع وناقلات النفط وبناؤها.
13) تقديم خدمات مراقبة حركة النقل والتصنيف.
14) وصول رحلات الشحن الجوي الإيرانية إلى مطارات الاتحاد الأوروبي.
15) تصدير الذهب والمعادن الثمينة والمجوهرات.
16) تسليم الأوراق المالية الإيرانية وسك عملتها.
17) تصدير الغرافيت والمعادن الخام أو شبه المصنَّعة كالألمنيوم والفولاذ وصادرات أو برمجيات العمليات الصناعية التجميعية.
18) تحديد أسماء الأشخاص والكيانات والهيئات(المتعلقة بتجميد الأصول وحظر الحصول على التأشيرة)المحددة في الوثيقة المرفقة (1) الخاصة بالملحق(2) .
19) الخدمات المرتبطة بأي من الأصناف الواردة أعلاه.

20. ينهي الاتحاد الأوروبي العمل بكافة الأحكام الخاصة بتنفيذ كافة العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي والمرتبطة بانتشار الأسلحة النووية، بما فيها تحديد أسماء بعينها، بعد 8 سنوات من يوم تبني القرار أو عندما تصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاتفاق النهائي الموسع القاضي بابقاء كافة المواد النووية في إيران لاستخدامها في أنشطة سلمية، وتطبق الحالة التي تحصل أولًا.

21. توقِف الولايات المتحدة تطبيق العقوبات المحددة في الملحق (1) ، وتستمر في فعل ذلك، وفق خطة العمل الشاملة المشتركة، ويسري مفعول ذلك بالتزامن مع تطبيق إيران للإجراءات المتفق عليها المتعلقة بالملف النووي، كما هي محددة في الملحق (5) والتي تتحقق منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشمل تلك العقوبات المجالات التالية كما هو موصوف في الملحق (1) :

1) التحويلات المالية والمصرفية مع المصارف الإيرانية والمؤسسات المالية المحددة في الملحق(2)، بما فيها البنك المركزي الإيراني، والأفراد المحدَّدين والكيانات المندرجة تحت مسمى الحكومة الإيرانية، من قبل مكتب مراقبة الموجودات الأجنبية الخاص بالمواطنين المحددة أسماؤهم بشكل خاص وقائمة الأشخاص الممنوعين(قائمة المواطنين المحددة أسماؤهم بشكل خاص)، كما هو وارد في الوثيقة المرفقة (3) الخاصة بالملحق(2) (بما في ذلك افتتاح والاحتفاظ بالحسابات المدفوعة والمرتبطة في المؤسسات المالية غير الأمريكية والاستثمارات، وتحويلات التبادل الأجنبية ورسائل الاعتمادات) .
2) التحويلات بالريال الإيراني.
3) توفير عملات بنكية أمريكية للحكومة الإيرانية.
4) قيود التجارة الثنائية على العائدات الإيرانية في الخارج، بما فيها القيود على تحويل تلك العائدات.
5) شراء الديون السيادية الإيرانية، والمساهمة فيها، أو تسهيل إصدارها، بما فيها السندات الحكومية.
6) خدمات المراسلات المالية إلى البنك المركزي الإيراني والمؤسسات المالية الإيرانية الواردة في المرفق (3) من الملحق(2) .
7) خدمات الاكتتاب، والتأمين وإعادة التأمين.
8) الجهود المبذولة لخفض مبيعات إيران من النفط الخام.
9) الاستثمار، ويتضمن ذلك المشاركة في المشروعات المشتركة والسلع والخدمات والمعلومات،

والتكنولوجيا والخبرات التقنية ودعم قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في إيران.

10) شراء النفط وامتلاكه وبيعه ونقله وتسويقه.

11) تصدير المنتجات النفطية المكررة والمنتجات البتروكيماوية وبيعها وتأمينها إلى إيران.

12) التعاملات مع قطاع الطاقة في إيران.

13) التعاملات مع قطاعات السفن وبناء السفن في إيران ومشغلي الموانئ.

14) تجارة الذهب والمعادن الثمينة الأخرى.

15) تصدير الغرافيت والمعادن الخام أو نصف المصنَّعة كالألمنيوم والفولاذ والفحم والبرمجيات الخاصة بالعمليات الصناعية التجميعية.

16) بيع السلع والخدمات المرتبطة بقطاع إنتاج السيارات في إيران وتوفيرها ونقلها.

17) العقوبات المتعلقة بالخدمات المرتبطة بأي من الأصناف الواردة أعلاه.

18) إزالة أسماء الأفراد والكيانات الواردة في المرفق (3) الخاص بالملحق (2) من قائمة الأشخاص المحددة أسماؤهم على نحو خاص، ومن قائمة المتهربين من العقوبات الأجنبية، و/أو قائمة قانون العقوبات الإيرانية غير المستهدفة لشخصيات محددة الاسم بشكل خاص.

19) إنهاء العمل بالأوامر التنفيذية 13574 و 13590 و 13622 و 13645 والفقرات – 5 7و 15 من الأمر التنفيذي رقم13628 .

22.تسمح الولايات المتحدة، حسب ما هو وارد في الملحق (2) ووفق الملحق (5)، ببيع طائرات الركاب التجارية وقطع الغيار الخاصة بها وخدماتها إلى إيران، وترخص للأشخاص غير الأمريكيين التابعين أو العاملين مع مواطن أمريكي أن ينخرطوا في أنشطة مع إيران بما ينسجم مع خطة العمل الشاملة المشتركة، كما يتم ترخيص استيراد السجاد الإيراني المنشأ والمواد الغذائية الإيرانية . بعد مرور 8 سنوات من تاريخ تبني القرار أو عندما تتوصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الاتفاق النهائي الشامل، القاضي بإبقاء كافة المواد النووية في إيران لاستخدامها في أنشطة سلمية، وعند حصول أي من الموعدين السابقين، تطالب حينها الولايات المتحدة بإجراء تشريعي حسبما هو مناسب لإنهاء العقوبات المنصوص عليها في الملحق (2)، أو تعديلها بغية التأثير على إنهائها، والخاصة بحيازة سلع وخدمات مرتبطة بالموضوع النووي التي تنظر فيها هذه الخطة، بما ينسجم مع مقاربة الولايات المتحدة للدول الأخرى غير النووية بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

23. تحدد مجموعة دول (1 + 5) و الولايات المتحدة في الملحق (2) قائمة كاملة وشاملة بكافة العقوبات المرتبطة بالملف النووي أوالإجراءات المقيّدة وتقوم برفعها وفقًاللملحق .(5) كما يحدد الملحق (2) أيض اً التأثيرات الناجمة عن رفع العقوبات ابتداءً من" يوم التنفيذ ."وإذا رأت إيران في أي وقت يلي يوم التنفيذ بأن أي عقوبة أخرى مرتبطة بالملف النووي أو أي إجراء مقيد من مجموعة دول (1 + 5) سيمنع التنفيذ الكامل لرفع العقوبات بحسب ما هو وارد في هذه الخطة، فإن المشاركين في الخطة والمعنيين بالأمر سيتشاورون مع إيران من أجل التوصل إلى حل القضية، وإذا ما أقرّوا بأن رفع هذه العقوبة أو الإجراء المقي سيكون مناسبًا، فإن المشارك الذي نحن بصدده في هذه الخطة يتخذ الإجراء المناسب، وإذا لم يكن بمقدور الأطراف حل القضية، يمكن لإيران أو لأي دولة عضو أن تحيل القضية إلى اللجنة المشتركة.

24. اذا منع قانون ما على مستوى الولاية أوعلى المستوى المحلي في الولايات المتحدة تطبيق رفع العقوبات كما هو محدّد في هذه الخطة، فإن الولايات المتحدة ستتخذ الإجراءات المناسبة، آخذة بعين الاعتبار كافة الصلاحيات المتاحة مع محاولة تحقيق مثل هذا التطبيق، وستشجع الولايات المتحدة بشكل حثيث الموظفين على مستوى الولاية أو المستوى المحلي بأن يأخذوا بعين الاعتبار التغيرات في سياسة الولايات المتحدة التي تنعكس على رفع العقوبات بموجب هذه الخطة، وأن يمتنعوا عن الأفعال التي لا تتوافق مع هذا التغيير في السياسة.

25. يمتنع الاتحاد الأوروبي عن إعادة طرح العقوبات أو إعادة فرضها والتي قام بإنهائها تطبيق اً لهذه الخطة دون الإخلال بعملية فض النزاعات الواردة في هذه الخطة .ولن يكون هناك عقوبات جديدة مرتبطة بالملف النووي مفروضة من مجلس الأمن ولا من الاتحاد الأوروبي أو أي إجراءات مقيدة، وتبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها وفق مبدأ حسن النية من أجل استدامة هذه الخطة ومنع التدخل مع مراعاة المصلحة التامة لإيران من رفع العقوبات حسب ما هو وارد في الملحق .(2) وتمتنع الإدارة الأمريكية التي تعمل بشكل متوافق من خلال الأدوار المناطة بكل من الرئيس والكونغرس عن إعادة طرح العقوبات أو إعادة فرضها والمحددة في الملحق (2) والتي توقفت عن تطبيقها بموجب هذه الخطة دون الإخلال بعملية فض النزاعات المنصوص عليها بموجب هذه الخطة، وتمتنع الإدارة الأمريكية، التي تعمل بشكل متوافق من خلال الأدوار المناطة بكل من الرئيس والكونغرس، عن إعادة فرض عقوبات جديدة مرتبطة بالملف النووي. وقد أكدت إيران بأنها ستعامِل إعادة طرح العقوبات أو إعادة فرض العقوبات الواردة في الملحق (2)، أو مثل هذا الفرض لعقوبات

جديدة مرتبطة بالملف النووي كمبرر لوقف تطبيق التزاماتها الواردة في هذه الخطة بشكل كلي أو جزئي.

26. تتخذ مجموعة دول (1 + 5) الإجراءات الإدارية والتنظيمية الكافية لضمان الوضوح والفعالية فيما يخص رفع العقوبات بموجب هذه الخطة، ويصدِر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالإضافة إلى الولايات المتحدة الإرشادات ذات الصلة، وتقوم بإصدار البيانات المتاحة للعموم حول تفاصيل العقوبات أو الإجراءات المانعة التي رفعت بموجب هذه الخطة، ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والولايات المتحدة، بالتشاور مع إيران فيما يخص مضمون تلك الإرشادات والبيانات بشكل منتظم وكلما كان ذلك مناسبًا.

27. تتعهد مجموعة دول (1 + 5) وإيران بتطبيق هذه الخطة في أجواء من حسن النية والاحترام المتبادل، كما تمتنع عن القيام بأي عمل لا ينسجم مع رسالة هذه الخطة وروحها ومضمونها والذي من شأنه أن يقوِّض التطبيق الناجح لها، ويبذل المسؤولون الحكوميون الرفيعو المستوى في كل من مجموعة دول(1 + 5) وإيران الجهود لدعم التطبيق الناجح لهذه الخطة مضمنين ذلك في تصريحاتهم العلنية .[2] وتتخذ مجموعة دول (1 + 5) كافة الإجراءات المطلوبة لرفع العقوبات، وتمتنع عن فرض متطلبات تنظيمية وإجرائية تمييزية، بدلا من العقوبات والإجراءات التقليدية التي تتناولها هذه الخطة.

28. يمتنع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والولايات المتحدة، وفقًا للقوانين المتعارف عليها، عن أي سياسة تهدف بشكل خاص للتأثير بشكل مباشر وعكسي على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران، وبما لا ينسجم مع التزاماتها بعدم تقويض التطبيق الناجح لهذه الخطة.

29. لا تطبّق مجموعة دول (1 + 5) عقوبات أو إجراءات تقييدية على الأشخاص والكيانات لدى مشاركتهم في أنشطة يشملها رفع العقوبات المنصوص عليه في هذه الخطة، شريطة أن تكون هذه الأنشطة منسجمة مع قوانين وأنظمة مجموعة دول (1 + 5) سارية المفعول، ويجوز بعد رفع العقوبات بموجب هذه الخطة كما هو محدد في الملحق (2) ، مراجعة التحريات المستمرة عن حصول حالات خرق ممكنة لهذه العقوبات وفقًا للقوانين الوطنية المعمول بها.

30. وفقًا للمدة الزمنية المحددة في الملحق 5 ، ينهي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تنفيذ الإجراءات المطبقة على كيانات وأفراد معينين، بما فيها البنك المركزي الإيراني والمصارف والمؤسسات المالية الإيرانية الأخرى، كما هو مفصل في الملحق (2) ومرفقاته .وذلك وفق المدة

الزمنية المحددة في الملحق (5) ، وتلغي الولايات المتحدة تسمية كيانات وأشخاص محددين من قائمة المواطنين المحددة أسماؤهم بشكل خاص وقائمة الأشخاص الممنوعين، والكيانات والأفراد المدرجين على قائمة المتهربين من العقوبات الأجنبية، كما هو وارد في الملحق (2) وملحقاته.

31. يشارك الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول (1 + 5) والأطراف الدولية في مشروعات مشتركة مع إيران، ومنها مشروعات التعاون التقنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مجال التكنولوجيا النووية السلمية، ويتضمن ذلك محطات الطاقة النووية، ومفاعلات الأبحاث، وتصنيع الوقود، وخطط الأبحاث والتطوير المتقدمة المتفق عليها مثل تسييل الوقود النووي، وإنشاء مركز طبي نووي يحتوي آخر منجزات التكنولوجيا، وتدريب الكوادر البشرية، والسلامة والأمن النوويين، والحماية البيئية، كما هو مفصل في الملحق (3) ، وتقوم تلك الأطراف باتخاذ الإجراءات الضرورية، حسبما هو مناسب، لتنفيذ هذه المشروعات.

32. تتفق مجموعة دول (1 + 5) وإيران على الخطوات لضمان وصول إيران إلى ميادين التجارة، والتكنولوجيا، والتمويل، والطاقة .وسينظر الاتحاد الأوروبي في المجالات الممكنة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع إيران، وسيتم في هذا السياق النظر في استخدام الآليات المتاحة كاعتمادات الصادرات لتسهيل التجارة وتمويل المشاريع والاستثمار في إيران.

خطة التنفيذ

33. تطبّق إيران ومجموعة دول (1 + 5) التزاماتها الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة وفقًا للتسلسل المحدد في الملحق(5) ، وتعد النقاط التالية المعالم البارزة لمسار التنفيذ:

1. يكون يوم الإتمام هو تاريخ اختتام المفاوضات حول هذه الخطة بين دول مجموعة (1 + 5) وإيران، على أن يليها مباشرةً تقديم قرار التصديق على هذه الخطة إلى مجلس الأمن ليتم تبنيه دون تأخير.

2. يكون يوم تبني القرار هو التاريخ الواقع بعد انقضاء 90 يومًا من المصادقة على خطة العمل الشاملة المشتركة هذه من قبل مجلس الأمن، أو في أي تاريخ يسبق ذلك حسبما يتفق عليه المشاركون في هذه الخطة بالإجماع المشترك، ويسري مفعول هذه الخطة والالتزامات الواردة فيها عند حلول أي من المدتين

السابقتين. وابتداء من ذلك اليوم، يقوم المشاركون في هذه الخطة باتخاذ الترتيبات والاستعدادات

الضرورية لتطبيق التزاماتهم الواردة في الخطة.

3. يكون يوم التنفيذ هو التاريخ الذي يقوم فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باتخاذ الإجراءات الموصوفة في الفقرات 16 و 17 من الملحق (5) على التوالي ووفقًا لقرار مجلس الأمن، أما الإجراءات الموصوفة في الفقرة 18 من الملحق (5) فيتم اتخاذها تحت مظلة الأمم المتحدة، ويتزامن ذلك مع تقديم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يثبت قيام إيران بتطبيق الإجراءات المرتبطة بملفها النووي الموصوفة في الفقرات 1.15 وحتى 11.15 من الملحق (5) .

4. يكون اليوم الانتقالي هو تاريخ انقضاء 8 سنوات على تاريخ تبني القرار، أو التاريخ الذي يقدم فيه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يحدّد فيه بأن الوكالة قد توصلت إلى الاتفاق النهائي الشامل، الذي ينص على إبقاء كافة المواد النووية في إيران مقتصرةً على الأنشطة السلمية، ويُعتَمد التاريخ الذي يحل أولًا .وفي ذلك التاريخ، يتخذ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الإجراءات الموصوفة في الفقرات 20 و 21 من الملحق (5) على التوالي، وتسعى إيران، وفقًا للمهام الدستورية المنوطة بالرئيس والبرلمان فيها، للتصديق على البروتوكول الإضافي.

5. يكون يوم إنهاء العمل بقرار مجلس الأمن، هو التاريخ الذي ينتهي فيه العمل بقرار مجلس الأمن المصادق على هذه الخطة وفقًا للأحكام الواردة فيها، وهو تاريخ انقضاء 10 سنوات اعتبارًا من تاريخ تبني القرار، بشريطة عدم تكرار أحكام القرارت السابقة .ويقوم الاتحاد الأوروبي في ذلك التاريخ، باتخاذ الإجراءات الموصوفة في الفقرة 25 من الملحق (5) .

34. يسري تسلسل الأحداث والمعالم البارزة المحددة أعلاه وفي الملحق (5) ، دون الإخلال بالمدة اللازمة لتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة.

آلية فض النزاعات

35. إذا ما رأت إيران بأن أيًا من أعضاء مجموعة (1 + 5) أو كافة أعضاء المجموعة لا يلتزمون بتعهداتهم الواردة في هذه الخطة، فيمكن لها أن تحيل القضية إلى اللجنة المشتركة للبت فيها ، وبالمثل، إذا ما رأت أي من دول مجموعة (1 + 5) بأن إيران لا تلتزم بتعهداتها الواردة في هذه الخطة، فيمكن لأي من دول المجموعة أن تقوم بالإجراء نفسه .وتحتاج اللجنة المشتركة إلى مدة 15 يومًا لحل القضية، ما لم يتم تمديد تلك المدة بالإجماع .وبعد صدور رأي اللجنة المشتركة، يمكن لأي عضو أن يحيل القضية إلى وزراء الخارجية، إذا ما اعتقد بأنه لم يتم حل مسألة الامتثال لرأي

اللجنة المشتركة، ويُمنَح الوزراء مدة 15 يومًا لحل القضية، ما لم يتم تمديد تلك الفترة الزمنية بالإجماع، وبعد نظر اللجنة المشتركة في المسألة، بالتوازي مع المراجعة على المستوى الوزاري(أو في حال كان رأي اللجنة بديلًا عن رأي اللجنة الوزارية)، يمكن إما للعضو المشتكي أو العضو الذي يكون أداؤه مثار السؤال أن يطلب من المجلس الاستشاري النظر في القضية، حيث يتكون المجلس من ثلاثة أعضاء(عضو يمثل كل طرف وتعينه أطراف النزاع وعضو ثالث مستقل) . وينبغي على المجلس الاستشاري أن يبدي رأيًا غير ملزم حول مسألة الامتثال ضمن مدة 15 يومًا، وإذا لم يتم التوصل إلى أي حل بعد انقضاء مدة 30 يومًا اللازمة لهذه العملية، فإن اللجنة المشتركة ستنظر في رأي المجلس الاستشاري لمدة لا تزيد عن 5 أيام لكي تحل القضية، وإذا لم تحل القضية بطريقة ترضي الطرف المشتكي، وإذا اعتبر العضو المشتكي بأن القضية تشكل مثالًا جليًا لسوء الأداء، عندها يمكن لذلك العضو أن يعتبر المسألة العالقة كأساس يستند إليه لوقف أداء التزاماته الواردة في هذه الخطة بشكل كلي أو جزئي، و/أو يخطِر مجلس الأمن بوجهة نظره التي تتمحور حول حصول سوء أداء بالغ التأثير.

36.لدى تلقي الإخطار من الطرف المشتكي، وفق الآلية الواردة آنفًا، بحيث يتضمن الإخطار وصفًا للجهود المبذولة بدافع حسن النية التي بذلها العضو لاستنفاذ كافة وسائل فض النزاعات المحددة في هذه الخطة ، يجب على مجلس الأمن، ووفقًا لإجراءاته المتبعة، أن يصوّت على قرار الاستمرار في رفع العقوبات، وإذا لم يتم تبني القرار الموصوف أعلاه خلال مدة 30 يومًا من تاريخ الإخطار، يتم عندها إعادة فرض أحكام القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن، ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك .وفي حال حدوث ذلك، لا تطبَّق هذه الأحكام بأثر رجعي على العقود الموقَّعة بين أي طرف مع إيران أو مع أفراد وكيانات إيرانية قبل تاريخ التطبيق، بشرط أن تكون الأنشطة التي تم النظر فيها وكذلك تنفيذ مثل تلك العقود، منسجمًا مع هذه الخطة وقرارات مجلس الأمن السابقة والحالية .وينوي مجلس الأمن، تعبيرًا عن نيته منع إعادة تطبيق الأحكام إذا تم خلال هذه المدة حل القضية التي أدت لحصول الإخطار، أن يأخذ بعين الاعتبار آراء الدول المشتركة في القضية وأي رأي في القضية من المجلس الاستشاري، وقد أكدت إيران أنه في حال تكرار العقوبات كليًا أو جزئيًا، فإنها ستعتبر ذلك كأساس تستند إليه لوقف أداء التزاماتها الواردة في هذه الخطة كليا أو جزئيًا.

---

[1] لا تشكل أحكام هذا القرار أحكامًا في خطة العمل الشاملة المشتركة

[2] يقصد بمصطلح" الموظفين الحكوميين "بالنسبة للولايات المتحدة الموظفين رفيعي المستوى في الإدارة الأمريكية

ترجمة :السوري الجديد

NewSyrian.net

قائمة الأشكال

الخرائط

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	استراتيجيات بدلالة المكان والزمان والطريقة	**21**
02	استراتيجيات التفاوض بدلالة سلوك المفاوضين	**24**
03	استراتيجيات منهجي الصراع والمصلحة المشتركة	**27**
04	استراتيجيات أخرى مستخدمة في التفاوض الدولي	**30**
06	هيكل وتفاعل القوى السياسية في إيران	**47**
08	معطيات حول اتفاق لوزان	**87**
09	أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني وسير تنفيذه	**89**

قائمة الخرائط :

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
05	المنشآت النووية في إيران	**40**
07	الخريطة السياسية لإيران	**54**

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات :

إهداء

شكر وتقدير

ملخص الموضوع بالعربية

ملخص الموضوع بالفرنسية

ملخص الموضوع باللإنجليزية

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري لتحليل المفاوضات الدولية 08

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المفاوضات الدولية 09

المطلب الأول : تعريف التفاوض .....09.

المطلب الثاني : مكونات العملية التفاوضية .....12.

أولا: فريق التفاوض .....12.

ثانيا: القوة التفاوضية .....13.

ثالثا: القضية التفاوضية .....14.

رابعا: محصلات التفاوض .....15.

المبحث الثاني : استراتيجيات التفاوض الدولي .....18.

المطلب الأول : تكتيكات وتقنيات التفاوض الدولي .....18..

أولا: تكتيكات التفاوض الدولي .....18.

ثانيا: تقنيات التفاوض الدولي .....19..

المطلب الثاني : تصنيف الاستراتيجيات المستخدمة في التفاوض الدولي .....20..

أولا: استراتيجيات بدلالة المكان والزمان والطريقة .....20.

ثانيا: استراتيجيات بدلالة سلوك المفاوضين .....21.

ثالثا: استراتيجيات منهجي الصراع والمصلحة المشتركة .....25.

رابعا: استراتيجيات واردة في مجال التفاوض الدولي 27

خلاصة الفصل الأول .....31..

الفصل الثاني: محددات الملف النووي الإيراني 33

المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني التطوير والأسباب 33

المطلب الأول: مسار ومكونات البرنامج النووي الإيران 33

أولا- مسار البرنامج النووي الإيراني 33

ثانيا- البنية التحتية النووية 38

المطلب الثاني: أسباب تطوير إيران لبرنامجها النووي 40

أولا: الدوافع الاقتصادية 40

ثانيا : الدوافع الأمنية 41

ثالث: لدوافع الاستراتيجية ..... 41.

المبحث الثاني: الأبعاد المكونة لقوة قضية البرنامج النووي الإيراني 42

المطلب الأول: البعد السياسي والبعد القانوني ..... 42.

1 - البعد السياسي.....42

أولا: البناء السياسي للنظام السياسي الإيراني 42

ثانيا : صنع القرار النووي الإيراني 48

2 - البعد القانوني 49

أولا : المحددات القانونية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية 49

ثانيا : اعتماد الحق القانوني في قضية البرنامج النووي 50

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي 51

أولا : مقومات الاقتصاد الإيراني ..... 51.

ثانيا : أثر تماسك الاقتصاد على البرنامج النووي ..... 52.

المطلب الثالث: البعد الاستراتيجي ..... 53.

أولا : المعطيات الجيوستراتيجية لإيران 53

ثانيا : أثر النفوذ الإقليمي على النفوذ النووي 54

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني 57

المطلب الأول:المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني 57

أولا : موقف إسرائيل 57
ثانيا : موقف دول مجلس التعاون الخليجي 58
ثالثا: موقف تركيا 60
المطلب الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني 60
أولا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية 60
ثانيا : موقف الاتحاد الأوروبي 62
ثالثا : موقف روسيا الاتحادية 64
رابعا : موقف الصين 65
خامسا : موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية 66
خلاصة الفصل الثاني 69
الفصل الثالث : استراتيجية التفاوض الإيرانية حول الملف النووي ومحصلاتها 71
المبحث الأول : المفاوضات مع المجموعة الأوروبية (بريطانيا- فرنسا- ألمانيا)(3+1)..... 72
المطلب الأول : إيران بين استراتيجية الصراع والتعاون 72
أولا : أهداف الطرفين 72
ثانيا : خصائص المرحلة 73
ثالثا : تطبيق استراتيجية منهج المصلحة المشتركة 74
رابعا : تطبيق استراتيجية منهج الصراع 74
المطلب الثاني : انسداد المفاوضات بوصول الملف إلى مجلس الأمن 76
أولا : أثر العقوبات على أطراف التفاوض 76
ثانيا : مصير المفاوضات بعد فرض العقوبات الدولية 77
ثالثا : تقييم مرحلي للاستراتيجية الإيرانية 78
المبحث الثاني : دخول الولايات المتحدة الأمريكية في مسار التفاوض الإيراني 79
المطلب الأول : تطبيق استراتيجية الخطوة خطوة 79
أولا : الظروف الجديدة للتفاوض 79
ثانيا : أطراف التفاوض 80

ثالثا : الاستراتيجية الجديدة للتفاوض 80
المطلب الثاني: اتفاق جنيف كمحصلة مؤقتة للمفاوضات 82
أولا : بنود الاتفاق 83
ثانيا : تقييم اتفاق جنيف 84
ثالثا : مفاوضات مرحلة ما بعد اتفاق جنيف 85
المبحث الثالث : الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على مختلف الأطراف 88
المطلب الأول : خصائص الاتفاق النووي 88
أولا : بنود الاتفاق النووي 89
ثانيا : الإطار العام للاتفاق النووي 89
المطلب الثاني : تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على الصعيد الداخلي والخارجي 90
أولا : تداعيات الاتفاق النووي على الصعيد الداخلي لإيران 90
ثانيا : آثار الاتفاق النووي الإيراني على الصعيد الإقليمي والدولي **.....91**
خلاصة الفصل الثالث 95
الخاتمة 97
كرونولوجيا المفاوضات الإيرانية مع القوى الدولية حول الملف النووي الإيراني 100
قائمة المصادر والمراجع 104
قائمة الملاحق 114
قائمة الأشكال والخرائط 129
فهرس المحتويات 131